



إدارة الدعوة والتعليم
كتاب شهري علمي محكم

المحو والإثبات في المقادير

تأليف

د / عيسى بن عبدالله السعدي

أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الطائف

السنّة الثانیة والعشرون - العدد (٢٠٧) العام ١٤٢٦هـ

إهداء ٢٠٠٦
رابطة العالم الإسلامي
المملكة العربية السعودية



مكتتاب شهري علمي معتمد يصدر
عن إدارة الدعوة والتعليم في الرابطة
يتناول نشر المراسم والأحكام
العلمية التي تخدم الإسلام
في مختلف المجالات.

المشرف العام
أ.د. عبد الله بن عبد المحسن التركي

رئيس لجنة دعوة الحق
د. عسما بن هاشم الجفري

رئيس التحرير
د. عبد بن علي الشهراني

مدير التحرير
يوسف الفخفخسر

سكرتير التحرير
موفق بن عبد الله العوض

عنوان للرابطة

ص.ب ٥٢٧ مكة المكرمة
إدارة الدعوة والتعليم

التوزيع والإشراف

الشركة الوطنية للتوزيع
مكة ١٤٠١٤٠ ١١٨١ ١١٨١

هذا الكتاب لا يعبر بالضرورة عن رأي الرابطة

المحووالإثباتفي المقادير

تأليف

د/عيسى بن عبد الله السّعدي
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الطائف



ملخص البحث

هذه الدراسة بعنوان (المحو والإثبات في المقادير)، مقصودها التوفيق بين عمومات الفراغ من المقادير وعمومات المحو والإثبات في كلمات المقادير الأربع، وفق النقاط الآتية:-

١ - نصوص الفراغ من المقادير والمحو والإثبات في كلمات المقادير الأربع متواترة؛ وقد رجّح بعض أهل العلم عمومات الفراغ من المقادير وطعن فيما يعارضها ثبوتاً أو دلالةً، أو أخرجها عمّا دلّت عليه عن طريق التأويل. وهو قول غير مسلم يستلزم تعطيل النصوص الثابتة، أو الإخلال بمقصودها.

٢ - أصحّ الأقوال في هذه المسألة الجمع بين العمومات المتعارضة في الظاهر، وذلك بحمل أدلة الفراغ من المقادير على التقدير السابق، وحمل أدلة المحو والإثبات على التقدير اللاحق. وهذا هو المأثور عن أئمة السلف، وأصحّ طرق الجمع الأربع.

٣ - المحو والإثبات في المقادير على معناه المعلوم لغة، والله أعلم بكيفيته. وهو أولى من قول من فسّره باعتبار القدر المعلق، أو باعتبار التركيب لا المكتوب، أو باعتبار التداخل بين الأجلين، لأنّ هذه الأقوال إما أن تؤول إلى نفي المحو والإثبات من أصله، أو أنّها بنيت على

خلاف المشهور في تفسير بعض أدلة المحو والإثبات
في المقادير.

٤ — إجراء عمومات المحو والإثبات على ظاهرها لا
يستلزم البداء كما توهمت الشيعة وغيرهم، لأنّ المحو
والإثبات في الكتابة لا في العلم. وكذلك فإنّه لا
يستلزم موافقة الفلاسفة أو المعتزلة في القول
بالأجلين؛ لأنّ الأجل في علم الله وفي كتابه الأوّل
واحد لا تعدّد فيه، ولأنّ الفلاسفة والمعتزلة بنوا القول
بالأجلين على أصول شركيّة؛ كالقول بالفيض عند
الفلاسفة، وخلق العباد لأفعال التّوليد والمباشرة عند
المعتزلة.

٥ - المحو والإثبات في المقادير فيه خصوص من جهة
متعلّقه؛ فإنّه يختصّ بكلمات المقادير الأربع دون
غيرهنّ خلافاً لمن شدّ، وجوّز تبدّل القدر كلّّه. وفيه
خصوص من جهة محلّه فإنّه يختصّ بما تكتبه الملائكة
دون ما في اللوح ودون ما في علم الله من تقدير
الأشياء. وقد رأى بعض أهل العلم أنّ فيه خصوصاً
من جهة أسبابه، والصّواب أنّ تأثير أسبابه ثابت في
كلمات المقادير الأربع دون فرق. والله أعلم.

المقدمة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:-

فإن مسألة المحو والإثبات في المقادير من مسائل القدر التي كثر الاضطراب فيها بين أهل القبلة؛ فأنكرها كلية طوائف من المتكلمين وغيرهم؛ بحجة أنها تناقض أدلة الفراغ من المقادير؛ ولهذا طعنوا فيما ورد فيها من الأدلة، مرة من حيث الدلالة، وأخرى من جهة الثبوت. وفي المقابل توسع بعضهم حتى زعم أن كل ما كتبه الله وقدره يقبل المحو والإثبات، والتغيير والتبديل؛ وانجر الأمر بطوائف من الشيعة إلى الطعن في العلم الأزلي، ووصف الله تعالى بالبذاء، وعلى هذه الفرية بنوا القول بالمحو والإثبات في المقادير!

وبين غلو النفاة والمثبتة توسط أهل الحق؛ فقالوا بالمحو والإثبات في كلمات المقادير الأربع دون غيرهن؛ وهي الأرزاق والأجال والأعمال والشقاوة أو السعادة، ثم اختلفوا في تفسير المحو والإثبات؛ فمنهم من أجراه على ظاهره، ومنهم من فسره بالتداخل بين أجل الدنيا وأجل البرزخ، ومنهم من رده إلى القدر المعلق، أو أثبته باعتبار التركيب الجسدي لا باعتبار المكتوب القدي!

واختلفوا كذلك في محل المحو والإثبات، هل يكون في

اللوح المحفوظ، أو لا يكون إلا فيما عدا اللوح من كتب المقادير؛ كصحف التقدير الحولي ، و صحف التقدير العمري؛ واختلفوا ثالثاً في تأثير أسباب المحو والإثبات، هل تؤثر في كلمات المقادير الأربع كافةً، أو أن تأثيرها متفاوت؛ فمنها ما يؤثر في بعض الكلمات دون بعض؛ ولهذا تؤثر الصلّة في زيادة العمر دون الدعاء؟

وهذه المسائل وما يتفرّع عنها، وما يدلّ لها، وما يرد عليها، ليست مجموعة ومحرّرة في موضع واحد من كتب أهل العلم، كما هو شأن معظم المسائل العلميّة، وإنّما تذكر في الأعمّ الأغلب ذكراً موجزاً، متداخلاً تارة، ومفرّقاً تارة في شايأ كتب العقيدة والتفسير وشروح الحديث وكتب القواعد الفقهيّة أحياناً، ككتاب الفروق للقرافي؛ ولهذا رأيت أن أفرد هذا الموضوع المهمّ ببحث يجمع أطرافه، ويدرأ ما أثير حوله من شبهات، أو بني عليه من أوهام وأباطيل بأسلوب علميٍّ موثّق، يجمع بين الوضوح والتّركيز على قضايا البحث الأصليّة؛ ليكون بين يدي الباحثين وطلاب العلم سهل المتناول، واضح الفكرة ، والله الموفّق والهادي إلى سواء السبيل.

الدراسات السّابقة

رغم أن السمة الغالبة على هذا الموضوع ذكره باقتضاب في شايأ مصادره العلميّة إلا أن بعض أهل العلم

أفردوا رسائل لأهمّ جوانبه، أو تعرّضوا لها بإسهاب في شتايّا كتبهم، وأوّل ما وقفت على مضمونه من هذه الرّسائل رسالة في جواز تبدّل القضاء؛ وهي رسالة ذكرها محمود الألوسي في تفسيره دون أن ينصّ على اسم الرّسالة، أو اسم صاحبها، واكتفى بذكر موضوعها، وعزوها لبعض الفضلاء، وأنّه أطال في الاستدلال لتجويز تبدّل القضاء الأزليّ، وتثبيت أركانه، ودفع ما يرد عليه، ثمّ سرد الألوسي مضمون أهمّ أدلّته وهي قرابة العشرة، ويبدو أنّه كان يلخصها من حفظه، لأنّ هذه الرّسالة، أو الكرّاسة كما ذكر فقدت منه في حادثة بغداد. انظر: روح المعاني للألوسي ١٧٠/١٣ - ١٧٣، ١٧٨/٢٢.

ويحكم أن الاطلاع على مضمون هذه الرّسالة كان في المراحل الأولى من البحث فقد أفدت منها كثيراً في توسيع آفاق البحث، وتتبع ما يتعلّق بالموضوع في مظانّه، ولكن الرّسالة كما هو ظاهر تركّز على جانب واحد من جوانب الموضوع دون أن تستهدف استيعابه، ومع ذلك فقد انتهى الأمر بمؤلّفها إلى تجويز تبدّل القدر كلّ، وهو قول منكر يستلزم نقض قواعد الشّريعة، ويكاد يصل بصاحبه إلى القول بالبداء وإن تبرأ منه وأنكره!

ثمّ وقفت على كتاب بعنوان ((قطر الوليّ على حديث الوليّ))، لمحمّد بن عليّ الشّوكاني وهو كتاب قيّم أفردته هذا

الإمام لشرح حديث ((مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ))، وفي أثناء الشرح تعرّض بإسهاب لمسألة وقوع المحو والإثبات في اللّوح المحفوظ، وذكر الأدلة عليها من القرآن والسنة والآثار، ودفع ما يرد عليها من لوازم، وذكر الردّ على من خالف في ذلك نقلاً وعقلاً. انظر: قطر الولي للشوكاني ص ٤٩٦ - ٥١٦ .

وقد أفدت من هذا الاستطراء كثيراً، وأثرى البحث بكثير من الفوائد، وبحكم أنّ مؤلفه لم يستهدف استيعاب جميع جوانب الموضوع فقد انصبّ تركيزه على إثبات وقوع النسخ في اللّوح المحفوظ خاصة، وهي مسألة محلّ خلاف ونظر بين العلماء؛ فمنهم من وافق الشوكاني ومنهم من خالفه، ومنهم من توقّف ! وقد بيّنت ما يرد على كلامه تفصيلاً في المطلب الخامس من البحث.

وبعد الفراغ من البحث وقفت على رسالتين قيمتين: -

الأولى: ((تنبيه الأفاضل على ما ورد في زيادة العمر ونقصانه من الدلائل))، لمحمد بن عليّ الشوكاني، وهي لا تختلف عمّا في قطر الولي اختلافًا جوهريًا، ويبدو أنّه أفرد ذلك الاستطراء برسالة مستقلة وزاد عليها زيادات يسيرة، أو أنّه كتب هذه الرسالة أولاً ثمّ نقلها لكتابه قطر الولي مع حذف بعض المواضع اليسيرة منها والله أعلم بحقيقة الحال.

الثانية: ((إسهاد ذوي العرفان لما للهمم من الزيادة والنقصان))، لمعي بن يوسف الكرمي ، وهي رسالة لطيفة موجزة، عرض فيها المؤلف للخلاف في المحو والإثبات في كلمات المقادير الأربع من خلال كلمة الأجل تحديداً، وقد حصر الخلاف في قولين: أحدهما: قول النفاة، والآخر: قول المثبتة دون أن يتعرض لتفصيلات الأقوال، واختلاف أهلها في طرق الاستدلال، أو في محل المحو، أو في تفسيره؛ ولهذا لم يحرر موضع الخلاف، فذكر في ثانيا الأدلة قول من يرجعه إلى القدر المعلق، ثم ذكر قول من أرجعه إلى القول بتداخل الأجلين ، والظاهر أنه استقرّ على رده إلى القدر المعلق؛ ولهذا فإنه بعد اختيار تبدل ما في اللوح المحفوظ رده إلى ما يترأى للملائكة مما كان موجوداً في اللوح المحفوظ من قبل! وهذا ليس بمحو حقيقة وإنما هو جريان القدر ببعض المكتوب دون بعض.

كما أنه لم يتطرق للخلاف في تفاوت تأثير أسباب زيادة العمر ونقصانه؛ ولهذا لم يتطرق للجواب عن حديث أم حبيبة رغم أهميته البالغة في الموضوع.

وأيضاً لم يتعرض لذكر طرق العلماء في الجمع بين أدلة المحو في المقادير وأدلة الفراغ منها، وهو جانب جوهري في هذه المسألة. وكذلك فإنه لم يستوعب أدلة الأقوال، وما يرد عليها من الاعتراضات والإلزامات؛ فلم

يتعرض لذكر البداء، أو القول بالأجلين ، وبيان أنهما لا يلزمان القول المختار عنده!

وعموماً فقد كان الإيجاز صفة أغلب الرسائل، ولا عيب في ذلك؛ إذ الإيجاز نهج في التأليف، كما أن التفصيل نهج آخر، ولكل منهما ظروفه وطلابه، ولكن هناك أمور في هذه الرسالة محل نظر ، وعدم تسليم، منها:

١ - الإيهام بأن إنكار المحو في الآجال قول أهل السنة؛ اعتماداً على كلام ابن عطية. انظر: ص ٤١ ، ٤٢ . وهذا غير مسلم؛ لأنّ النفي المطلق ليس قولاً عاماً لأهل السنة، وإنما هو قول عموم الأشاعرة، وقد قصدهم ابن عطية بذلك الإطلاق.

٢ - الزعم بأن الخلاف بين النفاة والمثبتة خلاف لفظي. انظر: ص ٦٠ . وهذه الدعوى غير مسلمة، لأنّ الخلاف حقيقي إذا أجري المحو والإثبات على ظاهره، ولكن إذا ردّ إلى القدر المعلق خرج الإثبات عن معناه الحقيقي وآل إلى قول النفاة؛ وتوهم أن الخلاف لفظي.

٣ - خلط أقوال الفلاسفة بأقوال المفسرين في تفسير الأجلين دون تحرير الفرق بين القولين، أو التنبية على ما في قول الفلاسفة من الباطل. انظر: ص ٤٦ ، ٤٧ .

٤ - التسليم بلزوم الحجر على الربّ في فعله لقول نفاة المحو في اللوح المحفوظ. انظر: ص ٦٤ ، ٦٥ . وهذا غير

مسلم؛ لأن الحجر إنما يلزم لو كان الأمر صادراً من خارج الذات، والله - تبارك وتعالى - هو الذي قدر فهدى، وكتب على نفسه وعلى عباده ما كتب، ولو كان الحجر وارداً على ذلك لورد على كل ما كتبه الله على نفسه من باب أولى، وهذا يبطل كل ما أوجبه الله على نفسه، ويفرغ نصوص الاستحقاق من مضمونها!

٥ - ردّ المحو إلى ما يتراءى للملائكة لا إلى ما هو واقع في نفس الأمر، فالمثبت بعد المحو كان موجوداً في اللوح ولكن الله لم يطلع عليه الملائكة إلا بعد إثباته. انظر: ص ٦٨، ٦٩. وهذا القول يؤول إلى نفي المحو كليّة، وإرجاع الأمر إلى مجرد وقوع بعض المكتوب في اللوح دون بعض!

وهناك دراسة **ثالثة** بعنوان ((رسالة فيما يزيد الأعمار ويرد القضاء)) لأحمد المفتي بقلبه، من علماء الدولة العثمانية، وهي دون الرسالتين السابقتين بكثير؛ إذ لم يتعرض المؤلف لمجامع الأقوال في المسألة؛ فضلاً عن أدلتها ولوازمها، وإنما تعرض باقتضاب لقول أهل التأويل في كيفية التوفيق بين الأدلة، فذكر ستة أجوبة، هي مجرد توجيهات لطريقة التأويل، يذكرونها عادة في شيا كتب التفسير والحديث، ثم اختار واحداً منها واستضعف ما سواه. انظر: ص (٣٥ - ٤٦) من الرسالة.

والجواب الذي اختاره غير صحيح، لأنه يخرج بالمحو
والإثبات عن حقيقته، ويردّه إلى مجرد علم الله بما لم يكن
لو كان كيف سيكون!

خطة البحث

يتكوّن البحث من مقدّمة ، وستّة مطالب، وخاتمة.
فالمقدّمة هي بيان أهميّة الموضوع، وسبب اختياره،
وذكر الدراسات السابقة، وخطة البحث، وطريقة معالجته.
والمطلب الأول: في الفراغ من المقادير.

ويدخل تحته المسائل الآتية :-

١ - معنى القدر لغة .

٢ - معنى القدر اصطلاحاً.

٣ - أهميّة الإيمان بالقدر.

٤ - أنواع التقادير.

٥ - دلالة كتابة المقادير.

المطلب الثاني: أدلة المحو والإثبات في المقادير.

ويدخل تحته المسائل الآتية: -

١ - أنواع أدلة المحو والإثبات.

٢ - أدلة المحو والإثبات المحتملة.

٣ - القول بالأجلين.

المطلب الثالث: موقف العلماء من تعارض الأدلة.

ويدخل تحته الأمور التالية:-

١ - تمهيد: في بيان وجه التعارض.

٢ - ترجيح عمومات القدر.

٣ - تأويل عمومات المحو والإثبات.

٤ - الجمع بين العمومات المتعارضة.

المطلب الرابع: كيفية المحو والإثبات في المقادير.

المطلب الخامس: محل المحو والإثبات في المقادير.

ويدخل تحته الأمور التالية: -

١ - استحالة المحو في العلم الأزلي.

٢ - المحو في اللوح المحفوظ.

٣ - المحو في صحف الملائكة.

المطلب السادس: أثر الدعاء في زيادة العمر.

وأما الخاتمة فإجمال لنتائج الدراسة.

وقد عالجت قضايا البحث ومسائله وفق الخطوات

التالية:-

١ - استقراء نصوص المحو والإثبات ، وما يرتبط بها من

نصوص؛ قدر الإمكان، لتكون الدراسة شاملة وسليمة

المنطلق.

٢ - جمع مادة البحث من مظاهره الأصلية قدر الإمكان، مع

الحرص على تتبع كلام المفسرين والمحدثين على آحاد

الأدلة.

- ٣ - عرض قضايا البحث بأسلوب واضح قدر المستطاع، بعيداً عن الاستطراد الذي لا موجب له.
- ٤ - الدلالة على مواضع الآيات القرآنية، وذلك بذكر السورة ورقم الآية في صلب البحث.
- ٥ - تخريج الأحاديث تخريجاً مختصراً، يتضمن عزو الحديث، وبيان حكمه إذا كان في غير الصحيحين.
- ٦ - توثيق القضايا العلميّة من مصادرها الأصلية قدر الإمكان ، مع الإحالة إلى أكبر قدر ممكن من المراجع إذا دعت الحاجة.
- ٧ - التعليق على المواطن التي تحتاج إلى إيضاح أو تنبيه، أو استدراك أو تأصيل، أو ربط بأمر سابق أو لاحق أو غير ذلك.

المطلب الأول الفراغ من المقادير

معنى القدر لغةً

القدر مصدر قدر يقدر قدرًا، وقد تسكن داله، وأصله يدلّ على مبلغ الشّيء؛ يقال: قدره كذا؛ أي مبلغه، وهذا قدر هذا؛ أي مماثله، وأخذ بقدر حقّه؛ أي ما يساوية، وقدر الشّيء بالشّيء؛ أي قاسه به وجعله على مقداره، وقدرت الشّيء؛ أي أحطت بمقداره، وفلان يقادرنى؛ أي يطلب مساواتي، وتقادر الرّجلان؛ أي طلب كلّ واحد منهما مساواة الآخر، وإذا وافق الشّيء الشّيء قالوا: جاء على قدر.

ويأتي القدر أيضاً بمعنى القوّة والغنى؛ يقال: رجل ذو قدرة؛ أي قوّة، وقادرتة؛ أي قاويته، ورجل ذو مقدرة؛ أي غنى ويسار؛ لأنّه يبلغ بقدرته وماله المبلغ الذي يوافق إرادته. وعلى هذا فإنّ تقدير الله للأشياء يكون بمعنى إعطاء القدرة، ويكون بمعنى الإحاطة بمقادير الأشياء، وتحديدّها، والحكم بما سيكون منها. وقد يفسر القدر لغةً بمعنى القضاء، وكثيراً ما يقرن به في الذكر، والقضاء معانٍ متعدّدة؛ كالحكم، والفراغ، والأداء، والخلق، ويجمع مفرداته معنى الإنفاذ والإمضاء والفصل^(١).

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٦٢/٥، ٦٣، ٩٩، ١٠٠، المفردات للرّاجز ص ٣٩٥، ٤٠٦، أساس البلاغة للزمخشري ص ٣٥٧، التّهليل لابن الأثير ٢٢/٤، ٧٨، مختار الصحاح للرّازي ص ٥٤٠، ٥٤١، المصباح المنير للفيومي ص ٤٩٢، ٥٠٦، ٥٠٧، القاموس المحيط للفيروزآبادي ١١٨/٢، ١١٩، ٢٨١/٤.

معنى القدر اصطلاحاً

يختلف معنى القدر اصطلاحاً باعتبار الأفراد والاقتران؛ فإذا أفرّد كان شاملاً للجانب العلمي والفعليّ من التّقدير؛ يقول ابن حجر: ((القدر مصدر.. والمراد أنّ الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها، ثمّ أوجد ما سبق في علمه أنّه يوجد))^(١).

وهذا المعنى ينتظم جميع مراتب القدر؛ إذ الكتابة فرع عن العلم السّابق، والمشيئة ضرورة للإيجاد والخلق؛ لأنّ أفعال الربّ تابعة لمشيئته؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج: ١٨]. وأمّا إذا قرن بالقضاء فإنّه يختصّ بجانب من التّقدير ويختصّ القضاء بالجانب الآخر، وقد اختلف العلماء في تحديد الجانب الذي يختصّ به كلّ واحد منهما على قولين: **الأول** : أنّ القدر عبارة عن الجانب العلميّ من التّقدير؛ لأنّه بمعنى العلم السّابق والكتابة الأولى، والقضاء عبارة عن الجانب الفعليّ من التّقدير؛ لأنّه بمعنى الحكم الكوني بوقوع المقدورات والإيجاد على وفق التّقدير السّابق؛ يقول ابن الأثير: ((القضاء المقرون بالقدر المراد به الخلق، وبالقدر التّقدير؛ فالقضاء والقدر أمران متلازمان لا ينفكّ أحدهما عن الآخر؛ لأنّ أحدهما بمنزلة الأساس؛ وهو

(١) فتح الباري ١/١١٨، وانظر: الاعتقاد للبيهقيّ من ٦٧، تفسير القرطبيّ ١٧/١٤٨، تيسير العزيز الحميد لسليمان بن عبد الله ص ٦٨٥.

القدر، والآخر بمنزلة البناء ؛ وهو القضاء^(١) .

القول الثاني: أن القضاء أسبق من القدر؛ إذ القضاء اسم للجانب العلمي من التقدير والقدر اسم للجانب الفعلي منه؛ لأن القدر عبارة عن الخلق والإيجاد وفق القضاء الأول؛ يقول الجرجاني: ((القدر خروج الممكنات من العدم إلى الوجود، واحداً بعد واحد، مطابقاً للقضاء، والقضاء في الأزل، والقدر فيما لا يزال، والفرق بين القدر والقضاء هو أن القضاء وجود جميع الموجودات في اللوح المحفوظ مجتمعة، والقدر وجودها متفرقة في الأعيان بعد حصول شرائطها^(٢))).

والقولان كلاهما عمادهما في التفريق بين القضاء والقدر الاستعمال اللغوي؛ فالقضاء لغة يطلق على الحكم، والحكم يمكن أن يفسر بالحكم الأزلي بمقادير المخلوقات، ولهذا رأى هذا الفريق أن القضاء أسبق، وأنه يرجع لصفة العلم لا الفعل، وفي المقابل رأى أولئك أن القدر يرجع لصفة العلم؛ لأنه بمعنى الإحاطة والتبيين والتحديد فتناسب أن يفسر بالعلم، والقضاء يرجع لمعنى الإمضاء والفعل فتناسب أن يفسر بصفة الفعل والخلق. وهذا هو

(١) النهاية ٧٨/٤ (بتصرف يمسير)، وانظر: المفردات للراغب ص ٤٠٧، الدرر السنية لأئمة الدعوة ٢٥٥/١، شرح الجوهرة للبيجوري ص ١١٢ .

(٢) التمهيدات ص ١٧٤، وانظر: فتح الباري لابن حجر ٤٧٧/١١، شرح الجوهرة للبيجوري ص ١١٢ .

الأكثر ملائمة لأصل الكلمتين لغةً، وحينئذٍ يمكن أن يقال إن القدر حال الاقتران بمعنى العلم الأزلي والكتابة الأولى، والقضاء هو الحكم الكوني بجريان الأقدار وما كتب في الكتب الأولى؛ وهو ما يعبر عنه بعض أهل العلم بالتقدير اليومي؛ أي سوق المقادير إلى المواقيت^(١). والله أعلم.

أهمية الإيمان بالقدر

في بيان معنى القدر دلالة واضحة على أهميته وضرورة الإيمان به؛ لأنه يرجع إلى توحيد الله والإيمان بصفات كماله؛ كالعلم والخلق والمشيئة والقدرة والحكمة؛ فإن العلم والخلق يستلزمان الحياة ضرورةً، والخلق المحكم يدلّ على المشيئة والقدرة والحكمة؛ يقول ابن القيم: ((في القدر دليل على كمال علم الربّ وقدرته وحكمته... قال الإمام أحمد: القدر قدرة الله. واستحسن ابن عقيل هذا الكلام جدًّا، وقال: هذا يدلّ على دقّة الإمام أحمد وتبحّره في معرفة أصول الدين. وهو كما قال أبو الوفاء؛ فإنّ إنكار القدر إنكار لقدرة الربّ على خلق أعمال العباد وكتابها وتقديرها... وكلّ دليل في القرآن على التّوحيد فهو دليل على القدر وخلق أفعال العباد؛ ولهذا كان إثبات القدر أساس التّوحيد، قال ابن عباس: الإيمان بالقدر نظام

(١) انظر: شفاء العليل لابن القيم ص ٤٢، معارج القبول لحافظ الحكيم ٢/ ٢٨٢.

التَّوْحِيدِ مِنْ كَذِبٍ بِالْقَدْرِ نَقْضُ تَكْذِيبِهِ تَوْحِيدُهُ^(١) .

ولأهمية القدر وضرورته في تحقيق التَّوْحِيدِ تضافرت النصوص على تقريره، واعتباره أصلاً من أصول الإيمان؛ قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال: ﴿وَأَنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]، وقال: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠] .

وروى الإمام مسلم بسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ((بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ... الحديث، وفيه: قَالَ: فَأَخْبَرَنِي عَنِ الْإِيمَانِ؟ قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ^(٢))). فجعل الإيمان بالقدر أصلاً من أصول الإيمان، وأعاد لفظ الإيمان عند ذكره للتتويه والاهتمام بشأنه، ولكثرة الخواطر والشبهات حوله^(٣) .

(١) شفاء العليل [بتصرف] : ص ٤٣، ٥٣، ١١٦، وانظر : شرح الطحاوية لابن أبي العزّ الحنفى ص ٦٤، ٦٥ .

وقد أخرج كلام ابن عباس عبد الله بن الإمام أحمد وغيره . انظر : كتاب السنة ٤٧٢/٢ ، كتاب القدر للفريابي ص ١٤٣ ، ح (٢٠٥) ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة لأبي القاسم اللالكثي ٦٧٠/٤ أما كلام الإمام أحمد فقد قاله أتباعاً لأئمة السلف لا ابتداءً من عنده؛ فقد ورد هذا القول عن زيد بن أسلم وغيره . انظر : كتاب القدر للحافظ الفريابي ص ١٤٤ ، ح (٢٠٧) .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للتتوي: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان ١٥٧/١ .

(٣) انظر : فتح الباري لابن حجر ١١٨/١ .

أنواع التقادير

الإيمان بالقدر على مرتبتين : -

الأولى: الإيمان بأن الله تعالى علم أعمال العباد وأحوالهم ومآلهم قبل خلقهم، وأنه كتب ذلك عنده وأحصاه، وأن أعمال العباد تجري على ما سبق في علمه وكتابته.

الثانية: الإيمان بعموم المشيئة والخلق؛ وأن كل ما يعملُه العباد من خير وشرّ واقع بمشيئة الربّ وخلقهِ^(١). وعن هاتين المرتبتين تتفرّع أنواع المقادير؛ فمن مرتبة المشيئة والخلق يتفرّع التقدير اليومي؛ وهو سوق المقادير إلى الواقيت وإيجاد المقدّر وفق التقدير السّابق^(٢)، وسائر المقادير تتفرّع عن مرتبة العلم والكتابة، وتعتبر تفصيلاً وبياناً لها؛ وهي أربعة تقادير: -

١- التقدير العامّ الأوّل؛ وهو كتابة مقادير الكائنات في اللوح المحفوظ قبل خلق السمّوات والأرض، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠] وقال: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ إِلَّا أَمَّ أَمَّاكُكُمْ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨]. يقول ابن القيم: ((اختلف في الكتاب ههنا؛ هل هو القرآن أو اللوح المحفوظ على قولين؛ فقالت طائفة:

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٤٨/٢ - ١٥١. جامع العلوم والحكم لابن رجب ص ٢٤.

(٢) انظر: شفاء العليل لابن القيم ص ٤٧ - ٤٥. معارج القبول للحكمي ٢٨٢/٢، ٢٨٣.

المراد به القرآن ... ، وقالت طائفة: المراد بالكتاب في الآية اللوح المحفوظ الذي كتب الله فيه كل شيء، وهذا إحدى الروايتين عن ابن عباس، وكأن هذا القول أظهر في الآية، والسياق يدل عليه^(١).

أما الأحاديث فمنها ما رواه مسلم بسنده عن عبد الله بن عمرو ابن العاص مرفوعاً: ((كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ))^(٢) ، يقول النووي: ((قال العلماء: المراد تحديد وقت الكتابة في اللوح المحفوظ أو غيره لا أصل التقدير فإن ذلك أزلي لا أول له))^(٣) : أي أن العلم بمقادير الأشياء أزلي لا أول له، والحدوث متعلق بما تفرع عنه من كتابة المقادير.

ومنها ما رواه البخاري بسنده عن عمران بن حصين مرفوعاً: ((كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ، وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ))^(٤) ، وروى أبو داود بسنده عن عبادة بن الصامت مرفوعاً: ((إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ:

(١) شفاء العليل ص ٧٥ .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي : كتاب القدر . باب حجاج آدم وموسى ٢٠٢/١٦ .

(٣) شرح صحيح مسلم ٢٠٢/١٦ .

(٤) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري : كتاب بدء الخلق ، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ ٢٨٦/٦ .

رَبِّ وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: أَكْتُبُ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ^(١))).

وهذا التقدير عام لجميع الكائنات، وهو أصل التقادير؛ إذ كل ما عداها من التقادير يعتبر تفصيلاً أو تحقيقاً له^(٢).

٢ . التقدير الحولي؛ وهو ما يكون ليلة القدر من كل عام من فصل مقادير السنة من اللوح المحفوظ، وإبرازها وإظهارها لكتابة المقادير من الملائكة، قال تعالى: ﴿حَمْدُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ۝ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ۝﴾ [الدخان: ١-٥]. يقول ابن كثير: ((في ليلة القدر يفصل من اللوح المحفوظ إلى الكتابة أمر السنة وما يكون فيها من الآجال والأرزاق وما يكون فيها إلى آخرها، وهكذا روي عن ابن عمر ومجاهد وأبي مالك والضحاك وغير واحد من السلف^(٣))).

٢ . التقدير عقب خلق آدم؛ وهو تقدير خاص ببني آدم؛ وذلك أن الله لما خلق آدم مسح ظهره فأخرج منه ما هو ذارئ إلى يوم القيامة، وقدر الذكر والأنثى، والشقاوة والسعادة، والأرزاق والآجال، واستطقمهم وأخذ ميثاقهم

(١) سنن أبي داود : كتاب السنة، ج (٤٧٠٠) . وهو حديث صحيح . صحيح الجامع الصغير للألباني ٤٠٥/١ .

(٢) انظر : شفاء العليل لابن القيم ص ٤٢ .

(٣) تفسير ابن كثير ١/١٣٧، ١٢٨ . وانظر : تفسير الطبري ١٠٧/٢٥ - ١١١ .

على التوحيد ؛ قال تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ ﴾ [الأعراف : ١٧٢ ، ١٧٣] . روى الإمام أحمد بسنده عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ فَقَالَ : ((سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْهَا فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ ، وَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ : خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ : خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ النَّارِ يَعْمَلُونَ)) ^(١) ، وقال ابن عباس : ((إِنَّ اللَّهَ أَخَذَ عَلَى آدَمَ مِيثَاقَهُ أَنَّهُ رَبُّهُ ، وَكَتَبَ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَمَصِيبَاتِهِ ، ثُمَّ أَخْرَجَ مِنْ ظَهْرِهِ وَلَدَهُ كَهَيْئَةِ الذَّرِّ فَأَخَذَ عَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ أَنَّهُ رَبُّهُمْ وَكَتَبَ رِزْقَهُمْ وَأَجَلَهُمْ وَمَصِيبَاتَهُمْ)) ^(٢) ، وقال : ((مَسَحَ رَبُّكَ تَعَالَى ظَهْرَ آدَمَ فَأَخْرَجَ مِنْهُ مَا هُوَ ذَارِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، أَخَذَ عَهْدَهُمْ وَمَوَاقِفَهُمْ)) ، قال الراوي . سعيد بن جبیر : ((فَيُرُونَ أَنَّ الْقَلَمَ جَفَّ يَوْمَئِذٍ)) ^(٣) ، وقال سليمان الفارسي : ((إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمَّا خَلَقَ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ

(١) المسند للإمام أحمد : مسند العشرة ، ح (٢١٢) ، والحديث صحيح لغيره . انظر : تخريج مشيخ الأرنؤوط لشرح الطحاوية ص ٢٠٧ .

(٢) نقلاً عن شفاء الليل ص ١٩ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٢ .

(٢١) المرجع السابق .

فأخرج من ظهره ما هو ذارئ إلى يوم القيامة، فخلق الذَّكَرَ والأنثى، والشَّقاوة والسَّعادة، والأرزاق والآجال والألوان))^(١)، والآثار في هذا المعنى كثيرة؛ يقول ابن القيم: ((فهذه وغيرها تدلّ على أن الله سبحانه قدر أعمال بني آدم وأرزاقهم وآجالهم وسعادتهم وشقاوتهم عقيب خلق أبيهم آدم))^(٢).

٤ - التقدير في الرّحم؛ وهو الذي يحصل للجنين في بطن أمه أوّل الأربعين الثّانية أو نهاية الأربعين الثّالثة؛ روى مسلم بسنده عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً: ((إِنَّ أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ خَلْقَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عِلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسِلُ الْمَلَكُ^(٣) فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ ، وَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ يَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ))^(٤) ، وروى بسنده عن حذيفة بن أسيد مرفوعاً: ((يَدْخُلُ الْمَلَكُ عَلَى النُّطْفَةِ بَعْدَ مَا تَسْتَقَرُّ فِي الرَّحِمِ بِأَرْبَعِينَ أَوْ خَمْسَةَ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ شَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ فَيُكْتَبَانِ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ أَذْكَرُّ أَوْ أُنْثَى فَيُكْتَبَانِ، وَيُكْتُبُ عَمَلَهُ وَأَثَرَهُ وَأَجَلَهُ وَرِزْقَهُ ثُمَّ تَطْوَى

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) اللام للمهد، والمراد به عهد مخصوص؛ وهو جنس الملائكة الموكلين بالأرحام. فتح الباري لابن حجر ٤٨٢/١١ .

(٤) صحيح مسلم بشرحه للنووي: كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه ١٦/١٩٠، ١٩٢ . وانظر : صحيح البخاري بشرحه فتح الباري: أوّل كتاب القدر ٧٧/١١ .

الصُّحُفُ فَلَا يُزَادُ فِيهَا وَلَا يُنْقَصُ))^(١)، وفي رواية له: ((ثُمَّ يَخْرُجُ الْمَلِكُ بِالصَّحِيفَةِ فِي يَدِهِ فَلَا يَزِيدُ عَلَى مَا أَمَرَ وَلَا يَنْقُصُ))^(٢)، فهذه النصوص وما في معناها تدلُّ على التقدير في الرَّحْم ولكنها مختلفة في تحديد وقته؛ هل هو بعد تمام الأربعين الثالثة كما في حديث ابن مسعود؟ أو أنه في بداية الأربعين الثانية كما في حديث حذيفة بن أسيد؛ ولهذا اختلف أهل العلم في وقت هذا التقدير على ثلاثة أقوال: -

القول الأول: أن الكتابة تحصل مرتين؛ مرة في ابتداء الأربعين الثانية وأخرى في انتهاء الأربعين الثالثة؛ فيكون تقديرًا بعد تقدير، أو أن الكتابة الأولى تحصل في السماء والثانية في الرَّحْم، أو أن إحداهما في الصحيفة والأخرى على جبين المولود.

القول الثاني: أن الكتابة تحصل مرة واحدة، وتختلف باختلاف الأجنة؛ فبعضهم يكتب له ذلك بعد الأربعين الأولى، وبعضهم بعد الأربعين الثالثة.

القول الثالث: أن الكتابة تكون في أول الأربعين الثانية كما في حديث حذيفة بن أسيد، وإنما آخر ذكرها في حديث ابن مسعود لئلا ينقطع ذكر الأطوار الثلاثة التي

(١) صحيح مسلم بشرحه للثووي: كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه ١٦/١٩٢

(٢) المرجع السابق ١٦/١٩٤.

يتقلب فيها الجنين، فيكون قوله: ((ثُمَّ يرسل الملك)) وما بعده متعلق بقوله ((يجمع)) لا بما قبله، أو تحمل لفظة ((ثُمَّ)) على ترتيب الاخبار لا على الترتيب المخبر به. وهذا هو الأقرب؛ لأن حديث حذيفة صريح في تحديد وقت التقدير وحديث ابن مسعود يمكن توجيهه بما ذكر والله أعلم^(١).

دلالة كتابة المقادير

في كتابة المقادير دلالات على أصول مهمة، منها: -

١- إثبات العلم القديم خلافاً لمن أنكره من القدرية، وزعم أن الأمر أنف.

٢- الدلالة على علم الله بالجزئيات كما يعلم الكليات؛ لتصريحه بأنه يأمر بكتابة أحوال الشخص مفصلة، وفي هذا ردّ على من زعم من الفلاسفة أن الله يعلم الكليات دون الجزئيات؛ لأن إدراك المعينات إنما يكون بجسم أو قوة حالة في جسم، والعقول المفارقة بريئة من المادة وعلائقها!

٣- الدلالة على عموم المشيئة والخلق، وإثبات فاعلية العبد وإرادته تبعاً لمشيئة الله وقدرته؛ يقول ابن حجر:

(١) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ١٦/١٩٠، ١٩١. شفاه الطليل لابن القيم ص ٢٩، جامع العلوم والحكم لابن رجب ص ٥١، فتح الباري لابن حجر ١١/٤٨٤ - ٤٨٧.

((خالف في ذلك القدرية والجبرية؛ فذهبت القدرية إلى أن فعل العبد من قبل نفسه، ومنهم من فرق بين الخير والشر فنسب إلى الله الخير ونفى عنه الشر، وقيل إنه لا يعرف قائله وإن كان قد اشتهر ذلك، وإنما هذا رأى المجوس، وذهبت الجبرية إلى أن الكل من الله، وليس للمخلوق فيه تأثير أصلاً))^(١).

٤- إثبات الاختيار في الفعل؛ خلافاً لمن زعم من الفلاسفة بلزومه لذاته؛ ولهذا قالوا بتولد العالم عن الرب تولدًا ذاتيًا، بحيث لا يمكن أن ينفك عنه، ولا يتغير من حال إلى حال!

٥- الدلالة على حدوث العالم المقدور، وأنه حادث بعد أن لم يكن، فإنه قدره ثم خلقه، وفي هذا ردّ لمن قال من الفلاسفة بقديم العالم، وأن علاقة الرب به علاقة فيض لا خلق!

٦- أن الأقدار غالبية والعاقبة غائبة فلا ينبغي لأحد أن يفتر بظاهر الحال، ومن ثم شرع الدعاء بالثبات على الدين وبحسن الخاتمة^(٢).

(١) فتح الباري لابن حجر ٤٩٠/١١ .

(٢) انظر في هذه الدلالات والفوائد: شرح الطحاوية لابن أبي العزّ الحنفي ص ٢٤٣، فتح الباري لابن حجر ٤٩٠/١١، ٤٩١ .

وانظر في رأي القدرية الأولى: صحيح مسلم بمشرحه للتوّي ١٥٠/١، ١٥٧، الملل والنحل للشهرستاني ٣٠/١ .

وانظر في رأي الفلاسفة: الإشارات لابن سينا ٩٠-٩٥، ١٠٨، ١٠٩، ٢١٣، ٢٤١، النجاة لابن سينا ٢٥٢/٣، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٧٣، ٢٨٤، الرسالة الأضحوية لابن سينا أيضاً ص ١٠٤ .

وانظر أيضاً: الصفدية لابن تيمية ١٠٧/١، ١٣٤، درة التمازض ٧/٢٨٤، ٣٦٩ .

٧ - الفراغ من تقدير الأرزاق والآجال والأعمال والشقاوة والسعادة، وقد صرّحت النصوص بهذا المعنى، وأن هذه الكلمات الأربع أمر سابق جفّت به الأقلام، وجرت به المقادير، روى البخاري بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: ((يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ، فَاخْتَصِرْ عَلَى ذَلِكَ أَوْ ذَرِّ))^(١)، يقول ابن حجر: ((جفّ القلم؛ أي فرغت الكتابة، إشارة إلى أن الذي كتب في اللوح المحفوظ لا يتغير حكمه، فهو كناية عن الفراغ من الكتابة، لأن الصحيفة حال كتابتها تكون رطبة أو بعضها، وكذلك القلم، فإذا انتهت الكتابة جفّت الكتابة والقلم، وقال الطيبي: هو من إطلاق اللزوم على الملزوم؛ لأن الفراغ من الكتابة يستلزم جفاف القلم عن مداده. قلت: وفيه إشارة إلى أن كتابة ذلك انقضت من أمد بعيد. وقال عياض: معنى جفّ القلم؛ أي لم يكتب بعد ذلك شيئاً))^(٢).

وروى مسلم بسنده عن جابر رضي الله عنه قال: ((جَاءَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَيْنَ لَنَا دِينُنَا كَأَنَّا خَلَقْنَا الْآنَ، فِيمَ الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟ أَفِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ أَمْ فِيمَا نَسْتَقْبِلُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ

(١) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري: كتاب النكاح، باب ما يكره من التبتل والخصاء ١١٧/٩.

(٢) فتح الباري ١١/٤٩١، وانظر أيضاً: ١١٩/٩، ١٢٠.

الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ. قَالَ: فَفِيمَ الْعَمَلِ؟ قَالَ فَقَالَ:
اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيسَّرٍ^(١)، وفي رواية له: ((كُلُّ عَامِلٍ مُيسَّرٌ
لِعَمَلِهِ))^(٢).

وروى مسلم بسنده عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال:
((قَالَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ: اللَّهُمَّ أَمْتِعْنِي بِزَوْجِي
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِأَبِي أَبِي سَفْيَانَ، وَبِأَخِي مُعَاوِيَةَ. فَقَالَ
النَّبِيُّ ﷺ: قَدْ سَأَلْتَ اللَّهَ لِأَجَالٍ مَضْرُوبَةٍ، وَأَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ،
وَأَرْزَاقٍ مَقْسُومَةٍ. لَنْ يَعْجَلَ شَيْئًا قَبْلَ حُلِّهِ، أَوْ يُؤَخَّرَ شَيْئًا
عَنْ حُلِّهِ. وَلَوْ كُنْتُ سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يُعِيدَكَ مِنْ عَذَابٍ فِي
النَّارِ، أَوْ عَذَابٍ فِي الْقَبْرِ كَانَ خَيْرًا وَأَفْضَلَ))^(٣). يقول
الإمام النووي: ((هذا الحديث صريح في أن الآجال
والأرزاق مقدرة، لا تتغير عما قدره الله تعالى وعلمه في
الأزل، فيستحيل زيادتها ونقصها حقيقة عن ذلك))^(٤).

وروى الترمذي بسنده عن ابن عباس - رضي الله
عنهما - مرفوعاً: ((... وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوْ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ

(١) صحيح مسلم بشرحه للنووي: كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه ١٦/١٩٧، ١٩٨.

(٢) المرجع السابق.

وهي هذا الحديث رد على الجبرية، لأن التفسير ضد الجبر، والجبر لا يكون إلا عن
كره، ولا يأتي الإنسان الشيء بطريق التفسير إلا وهو غير كاره. فتح الباري ١١/٤٩٨.

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي: كتاب القدر، باب بيان أن الآجال والأرزاق وغيرها لا تزيد
ولا تنقص عما سبق به القدر ١٦/٢١٢، ٢١٣.

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي ١٦/٢١٢.

يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَلَوْ
اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ
كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ، وَجُفَّتِ الصُّحُفُ^(١)، يقول
ابن رجب: ((هو كناية عن تقدم كتابة المقادير كلها، والفراغ
منها من أمد بعيد، فَإِنَّ الْكِتَابَ إِذَا فَرِغَ مِنْ كِتَابَتِهِ، وَرُفِعَتِ
الْأَقْلَامُ عَنْهُ، وَطَالَ عَهْدُهُ، فَقَدْ رُفِعَتْ عَنْهُ الْأَقْلَامُ، وَجُفَّتِ
الْأَقْلَامُ الَّتِي كَتَبَ بِهَا مِنْ مَدَادِهَا، وَجُفَّتِ الصُّحُفُ الَّتِي
كَتَبَ فِيهَا بِالْمَدَادِ الْمَكْتُوبِ بِهِ فِيهَا. وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ الْكِنَايَاتِ
وَأَبْلَغُهَا^(٢))).

وبناءً على ما تقرر من سبق المقادير، والفراغ من
تقدير الأرزاق والأجال والأعمال والشقاوة والسعادة؛ قطع
كثير من العلماء باستحالة المحو في كلمات المقادير الأربع،
وأنكروا الزيادة والنقصان في الأرزاق والأجال حقيقةً،
وهذا مستمسك قويٌّ دون شكٍّ، إِلَّا أَنَّهُ يَشْكُلُ عَلَيْهِ أَنَّ
هناك نصوصاً ظاهرة في الدلالة على المحو والإثبات في
المقادير، والزيادة والنقصان في الأرزاق والأجال!

(١) سنن الترمذي، صفة القيامة، ح (٢٥١٦)، وهو حديث حسن جيد. انظر: جامع العلوم
والحكم لابن رجب ص ١٧٤ .

(٢) جامع العلوم والحكم ص ١٨٢ .

المطلب الثاني

أدلة المحو والإثبات في المقادير

أنواع أدلة المحو والإثبات

إذا كانت أدلة الفراغ من المقادير ظاهرة في الدلالة على إحكام الكلمات الأربع من المقادير، وأنها لا تقبل المحو والإثبات والزيادة والنقصان، فإن هناك نصوصاً أخرى تدلّ دلالة ظاهرة على أنّ هذه الكلمات تقبل المحو والإثبات والزيادة والنقصان، وهذه النصوص نوعان: -

الأول: نصوص تدلّ على مطلق المحو؛ كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجْلاً وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢]، وقوله: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]، وقوله: ﴿وَمَا يَعْزَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١].

الثاني: نصوص تدلّ على أسباب المحو؛ وهي الطاعات الظاهرة والباطنة التي يجمعها لفظ التقوى أو الإيمان أو البرّ حال الإطلاق^(١)، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ

(١) القاعدة أنّ هذه الألفاظ ممّا تتّوَعّ دلالاته باعتبار الإطلاق والتقييد: فإذا أطلقت كانت اسماً للدين كلّ ظاهره وباطنه، وإذا قيدت كانت اسماً لجزء من الدين لا للدين كلّّه، فالإيمان مثلاً إذا أطلق كان اسماً للدين كلّّه أصوله وفروعه، وإذا قيد بالعمل أو التقوى مثلاً كان اسماً للجزء الباطن من الدين: أي لقول القلب وعمله دون قول اللسان وعمل الجوارح.

انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٢/٧، ٨٧، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العزّ الحنفى ص ٢٢٢ - ٢٢٠.

الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴿١﴾ [الأعراف: ١٦]، وقال: ﴿أَنْ اَعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا ۖ﴾ (٢) يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ [نوح: ٣، ٤]، وقال: ﴿قُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ۖ﴾ (١٠) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيَمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ يُبَيِّنُ وَيَجْعَلْ لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَّكُمْ أَنْهَارًا ﴿١٢﴾ [نوح: ١٠ - ١٢] .

وقد ورد ربط المحو في الأقدار بأسباب وطاعات معينة لقوة تأثيرها في دفع الأقدار السيئة؛ منها:-

١- صلة الرَّحِم: روى البخاري بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: ((مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبَسِّطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ))^(١)، يقول ابن حجر: ((الرَّحِم بفتح الراء وكسر الحاء المهملة يطلق على الأقارب، وهم من بينه وبين الآخر نسب سواء كان يرثه أم لا، وسواء كان ذا محرم أم لا. وقيل هم المحارم، والأول هو المرجح؛ لأنَّ الثاني يستلزم خروج أولاد الأعمام وأولاد الأخوال من ذوي الأرحام وليس كذلك...، قوله: (وينسأ) بضم أوله وسكون النون بعدها مهملة ثم همزة أي يؤخر. قوله: (في أثره) أي في أجله، وسمى الأجل أثراً لأنه يتبع العمر، قال زهير:-

(١) صحيح البخاري: كتاب الأدب، باب من بسط له في الرِّزْقِ بصلة الرَّحِم ٤١٥/١٠ .
وانظر: صحيح مسلم: كتاب البر والصلة، باب صلة الرَّحِم وتحريم قطعها ١١٤/١٦ .

والمرء ما عاش ممدود له أمل

(١) لا ينقضي العمر حتَّى ينتهي الأثر

وأصله من أثر مشيه في الأرض، فإنَّ من مات لا يبقى له حركة فلا يبقى لقدمه في الأرض أثر^(٢).

وهذا الحديث ثابت في الصحيحين وغيرهما ، وقد ورد بعدة ألفاظ متقاربة، قرن في بعضها بأسباب أخرى؛ كالْتَقَوَى وحسن الخلق، ورُتِّب عليه في بعض الروايات عدات مع ما ذكر من سعة الرِّزْق وطول العمر؛ كمحبَّة الأهل، وعمارة الدِّيار، وكفاية ميَّة السَّوء^(٣).

٢. حسن الجوار وحسن الخلق؛ روى الإمام أحمد بسنده عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً: ((صَلَّةُ الرَّحِمِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ وَحَسَنُ الْجَوَارِ يَعْمُرَانِ الدِّيارَ وَيَزِيدَانِ

(١) هذا البيت ليس في ديوان زهير بن أبي سلمى. انظر: الديوان ص ٣٩، ٣٦. وقد عزاه ابن عبد ربِّه إلى كعب بن زهير في جملة أبيات رائمة في الحكمة قال فيها:

لو كنت أعجب من شيء لأعجبني سعي الفتى وهو مخبوء له القدر

يسعى الفتى لأمر ليس يدركها فالنفس واحدة والهَمُّ منتشر

والمرء ما عاش ممدود له أمل لا تنتهي العين حتَّى ينتهي الأثر

انظر: العقد الفريد لابن عبد ربِّه الأندلسي ٢/٢٨١. ويجوز أن يكون ابن حجر عزاه إلى كعب بن زهير أيضاً ولكن النسخ أسقطوا الاسم الأول.

(٢) فتح الباري ١٠/٤١٤، ٤١٦، وانظر منه أيضاً: ٤/٣٠٢.

وانظر في معنى الرَّحِم والخلاف فيه: النهاية لابن الأثير ٢/٢١٠، تفسير القرطبي ٥/٧، الفروق للقراشي ١/١٤٧.

(٣) انظر: الترغيب والترهيب للمنذري ٣/٢٢٢ - ٢٤٦، فتح الباري لابن حجر ١٠/٤١٥، ٤١٦، مجمع الزوائد للهيثمي ٨/١٥٥، ١٥٦، سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ١/٤٩٧، ح (٢٧٦)، ٢/٣٤، ح (٥١٩).

فِي الْأَعْمَارِ))^(٣).

٣-الدُّعَاءُ؛ قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾
[غافر: ٦٠] وروى الترمذي بسنده عن سلمان الفارسي رضي الله عنه
مرفوعاً: ((لَا يَرُدُّ الْقَضَاءُ إِلَّا الدُّعَاءُ))^(٣)، وروى الحاكم
بسنده عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً: ((لَا يُغْنِي
حَذَرٌ مِنْ قَدَرٍ، وَالْدُّعَاءُ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ وَمِمَّا لَمْ يَنْزَلْ، وَإِنَّ
الْبَلَاءَ لَيَنْزِلُ فَيَتْلَقَاهُ الدُّعَاءُ فَيَعْتِجَانِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ))^(٣).

٤- صنائع المعروف، روى الطبراني بسنده عن أبي
إمامة مرفوعاً: ((صَنَائِعُ الْمَعْرُوفِ تَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ))^(٤)،
وقد وردت عدة أحاديث ثابتة بمعناه^(٥). والصنائع جمع

(١) المسند للإمام أحمد، باقي مسند الأنصار، ج (٢٤٧٣١).

والحديث صحيح الإسناد. انظر: فتح الباري ١٠/٤١٥، مجمع الزوائد للهيثمي
١٥٦/٨، مصباح الظلام للجردي ١٩٣/٢، سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ٢/٢٤٢،
ج ٣٥، (٥١٩).

(٢) سنن الترمذي: كتاب القدر، ج (٢١٣٩).

وهو حديث حسن. انظر: فيض القدير للمناوي ٦/٤٥٠، سلسلة الأحاديث الصحيحة
للألباني ١/٣٣٦، ٣٣٩، ج (١٥٤).

(٣) المستدرک: کتاب الدعاء ١/٦٦٩، ج (١٨١٢).

والحديث في إسناده مقال، إلا أن بعض العلماء المحققين حسن إسناده: كالشوكاني
والألباني، بل إن بعضهم صحح إسناده: كالحاكم والسيوطي. انظر: المستدرک ١/٦٦٩،
الترغيب والترهيب للمنزلي ٧/٤٨٠، ٤٨٢، مجمع الزوائد للهيثمي ٧/٢١٢، ١٠/١٤٩،
فيض القدير للمناوي ٦/٤٥٢، قطر الولي للشوكاني ص ٤٠١، ٤٠٢، ٤٤٢، صحيح
الجامع وزيانته للألباني ٢/١٢٧٩، ج (٧٧٣٩).

(٤) المعجم الكبير للطبراني ٨/٣٦١، ج (٨٠١٤).

قال الهيثمي: إسناده حسن. مجمع الزوائد ٣/١١٨.

(٥) انظر: صحيح الجامع الصغير للألباني ٢/٧٠٢، ٧٠٧، ٧٠٨.

صنيعة، وهي فعل الخير ^(١).

٥ - برّ الوالدين، روى الإمام أحمد بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً: ((مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُمَدَّ لَهُ فِي عُمُرِهِ، وَيَزَادَ لَهُ فِي رِزْقِهِ فَلْيَبْرْ وَالِدَيْهِ وَلْيَصِلْ رَحِمَهُ)) ^(٢)، وبرّ الوالدين من أعظم مظاهر التقوى وخصال الإيمان وصنائع المعروف، وهي كلّها تدافع المقادير وتورث أهلها زيادة في الرزق والعمر، وأيضاً فإن برّ الوالدين أعظم مظاهر البرّ، والبرّ من أعظم أسباب زيادة العمر، روى الترمذي بسنده عن سلمان مرفوعاً: ((لَا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا الْبِرُّ)) ^(٣)، والمراد بالبرّ هنا هو التوسّع في الإحسان إلى الخلق عموماً، وأحقّهم به الوالدان والأقربون ^(٤)؛ روى أبو داود

(١) انظر: مصباح الظلام للجرداني ٢٨٤/١ .

(٢) المسند للإمام أحمد، باقي مسند المكثرين ج (١٢٢٩٩) .

قال المنذري رواه محتج بهم في الصحيح . وقال الهيثمي رجاله رجال الصحيح .
التّرجيب والتّرهيب ٣/٣١٧، مجمع الزوائد ٨/١٣٩ .

وهناك عدّة أحاديث بمعنى، ولكن في أسانيد كثير منها مقال . انظر : التّرجيب والتّرهيب ٣/٣١٧ ، فيض القدير للمناوي ٢/٣٠٢ ، ٢/١٩٩ ، ٢٠٠ ، مصباح الظلام للجرداني ٧٠٥/٢ ، ٢٦٥/١ .

(٣) تقدّم تخريجه . انظر: ص (٢٨)، وأوله: (لا يردّ القضاء إلاّ الدعاء).

(٤) انظر: المفردات للرّغب ص ٤٠، النهاية لابن الأثير ١/١١٦، جامع الأصول لابن الأثير ١/٢٩٨، المعجم الوسيط، ص ٤٨ .

وممّا يحسن التّنبية عليه هنا أنّ البرّ يطلق باعتبار معنيين: أحدهما باعتبار معاملة الخلق كما في هذا الحديث فيكون المراد به الإحسان إليهم . والمعنى الثاني أن يردّ به فعل الطّاعات جميعاً أو التّوسّع في ذلك ، فيكون على هذا الاعتبار اسماً للدين كلّ ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ عَلِمَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ ... ﴾ ... الآية ، وقد روي عن النبي ﷺ أنّه سئل عن الإيمان فتلا هذه الآية . انظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي ص ٢٢٨ .

بسندہ عن بهز بن حکیم عن أبيه عن جدّه قال: ((قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَبْرُ؟ قَالَ: أَمَكُ، ثُمَّ أَمَكُ، ثُمَّ أَمَكُ، ثُمَّ أَبَاكَ، ثُمَّ الْأَقْرَبَ فَلَا قَرَبَ))^(١) .

وقد ورد في الصّدقة عدّة أحاديث تدلّ على أنّها تزيد في العمر، وتدفع ميتة السّوء، وتمنع كثيراً من أنواع البلاء، وتحول الشّقاء سعادة، ولكن في أسانيدھا مقال^(٢)، ويمكن أن يستشهد لتأثيرها في محو المقدورات السيئة بأدلة تأثير التّقوى والإيمان في دفع أسباب الشرّ، فإنها من أعظم مظاهر التّقوى وخصال الإيمان، وهي كذلك من صنائع المعروف فتدخل في عموم نصوصه.

أدلة المحو والإثبات المحتملة

أدلة المحو والإثبات في المقادير متفاوتة ثبوتاً ودلالة؛ فمنها قطعيّ الثبوت وظنّيّ، ومنها صريح الدّلالة والمحتمل الذي اختلف في دلّالته على محلّ النزاع، وأشهر ما اختلف أهل العلم في دلّالته على المحو والإثبات في المقادير ثلاثة أدلة من القرآن الكريم:-

(١) سنن أبي داود: كتاب الأدب، ج (٥١٢٩)، وإسناده حسن. انظر: تخريج أحاديث جامع الأصول للأرنؤوط ٣٩٩/١.

(٢) انظر: مجمع الزوائد للهيثمى ١١٢/٣، ١١٢، ١٥٤/٨، المقاصد الحسنة للمسّخاوي ص ٢٢٧، ٣١٠، فيض القدير للمناوي ٣٣٦/٤، ٢٢٧، أسنى المطالب للبيروتى ص ٢٠٦، مصباح الظلام للجرّداني ٣٧٢/١، ٢١٤/٢، ٢١٨، ضعيف الجامع الصّغير للألباني ١٥٩/٢، ٧٨٢، ٢٨١/٣.

الأول : قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعْدَهُ أَمْ الْكِتَابُ﴾
[الرعد: ٣٩]

فإن هذه الآية محتملة الدلالة؛ فيمكن أن تحمل على المحو في المقادير، ويمكن أن تحمل على معان ومحاويل لا تعلق لها بالقدر أصلاً؛ ولهذا اختلف أهل العلم في دلالتها على عدة أقوال:-

١ - أنها محمولة على النسخ بين الشرائع، أو ضمن الشريعة الواحدة؛ فالمحوى هو المنسوخ، والمثبت هو المحكم، يقول الضحّاك: ((لكلّ كتاب ينزل من السماء أجل؛ فيمحو الله من ذلك ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب))^(١)، ويقول قتادة وابن زيد وسعيد بن جبير: ((يمحو الله ما يشاء من الفرائض والنوافل فينسخه ويبدله، ويثبت ما يشاء فلا ينسخه، وجملة الناسخ والمنسوخ عنده في أم الكتاب))^(٢).

وقد رأى ابن أبي العزّ الحنفي أن سياق الآية أدلّ على هذا القول من سائر الأقوال؛ فإن الله يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ٣٨]. فأخبر تعالى أن الرسول لا يأتي بالآيات من قبل نفسه، بل من عند الله، ثم قال: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ ٣٨ ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٨، ٣٩]. أي أن الشرائع لها أجل وغاية تنتهي إليها، ثم تنسخ بالشريعة

(١) تفسير الطبري ١٦٥/١٢.

(٢) تفسير القرطبي ٢٣١/٩.

الأخرى ، فينسخ الله ما يشاء من الشرائع عند انقضاء
الأجل ويثبت ما يشاء ^(١) .

وفي المقابل استضعف ابن عطية والقرطبي والخازن
هذا القول؛ لأنه مبني على أساس أن في قوله تعالى:
﴿لِكُلِّ أَجَلٌ كِتَابٌ﴾ تقديمًا وتأخيرًا، والمعنى: لكل كتاب
أجل. وهذا العكس خلاف الأصل ، ولا وجه له؛ إذ المعنى
تام في ترتيب القرآن ^(٢) . ثم إن دلالة السياق أعم مما ذكره
ابن أبي العز الحنفي فإن معنى قوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٌ كِتَابٌ﴾؛
أي لكل أجل أجله الله كتابًا قد أثبت فيه، وهذا يعم جميع
الأشياء التي لها آجال ومدد مضروبة من الشرائع والأعمار
وغيرها ^(٣) .

٢ - أن الآية محمولة على الذنوب أو أهلها؛ فالمحور
ما ليس فيه ثواب ولا عقاب، أو الذنوب المغفورة بالتوبة أو
العفو، أو المنتكس عن الطاعة يمحي من ديوان الحسنات،
والمثبت ما فيه ثواب أو عقاب، أو الذنوب المتروكة بلا
مغفرة، أو المبدلة إلى حسنات بالتوبة، أو التائب عن
المعصية يثبت اسمه في ديوان الحسنات، يقول ابن عباس:
((هو الرجل يعمل الزمن الطويل بطاعة الله ثم يعمل

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٩٤ .

(٢) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٣/٢١٦، تفسير القرطبي ٩/٣٢٨، ٣٢٩، تفسير الخازن
٣٦/٣ .

(٣) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٣/٢١٦، تفسير الخازن ٣/٢٦، تفسير ابن كثير ٢/٥١٩ .

بمعصية الله فيموت على ضلالة فهو الذي يمحو، والذي يثبت الرجل يعمل بمعصية الله الزمان الطويل ثم يتوب فيمحوه الله من ديوان السيئات ويثبتته في ديوان الحسنات^(١)، ويقول عكرمة: ((- يمحو الله ما يشاء - يعني بالتوبة جميع الذنوب، ويثبت بدل الذنوب حسنات، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠]^(٢) . وقال سعيد بن جبیر: ((يغفر ما يشاء من ذنوب عباده، ويترك ما يشاء فلا يغفره))^(٣) ، وقال الضحّاك: ((يمحو الله ما يشاء من ديوان الحفظة ما ليس فيه ثواب ولا عقاب، ويثبت ما فيه ثواب وعقاب))^(٤) ، ويؤثر نحوه عن ابن عباس والحسن وغيرهما^(٥) .

٢ - أن الآية محمولة على أجل الدنيا أو أهلها؛ فالمحوى هو الذاهب، والمثبت هو الباقي ، يقول علي بن أبي طالب عليه السلام: ((يمحو الله ما يشاء من القرون؛ كقوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾ [يس: ٣١]، ويثبت ما يشاء منها؛ كقوله: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾ [المؤمنون: ٢١]، فيمحو قرناً ويثبت قرناً))^(٦) ، وقال الحسن: ((من جاء أجله يذهب،

(١) تفسير القرطبي ٣٣٢/٩ .

(٢) المرجع السابق ٣٣١/٩ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المرجع السابق ٣٣١/٩، ٣٣٢ .

(٦) تفسير القرطبي ٣٣٢/٩ .

ويثبت الذي هو حيّ يجري إلى أجله^(١)، وقال: ((يمحو الآباء ويثبت الأبناء))^(٢)، وقال الربيع بن أنس: ((هذا في الأرواح حالة النوم يقبضها عند النوم ثم إذا أراد موته فجأة أمسكه، ومن أراد بقاءه أثبته، وردّه إلى صاحبه؛ بيانه قوله: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَاجِلِهَا فِيمَسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢])^(٣)، وقيل: ((يمحو الله الدنيا ويثبت الآخرة))^(٤).

٤- أن الآية محمولة على المحو والإثبات في الأقدار؛ فالله يمحو ما يشاء من الأقدار، ويثبت بدلاً عنها ما يشاء، وهذا يعمّ الأرزاق والآجال والسعادة والشقاوة، وهو مذهب عمر بن الخطاب وابن مسعود، وأبي وائل شقيق بن سلمة، والضحاك، وابن جريج وغيرهم^(٥)، روى ابن جرير بسنده عن أبي عثمان النهدي قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول وهو يطوف بالكعبة: ((اللهم إن كنت كتبتني في أهل السعادة فأثبتني فيها، وإن كنت كتبت عليّ الذنب والشقوة فأمحني وأثبتني في أهل السعادة؛ فإنك تمحو ما تشاء

(١) تفسير ابن كثير ٥٢٠/٢.

(٢) تفسير القرطبي ٣٣٢/٩.

(٣) المرجع السابق.

(٤) هكذا ذكره المفسرون دون عزو. انظر: تفسير الرأزي ٦٥/١٩، تفسير القرطبي ٣٣٢/٩.

تفسير الخازن ٢٦/٤، روح المعاني للألوسي ١٦٩/١٢.

(٥) انظر: تفسير الطبري ١٦٧/١٢، ١٦٨، زاد المسير لابن الجوزي ٣٣٧/٤.

وتثبت وعندهك أم الكتاب))^(١)، ويؤثر مثله عن ابن مسعود وأبي وائل شقيق بن سلمة^(٢).

وقد رأى فريق من أهل العلم أن الآية وإن كانت محمولة على المحو والإثبات في الأقدار إلا أنها خاصة بما عدا الكلمات الأربع من المقادير؛ وهي الرزق والأجل والعمل والشقاوة والسعادة، يقول ابن عمر - رضي الله عنهما - سمعت النبي ﷺ يقول: ((يَمَحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ إِلَّا السَّعَادَةَ وَالشَّقَاوَةَ وَالْمَوْتَ))^(٣)، ويقول ابن عباس - رضي الله عنهما - : ((يَمَحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ إِلَّا أَشْيَاءَ الْخَلْقِ وَالْخُلُقِ وَالْأَجَلَ وَالرِّزْقَ وَالسَّعَادَةَ وَالشَّقَاوَةَ))^(٤)، ويقول: ((يُدَبِّرُ اللَّهُ أَمْرَ الْعِبَادِ فَيَمَحُو مَا يَشَاءُ إِلَّا الشَّقَاوَةَ وَالسَّعَادَةَ وَالْمَوْتَ))^(٥).

وقد ذكر ابن الجوزي والخازن أن دليل هذا الاستثناء من عموم الآية حديث ابن مسعود وحذيفة بن أسيد في

(١) تفسير الطبري ١٦٨/١٣ .

وقد رأى ابن عطية أن هذا الأثر ونظائره لا يدل على تبدل القضاء، ولا يتناول على ذلك، وإنما هي دعاء في غفران الذنوب على وجه الجزع منها : أي اللهم إن كنا شقينا بمعصيتك وكتب علينا ذنوب وشقاوة بها فامحها عنا بالمغفرة. المحرر الوجيز ٣١٧/٣ .

وهذا خلاف الظاهر المتبادر من هذه الآثار، وخلاف ما فهمه ودرج عليه أئمة المفسرين. انظر: تفسير الطبري ١٦٧/١٣، ١٦٨، تفسير البقوي ٣٢/٣، تفسير ابن كثير ٥١٩/٢ .

(٢) انظر: تفسير الطبري ١٦٧/١٣، ١٦٨ .

(٣) تفسير القرطبي ٣٢٩/٩ .

(٤) المرجع السابق.

(٥) تفسير الطبري ١٦٦/١٣ .

كتابة الكلمات الأربع أول الأربعين الثانية، أو بعد تمام الأربعين الثالثة، ثم تطوى الصحيفة فلا يزداد فيها ولا ينقص^(١). ولكن أكثر الآثار المروية عن أصحاب هذا القول لا تدل على استثناء جميع الكلمات الأربع فأكثرها على استثناء الشقاوة والسعادة دون الأرزاق غالباً والآجال أحياناً^(٢)، بل إن بعضها صرح بوقوع المحو في الأرزاق والآجال، يقول مجاهد: ((ينزل الله كل شيء في السنة في ليلة القدر، فيمحو ما يشاء من الآجال والأرزاق والمقادير إلا الشقاء والسعادة فإنهما ثابتان))^(٣).

واستثناء الكلمات الأربع من عموم الآية فيه نظر من ثلاثة أوجه :-

أ- أنه يخالف ظاهر الآية ، فإن ظاهر الآية يعم الكلمات الأربع وغيرها ، وهذا ما استظهره القرطبي والشوكاني وغيرهما؛ لأن (ما) في قوله (ما يشاء) تفيد العموم^(٤) ، فلا يكون التعلق بعمومات كتابة المقادير أولى من التعلق بعموم الآية، بل يتعين الجمع بين العمومات بوجه من وجوه الجمع؛ إذ الأعمال أولى من الإهمال.

(١) انظر: زاد المسير ٢٢٢/٤ ، ٢٢٨ ، تفسير الخازن ٢٧/٣ .

وقد تقدم ذكر الحديثين وتخريجهما ، انظر: ص (٢٨ ، ٢٩) .

(٢) انظر: تفسير الطبري ١٦٦/١٢ ، ١٦٧ ، تفسير القرطبي ٣٢٩/٩ .

(٣) تفسير الطبري ١٦٦/١٢ ، ١٦٧ .

(٤) انظر: تفسير القرطبي ٣٢٩/٩ ، تفسير أبي السعود ١٧٢/٣ ، قطر الولي للشوكاني ص ٥٠٢ ، فتح القدير للشوكاني ٨٨/٢ .

ب - أنه يخالف ظاهر أدلة المحو في المقادير وبخاصة في الأرزاق والآجال؛ كحديث: ((مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحْمَةً))^(١)، وحديث ((لَا يَرُدُّ الْقَضَاءُ إِلَّا الدُّعَاءُ، وَلَا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا الْبِرُّ))^(٢)، ونظائرها.

وأما حديث ابن عمر في استثناء السعادة والشقاوة والحياة والموت فهو وإن كان مرفوعاً إلا أنه ضعيف الإسناد كما نص على ذلك السيوطي وغيره^(٣).

ج - أنه يخالف المأثور عن عمر بن الخطاب وابن مسعود ومن وافقهم من الصحابة وغيرهم^(٤)؛ فقد أجروا الآية على ظاهرها، وأدخلوا الكلمات الأربع في عموم الآية^(٥)، والقاعدة أن قول الصحابي إنما يكون حجة إذا لم يعارضه قول صحابي آخر، فكيف إذا عارضه مع ذلك عمومات من القرآن والسنة^(٦)!

وإذا ترجح أن الآية عامة فإن عمومها لا يقتصر على المقادير فحسب، بل إنه يشمل المحكم والمنسوخ وسائر

(١) تقدم تخريجه . انظر : ص ٣٦ .

(٢) تقدم تخريجه . انظر ص ٢٨ .

(٣) انظر : الدر المنثور للسيوطي ٦٦/٤ ، مجمع الزوائد للهيتمي ٤٦/٧ .

(٤) انظر : هامش ص ٤٤ . ٤٥ .

(٥) انظر : زاد المسير لابن الجوزي ٣٣٧/٤ .

(٦) انظر : روضة الناظر لابن قدامة ص ١٦٥ ، اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ٧٤٨/٢ .

المعاني والمحامل التي أثرت عن السلف في تفسير الآية؛ لأن الآية تعمّ ذلك كلّهُ، ولأنّ اختلاف عبارات السلف اختلاف تنوع، وما ذكروه في تفسير الآية من قبيل التمثيل لا التحديد، فكلّ عبارة من عباراتهم تمثّل فرداً من أفراد معاني المحو والإثبات؛ ولهذا أثرت عن ابن عباس وغيره عدّة عبارات في تفسير الآية؛ ففسّرها مرةً بالمحو في الأقدار، وثانيةً بمحو المنتكس عن الطاعة وإثبات التائب عن المعصية، وثالثةً بمحو المنسوخ وإثبات الناسخ^(١)، وهذا كلّهُ من باب التمثيل وتفسير اللفظ ببعض أفراد معناه؛ ولهذا لا يصحّ قصر دلالة الآية على بعض تلك المعاني وإخراج الباقي وبخاصّة المحو في الأقدار، لما في ذلك من التحكّم، والتخصيص بلا مخصّص، ومخالفة سبب النزول، روى ابن جرير بسنده عن مجاهد قال: ((قالت قريش حين أنزل: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ٢٨]، ما نراك يا محمد تملك من شيء، ولقد فرغ من الأمر؛ فأنزلت هذه الآية: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْثِبُ﴾ [الرعد: ٢٩]؛ تخويفاً ووعيداً لهم، إنّنا إن شئنا أحدثنا له من أمرنا ما شئنا، ونحدث في كلّ رمضان؛ فنمحو ونثبت ما نشاء من أرزاق النّاس ومصائبهم، وما نعطيهم، وما نقسم لهم))^(٢).

(١) انظر: تفسير الطبري ١٢/١٦٦، ١٦٨، ١٦٩.

(٢) تفسير الطبري ١٢/١٦٩، ١٧٠، وانظر: البرّ المنشور للسيوطي ٤/٦٥، فتح القدير للشوكاني ٨٩/٢.

ولا شك أن سبب النزول داخل في العموم دخولاً أولياً^(١)، ثم إن قصر الآية على بعض تلك المعاني والمحامل وإخراج المحو في المقادير؛ فراراً من القول بتبدل القضاء يستلزم المحذور نفسه؛ فإن حملوها على المحو في الشرائع قيل لهم: إن القلم قد جرى بما هو كائن إلى يوم القيامة ومن جملة ذلك الشرائع والفرائض، فهي مثل الآجال والأرزاق إذا جاز فيها المحو والإثبات جاز في الآجال والأرزاق! وهكذا يقال في سائر المعاني والمحامل^(٢).

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُقْصَرُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ [أبي كآب: ١١]

فهذه الآية محتملة الدلالة أيضاً؛ فيمكن أن تعتبر دليلاً على وقوع المحو في الآجال، والزيادة والنقصان في الأعمار، ويمكن ألا تعتبر كذلك؛ وذلك بناءً على تفسير وتحديد معنى (المعمر)، وعلى تعيين مرجع الضمير في قوله: (عمره)؛ هل يرجع إلى جنس المعمر المذكور أو عينه؟ وهل المعمر المذكور في الآية بمعنى المزداد في عمره بعد أن كان ناقصاً، أو من جعل عمره زائداً ابتداءً، أو من يجعل له عمر طال أو قصر؟ ولهذا اختلف المفسرون في دلالة الآية على ثلاثة أقوال:-

(١) انظر: روضة الناظر لابن قدامة ص ٢٢٤ .

(٢) انظر: قطر الولي للشوكاني ص ٥٠٤، ٥٠٥ .

القول الأول: أن الآية لا تعتبر دليلاً على المحو في المقادير، والزيادة والنقصان في الأعمار؛ لأن ما ذكر فيها من زيادة الأعمار ونقصانها يتعلّق بشخصين مختلفين لا بشخص واحد؛ والمعنى: وما يمدّ في عمر أحد حتّى يدركه الهرم ، ولا ينقص من عمر آخر حتّى يموت دون ذلك إلاّ في كتاب؛ أي أن الآية إخبار عن القدر السّابق وكتابة اختلاف آجال العباد طويلاً وقصراً؛ يقول ابن عباس في تفسير الآية: ((ليس أحد قضيت له طول العمر والحياة إلاّ وهو بالغ ما قدرت له من العمر، وقد قضيت ذلك له، وإنّما ينتهي إلى الكتاب الذي قدرت له، لا يزداد عليه، وليس أحد قضيت له أنّه قصير العمر والحياة ببالغ العمر، ولكن ينتهي إلى الكتاب الذي قدرت له ، لا يزداد عليه))^(١) ، ويقول مجاهد: ((لم يخلق النّاس كلّهم على عمر واحد، لهذا عمر، ولهذا عمر هو أنقص من عمره ، كلّ ذلك مكتوب لصاحبه، بالغ ما بلغ))^(٢) ، ويقول قتادة في تفسيرها: ((أمّا المعمر فمن بلغ ستّين سنة. وأمّا الذي ينقص من عمره فالذي يموت قبل أن يبلغ ستّين سنة))^(٣) ، ويقول الضّحّاك: ((من قضيت له أن يعمر حتّى يدركه الهرم، أو يعمر دون ذلك

(١) تفسير الطّبري ١٢٢/٢٢ ، وانظر : تفسير ابن كثير ٥٠٥/٢ ، الدر المنثور للسيوطي ٢٤٦/٥ .

(٢) الدر المنثور ٢٤٦/٥ ، ٢٤٧ .

(٣) المرجع السّابق ص ٢٤٧ .

فكَلَّ ذلك بقضاء، وكلَّ في كتاب^(١)، ويؤثر نحو هذه الأقوال عن أبي معاذ وزيد بن أسلم وابن زيد^(٢).

وقد اختار حمل الآية على شخصين مختلفين كثير من أهل العلم؛ كالطَّبْرِيّ وأبي جعفر النَّحَّاس وابن حزم والبقوي وابن كثير وغيرهم^(٣).

ويتعلّق بحمل الآية على شخصين مختلفين تحرير ثلاثة أمور:-

١ - أن المراد بالتعمير طول العمر، وبالنقص قصره؛ لكن لا على معنى أن يزداد بعد أن كان ناقصاً، أو ينقص بعد أن كان زائداً، بل على معنى أنه لا يجعل من الابتداء زائداً أو ناقصاً؛ وبهذا يتحرّر من هذه الجهة وجه مستقلّ في التفريق بين الأقوال؛ فإنَّ المعمّر على القول الثاني بمعنى من أعطي عمراً طالاً أو قصيراً، وعلى الثالث بمعنى المزداد في عمره بعد أن كان ناقصاً^(٤).

٢ - أن الضمير في قوله (عمره) يظهر رجوعه إلى (المعمّر) فيشكل معنى الآية على هذا القول؛ لاستحالة تعاقب التعمير والنقص على معين تقديرًا وإيجادًا^(٥).

(١) معاني القرآن للنحّاس ٤٤٤/٥.

(٢) انظر: تفسير الطَّبْرِيّ ١٢٢/٢٢، تفسير ابن كثير ٥٥٠/٣، الدر المنثور للسيوطي ٢٤٧٠/٥.

(٣) انظر: تفسير الطَّبْرِيّ ١٢٣/١٢، معاني القرآن للنحّاس ٤٤٢/٥، الفصل لابن حزم ١١٩/٣، تفسير البقوي ٥٦٧/٣، تفسير ابن كثير ٥٥٠/٣.

(٤) انظر: تفسير ابن كثير ٥٥٠/٣، تفسير أبي السَّعُود ٣٦٥/٤، فتح القدير للشوكاني ٢٤٧٠/٤.

وقد أجابوا عن هذا الإشكال بما محصله: أن لفظ (معمّر) اسم جنس، يدلّ على مطلق الشخص، ويصدق بمن طال عمره ومن قصر؛ فيكون الضمير عائداً على نظير المعمّر المذكور لا إلى عينه؛ والمعنى: وما يعمر من شخص ولا ينقص من عمر شخص إلا في كتاب أي أنه كنى بالضمير عن شخص آخر؛ ثقة بفهم السامع، وإيجازاً، واختصاراً؛ لتماثل اللفظين. وهذه المسألة هي المعروفة بمسألة عندي درهم ونصفه؛ أي ونصف درهم آخر. وهذا جواب الفراء والطبري وابن كثير وكثير من المفسرين^(١).

وجوز البيضاوي رجوع الضمير إلى مقدّر في حكم المذكور، وهو لفظ (المنقوص)، المعلوم من السياق من جهة دلالة مقابلة عليه؛ فكأنه قال: وما يعمر من معمّر ولا ينقص من عمر المنقوص عمره إلا في كتاب^(٢).

٢ - فيما ذكره أكثر أصحاب هذا القول من تقدير إشكال آخر؛ فإننا إذا حكمنا بأن النقص يتعلّق بمعمّر آخر استشكل اجتماع التعمير والنقص في المعمّر الثاني^(٣).

وقد أجابوا عن ذلك بأن الأصل وما يعمر من أحد، وإنما سمّاه معمّراً باعتبار ما يؤوّل إليه^(٤)؛ فتكون إعادة

(١) انظر: تفسير الطبري ١٧٢/٢٢، الكشاف للزمخشري ٢٠٣/٢، المحرر الوجيز لابن عطية ٤٢٢/٤، تفسير القرطبي ٢٢٢/١٤، التسهيل لابن جزي ١٧٢/٢، تفسير التفسير ٢٣٦/٢، تفسير ابن كثير ٥٠٥/٢، أضواء البيان للشنقيطي ٢٤٦/١٠.

(٢) انظر: تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب ٥٧٧/٧.

(٣) أي إن إطلاق لفظ (معمّر) ووضعه موضع (أحد) إطلاق مجازي؛ باعتبار المتأل والمأفية؛ فهو من مجاز الأول، كقوله: من قتل قتيلاً، وهذا لتلا يلزم تحصيل الحاصل.

انظر: الكشاف للزمخشري ٢٠٣/٢، تفسير التفسير ٢٣٦/٢، روح المعاني للألويسي ١٧٧/٢٢.

الضمير باعتبار الأصل المحول عنه؛ والمعنى: وما يعمر من أحد ولا ينقص من عمر أحد؛ أي ولا يجعل ناقصاً ابتداءً^(١).

وفي هذه الأمور الثلاثة دلالة على أن حمل الآية على شخصين مختلفين لا يتم إلا بإرجاع الضمير إلى غير من هو له، وبتقدير وتكلف يأباه نظم القرآن وتدفعه بلاغته وفصاحته^(٢).

القول الثاني: أن الآية لا تعتبر دليلاً على المحو والتغيير في المقادير؛ لأن التعمير والنقصان المذكور في الآية يتعلق بشخص واحد على وجه لا يستلزم تغير المقدور، ولا ينافي اجتماع التعمير والنقص في المعين؛ وذلك لأن المراد بالتعمير كتابة أصل العمر وما يستقبل منه جملة، والمراد بالنقصان كتابة ما يذهب من العمر ويمضي منه، يوماً بعد يوم، وجمعة بعد جمعة، وشهراً بعد شهر، وسنة بعد سنة، وهذا في حق كل شخص^(٣)، قال ابن عباس في الآية: ((يكتب عمره كذا وكذا سنة، وكذا وكذا شهراً، وكذا وكذا يوماً، ثم يكتب نقص من عمره يوم، ونقص من عمره شهر، ونقص من عمره سنة في كتاب آخر إلى أن يستوفي أجله

(١) انظر: حاشية الشهاب على البيضاوي ٥٧٧/٧، روح المعاني للألوسي ١٧٧/٢٢.

(٢) انظر: قطر الولي للشوكاني ص ٥٠٧.

(٣) انظر: زاد المسير لابن الجوزي ٤٨٠/٦، ٤٨١، التسهيل لابن جزي ١٧٣/٢، تفسير ابن كثير ٥٥٠/٣، حاشية الشهاب على البيضاوي ٥٧٧/٧، روح المعاني للألوسي ١٧٧/٢٢.

فيموت^(١)، وقال سعيد بن جبير: ((فما مضى من عمره فهو النقصان، وما يستقبل فهو الذي يعمر^(٢)))، ويؤثر نحوه عن عكرمة وأبي مالك وحسان بن عطية والسدي وعطاء بن أبي مسلم الخراساني^(٣).

وعلى هذا القول فإن المراد بالمعمر من جعل الله عمراً طال أو قصر، والضمير في قوله (عمره) راجع للمعمر المذكور بعينه لا إلى نظيره، يقول الطبري: ((الهاء على هذا التأويل للمعمر الأول؛ لأن معنى الكلام: ما يطول عمر أحد، ولا يذهب من عمره شيء فينقص إلا وهو في كتاب^(٤))).

وقد اختلف متأخروا المفسرين في الحكم على هذا القول؛ فالصاوي اعتبره أحسن الأقوال^(٥)، والشوكاني استضعفه، لما فيه من مخالفة معنى النظم القرآني الذي لا يحتمل غيره، وهو الدلالة على زيادة عمر المعين ونقصانه حقيقة^(٦).

القول الثالث: أن الآية تعتبر دليلاً ظاهراً على وقوع المحو في المقادير، وعلى زيادة الأعمار ونقصانها حقيقة؛ إذ

(١) معاني القرآن للتحاس ٤٤٤/٥ .

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: تفسير الطبري ١٢٢/٢٢، الدر المنثور للسيوطي ٢٤٧/٥ .

(٤) تفسير الطبري ١٢٢/٢٢، وانظر: تفسير القرطبي ٢٢٢/١٤، حاشية الشهاب على البيضاوي ٥٧٧/٧، روح المعاني للألوسي ١٧٧/٢٢ .

(٥) انظر: حاشية الصاوي على الجلالين ٢٨١/٣ .

(٦) انظر: فتح القدير للشوكاني ٢٤٢/٤، قطر الولي للشوكاني ص ٥٠٦، ٥٠٨ .

المعنى: وما يزداد في عمر إنسان معين ولا ينقص من عمره إلا في كتاب؛ أي أن الزيادة أو النقصان تكون في عمر واحد باعتبار وجود أسباب طول العمر أو قصره؛ فإذا كان العمر المضروب للمعين ستين سنة فقد يزيده الله عليها إذا اتقى ربه، ووصل رحمه، وأحسن إلى الخلق وبخاصة الوالدين والأقربين والمجاورين، وخالف الناس بخلق حسن، أو سأل ربه طول العمر، وقد ينقص من عمره المضروب إذا سلك أسباب قصر العمر؛ كالعقوق والزنا وقطيعة الرحم^(١)، روى الزهري عن سعيد بن المسيب عن كعب الأحبار أنه قال -لما طعن عمر بن الخطاب-: ((لو دعا الله لزداد في أجله، فأنكر ذلك عليه المسلمون، وقالوا: إن الله يقول: ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْذِنُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٤]، فقال: وإن الله يقول: ﴿وَمَا يَعْزَرُ مِنْ مُعْتَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١]. قال الزهري: نرى أنه يؤخر ما لم يحضر الأجل، فإذا حضر الأجل لم يزد في العمر ولم يقع تأخير^(٢))).

وقد انتصر الشوكاني لهذا القول واختاره؛ لأنه معنى النظم القرآني الذي لا يحتمل غيره؛ فالمعمر بمعنى المزداد

(١) انظر: تفسير الخازن ٢/٢٩٩، تفسير أبي السعود ٤/٣٦٥، فتح القدير للشوكاني ٤/٢٤٢، روح المعاني للآلوسي ٢٢/١٧٧، تفسير السعدي ٦/٣٠٥.

(٢) معاني القرآن للنحاس ٥/٤٤٥، ٤٤٦، وانظر: تفسير البغوي ٢/٥٦٧، تفسير الخازن ٢/٢٩٩، التسهيل لابن جزي ٢/١٧٣.

في عمره، والضمير في قوله (عمره) يعود إلى المعمر المذكور بعينه، وإرجاعه إلى نظيره إرجاع إلى غير ما هو المرجع^(١)، وكذلك اختاره السعدي في تفسيره، وفُسِّر به الآية دون أن يتعرض لذكر غيره من الأقوال^(٢). وهو القول الظاهر المتبادر؛ ولهذا أورد الإمام النسائي عند تفسير هذه الآية الكريمة حديث: ((مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُسْطَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ، أَوْ يُنْسَأَ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ))^(٣)، وفي ذلك دلالة ظاهرة على أن الآية تدلُّ على زيادة الأعمار حقيقة كما يدلُّ عليها الحديث^(٤). والله أعلم.

الدليل الثالث : قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢]

فهذه الآية الكريمة محتملة الدلالة أيضاً؛ فيمكن أن تكون دليلاً على المحو في المقادير ويمكن ألا تكون كذلك، وذلك بناءً على تفسير الأجلين، وتحديد المراد بكلٍّ منهما؛ ولهذا اختلف العلماء في معناها على عدة أقوال: -

القول الأول: أن الأجل الأول هو الموت، والأجل الثاني وقت مجيء الساعة؛ يقول ابن عباس -رضي الله عنهما-: ((ثُمَّ قَضَى أَجَلًا يعني: أجل الموت، وفي لفظ: أجل الدنيا،

(١) انظر: قطر الولي للشوكاني ص ٥٠٦ - ٥٠٩، فتح القدير للشوكاني ٢/٤٤٢.

(٢) انظر: تفسير السعدي ٢٠٥/١.

(٣) تقدم تخريجه. انظر: ص ٢٦.

(٤) انظر: تفسير الترمذي للإمام أبي عبد الرحمن النسائي ٢٠٢/٧، ح (٤٤٩).

وأجل مسمى عنده: أجل السّاعة، والوقوف عند الله))^(١).
ويقول الضّحّاك بن مزاحم: ((قضى أجل الموت، قال: ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا﴾ [النافقون: ١١]، وأجل مسمى عنده
يعني: أجل السّاعة؛ ذهاب الدّنيا، والإفضاء إلى الله))^(٢).
ويؤثّر نحوه عن مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير والسدي
وغيرهم^(٣).

وقد وقع في بعض الآثار تفسير الأجل الأوّل بأجل
الدّنيا بدلاً من أجل الموت؛ فيكون المراد به الأجل العام لا
الأجل الخاص؛ أي وقت انقضاء الدّنيا وزوالها بكمالها لا
وقت انقضاء عمر الإنسان وانتهاء حياته. وعلى هذا قد
يظنّ انتفاء الفرق بين الأجلين، إذ أجل ذهاب الدّنيا هو
بعينه وقت مجيء الآخرة؛ كما يفهم من كلام الضّحّاك
المذكور آنفاً!

ويمكن الجواب بأنّ انقضاء الدّنيا بالنّفخة الأولى،
ومجيء السّاعة وابتداء الحياة الآخرة يكون بالنّفخة
الثّانية، وبين النّفختين أربعون سنة، روى مسلم بسنده عن
أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: ((مَا بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ، قَالُوا:
يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا؟ قَالَ: أَيْتٌ. قَالُوا: أَرْبَعُونَ شَهْرًا؟

(١) الدر المنثور للسيوطي ٤/٣، وانظر: تفسير الطبري ١٤٧/٧، فتح القدير للشوكاني ٩٩/٢.

(٢) تفسير الطبري ١٤٦/٧.

(٣) انظر: تفسير الطبري ١٤٦/٧، ١٤٧، تفسير البغوي ٨٤/٢، تفسير القرطبي ٢٨٩/٦، تفسير الخازن ١١٨/٢، تفسير ابن كثير ١٢٢/٢.

قَالَ: أُبَيَّتُ. قَالُوا: أَرْبَعُونَ سَنَةً. قَالَ: أُبَيَّتُ^(١)، قَالَ النَّوَوِيُّ
(معناه: أُبَيَّتُ أَنْ أَجْزَمَ أَنَّ الْمُرَادَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا أَوْ سَنَةً أَوْ
شَهْرًا، بَلِ الَّذِي أَجْزَمَ بِهِ أَنَّهَا أَرْبَعُونَ مَجْمُوعَةً، وَقَدْ جَاءَتْ
مُفَسَّرَةً مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِهِ فِي غَيْرِ مُسْلِمٍ؛ أَرْبَعُونَ سَنَةً^(٢)).

وهذا القول أشهر الأقوال في تفسير الأجلين، ويتقوى
بملاءمته للسِّيَاق والسَّبَاق؛ فَإِنَّ الْآيَةَ وَمَا قَبْلَهَا فِي
الاستدلال بالخلق العام والخاص على صَحَّةِ التَّوْحِيدِ
ويُطْلَانُ الشَّرْكَ وَثُبُوتُ الْبَيْتِ^(٣).

وَيَتَقَوَّى أَيْضًا بِمُطَابَقَتِهِ لِمَدْلُولِ الْأَجْلِ لَفَةً، وَمُنَاسِبَتِهِ
لِقَيْدِ الْإِضَافَةِ فِي الْأَجْلِ الثَّانِي؛ فَإِنَّ إِضَافَتَهُ لِلرَّبِّ تَدُلُّ عَلَى
تَفَرُّدِهِ بِعِلْمِ السَّاعَةِ؛ فَلَا يَعْلَمُ وَقْتُ قِيَامِهَا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا
نَبِيٌّ مُرْسَلٌ^(٤)، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤]،
وَقَالَ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا
لَوْحٌ إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

وقد ذكر الرَّاظِي وَجْهًا آخَرَ فِي مَعْنَى الْإِضَافَةِ عَلَى
هَذَا الْقَوْلِ مُحْصَلُهُ أَنَّ الرَّبَّ أَضَافَهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَدَّةَ حَيَاتِهِمْ
فِي الْآخِرَةِ لَا آخِرَةَ لَهَا، وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ كَيْفِيَّةَ الْحَيَاةِ فِيهَا إِلَّا
اللَّهُ وَحْدَهُ^(٥).

(١) صحيح مسلم بشرحه للنَّوَوِيِّ: كتابُ الْفَتَنِ، بَابُ مَا بَيْنَ التَّخَفُّتَيْنِ ٨١/٨.

(٢) شرح صحيح مسلم ٩٢، ٩١/١٨.

(٣) انظر: فتح القدير للشَّوْكَانِيِّ ٩٩، ٩٨/٢، تفسير السَّعْدِيِّ ٣٧٠/٢، ٣٧١.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّةَ ٤٨٩/١٤، تفسير ابن كَثِيرٍ ١٢٢/٢.

(٥) انظر: تفسير الرَّاظِي ١٥٣/١٢.

والأول أولى لمطابقته نصوص القرآن؛ ولأن ما ذكره
الرازى يستلزم إطلاق الأجل على جميع الآخرة لا على
أولها فحسب، ولا يخفى بعد إطلاق الأجل على مدة غير
متناهية^(١).

وقد يتقوى هذا القول في تفسير الأجلين بما ذكره
الزمخشري وغيره من دلالة تقديم ما الأولى تأخيرها على
التفخيم اللائق بعظمة الساعة؛ لأن الشائع تقديم الخبر
إذا كان ظرفاً والمبتدأ نكرة مفيدة، ويتعين ذلك إذا كانت
النكرة غير مفيدة، وهنا قدم النكرة الموصوفة (أجل
مسمى) على خبرها الظرف (عنده)؛ تفخيماً لشأنها
وتهويلاً لأمرها، فكأنه قيل: وأي أجل معظم تفرد الرب
بمعرفة وقت حلوله^(٢)!

ولكن هذا الوجه غير مسلم على إطلاقه ، فقد يقال:
إن إرادة التفخيم لا تقتضي التقديم، وإنما قدم المبتدأ على
الظرف لأن الكلام منقول من كلام آخر فأبقاه على مكانه
من التقديم، يقول ابن المنير: ((ليس في إرادة هذا المعنى
موجب للتقديم، وقد ورد ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥] في
سياق التعظيم لها، وهو مع ذلك مؤخر عن الخبر في قوله:
﴿وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ

(١) انظر: روح المعاني للآلوسي ٨٨/٧ .

(٢) انظر: الكشاف للزمخشري ٥، ٤/٧، تفسير أبي السعود ١١٩/٢، ١٢٠، حاشية الشهاب
على البيضاوي ١٩/٤ - ٢٢، روح المعاني للآلوسي ٨٧/٧ - ٩٠، جامع الدروس العربية
للغلاييني ٢٧١/٢، ٢٧٢ .

تَرْجُونَ ﴿ [الزخرف: ٨٥]، والظاهر - والله أعلم - أن التقديم إنما كان لأن الكلام منقول من كلام آخر، وكان الأصل - والله أعلم - ثم قضى أجلاً وأجل مسمى عنده، إذ كلاهما مقضي، فلما عدل بالكلام عن العطف الإفرادي تمييزاً بين الأجلين رفع الثاني بالابتداء، وأقر بمكانه من التقديم^(١).

القول الثاني: أن الأجل الأول من الولادة إلى الموت، والأجل المسمى من الموت إلى البعث؛ أي أن الأول عبارة عن مدة بقاء الإنسان في الدنيا، والثاني عبارة عن مدة بقائه في البرزخ، قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : ((لكل أحد أجلان؛ أجل من الولادة إلى الموت، وأجل من الموت إلى البعث، فإن كان براً تقياً وصولاً للرحم زيد له من أجل البعث في أجل العمر، وإن كان فاجراً قاطعاً للرحم نقص من أجل العمر وزيد في أجل البعث؛ وذلك قوله: ﴿وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُّعَمَّرٍ وَلَا يَقْصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١])^(٢)، ويقول قتادة في تفسير الأجلين: ((أجل حياتك إلى أن تموت، وأجل موتك إلى أن تبعث، فأنت بين أجلين من الله تعالى))^(٣)، ويؤثر نحوه عن الحسن وابن المسيب والضحاك ومقاتل^(٤).

(١) الانصاف [بحاشية الكشف للزمخشري] ٤/٢، ٥ .
(٢) تفسير البغوي ٨٤/٢، وانظر: تفسير الخازن ١١٨/٢، تفسير أبي السموء ١٢٠/٢، روح المعاني للألويسي ٨٨/٧ .
(٣) تفسير الطبري ١٤٦/٧، وانظر: الدر المنثور للسيوطي ٤/٢ .
(٤) انظر: تفسير الطبري ١٤٦/٧، ١٤٧، تفسير البغوي ٨٤/٢، زاد المسير لابن الجوزي ٢/٣ .

وهذا القول ملائم للسياق، وموافق لمدلول الأجل لغة؛ فإنَّ الأجل لغة يطلق على آخر المدَّة، وهو الوقت المضروب في المستقبل لانقضاء أمد معيَّن أو حلوله، ويطلق أيضاً على جميع المدَّة، يقول الفيروزآبادي: ((الأجل محرَّكة غاية الوقت في الموت وحلول الدَّين ومدَّة الشَّيء))^(١)، وجاء في المعجم الوسيط ما نصَّه: ((الأجل مدَّة الشَّيء والوقت الَّذي يحدِّد لانتهاه الشَّيء أو حلوله))^(٢). وقد نبَّه بعض المفسِّرين على هذا عند ذكر قول ابن عبَّاس وقتادة في تفسير الأجلين، يقول أبو السَّعود: ((الأجل كما يطلق على آخر المدَّة يطلق على كُلِّها، وهو الأوفق لما روي عن ابن عبَّاس... والأوَّل هو الأشهر الأليق بتفخيم الأجل الثَّاني، المنوط باختصاصه بعلمه تعالى، والأنسب بتهويله، المبنيَّ على مقارنته للطَّامة الكبرى، فإنَّ كون بعضه معلوماً للخلق، ومضيه من غير أن يقع فيه شيء من الدَّواهي كما يستلزمه الحمل على المعنى الثَّاني مخلٌّ بذلك قطعاً))^(٣).

وفي كلام أبي السَّعود دلالة على أنَّ هذا القول إنَّما يناسب الإضافة في الأجل الثَّاني من حيث الانتهاء دون الابتداء؛ لأنَّه لا يعلم انتهاء أحد غير الله بخلاف الأجل الأوَّل فإنَّه معلوم للملك الموكل بالرحم، ولأحد بني آدم على

(١) القاموس المحيط ٢٢٧/٢، وانظر: المفردات للرَّاجز ص ١١، المصباح المنير للفيومي ص ٦.

(٢) المعجم الوسيط ٧/١.

(٣) تفسير أبي السَّعود ١٢/٢، وانظر: حاشية الشَّهاب على البيضاوي ١٩/٤.

التَّقْرِيب؛ بِنَاءً عَلَى ظُهُور أَمَارَاتِهِ، أَوْ عَلَى مَا هُوَ الْمُعْتَادُ مِنْ أَعْمَارِ الْبَشَرِ^(١). وَهَذَا الْمَعْنَى يَقْوِي هَذَا الْقَوْلَ مِنْ جِهَةِ ظُهُور مُنَاسِبَتِهِ لِلْإِضَافَةِ، وَيُضَعِّفُهُ مِنْ جِهَةِ عِلْمِ الْخَلْقِ بِبَعْضِ الْأَجْلِ الْمُسَمَّى بِخِلَافِ حِمْلِهِ عَلَى وَقْتِ مَجِيءِ السَّاعَةِ؛ لِتَقَرُّدِ الرَّبِّ بِعِلْمِهَا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ لِهَذَا وَغَيْرِهِ وَصَفَ أَبُو السَّعُودِ تَفْسِيرَ الْأَجْلِ بِوَقْتِ مَجِيءِ السَّاعَةِ بِأَنَّهُ الْأَشْهُرُ وَالْأَلْيَقُ وَالْأَنْسَبُ.

وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَنْ وَافَقَهُ فِي تَفْسِيرِ الْأَجْلَيْنِ فَإِنَّ الْمَحْوَ وَالْإِثْبَاتَ وَالزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَانَ تَدْخُلُ آجَالُ بَنِي آدَمَ حَقِيقَةً؛ وَلِهَذَا أوردَ الْقُرْطُبِيُّ كَلَامَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِ الْأَجْلَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: ((هَذِهِ زِيَادَةٌ فِي نَفْسِ الْعُمُرِ وَذَاتِ الْأَجْلِ عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ فِي اخْتِيَارِ حَبْرِ الْأُمَّةِ))^(٢)، وَقَدْ تَضَمَّنَ كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ كَيْفِيَّةَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ؛ وَذَلِكَ بِتَأْخِيرِ الْأَجْلِ الْأَوَّلِ أَوْ تَقْدِيمِهِ، وَدُخُولِ أَحَدِ الْأَجْلَيْنِ فِي الْآخَرِ، وَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ قَالَ الصَّائِي: ((اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ لَهُ أَجْلَانِ؛ أَجْلٌ يَنْقُضِي بِمَوْتِهِ، وَأَجْلٌ يَنْقُضِي بِبِعْثِهِ، فَابْتِدَاءُ أَجْلِ الْمَوْتِ مِنْ حِينِ وَجُودِهِ، وَابْتِدَاءُ أَجْلِ الْبَعْثِ مِنْ حِينِ مَوْتِهِ، وَمَجْمُوعُ الْأَجْلَيْنِ مُحْتَمٌ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، وَمَا وَرَدَ مِنْ زِيَادَةِ الْعُمُرِ لِلْبَارِّ، الْوَاصِلِ لِلرَّحِمِ، وَنَقْصِهِ لِلْعَاصِيِ

(١) انظر: حاشية الصَّائِي عَلَى الْجَلَالَيْنِ ٥/٢، رُوحُ الْمُعَانِي لِلْأَلُوسِيِّ ٨٨/٧.

(٢) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ٢٣١/٩.

القاطع للرحم قيل محمول على البركة وعدمها، وقيل
بتداخل أحدهما في الآخر؛ فالطائع يزداد له في أجل
الدنيا وينقص من أجل البرزخ، وبالعكس للعاصي، وبه فسّر
قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾
[فاطر: ١١] ^(١).

القول الثالث: أن الأجل الأول ما تكتبه الملائكة، والأجل
المسمى ما كتب في اللوح المحفوظ، فالأول يقبل الزيادة
والنقص، والثاني لا يقبل التغيير، ولا يعلمه غير الله.
ويدخل بعض العلماء الأجل الأول في القضاء المعلق،
والثاني في القضاء المبرم أو المحتوم. وهذا القول ذكره
بعض المفسرين دون عزو ^(٢) إلا أن مضمونه يذكره كثير من
العلماء أثناء درء التعارض بين نصوص المحو ونصوص سبق
القضاء ^(٣).

وهذا القول ملائم للسياق أيضاً، وموافق لمعنى الأجل،
ولما يفيد قيد الإضافة في الأجل المسمى، لأن ما في اللوح
المحفوظ من الآجال المحتومة لا يعلمها إلا الله وحده ^(٤)، إلا
أن القول الأول أكثر ملاءمة للسياق من هذا القول والذي
قبله؛ إذ الآيات تضمنت الاستدلال بالخلق العام والخاص

(١) حاشية الصاوي ٥/٢، وانظر: تفسير أبي السعود ١٢٠/٢.

(٢) انظر حاشية الشهاب على البيضاوي ١٩/٤، روح المعاني للأكوسي ٨٨/٧.

(٣) انظر مثلاً: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥١٧/٨، فتح الباري لابن حجر ٤١٦/١٠، فيض

التدبير للمناوي ٣٤/٦، روح المعاني ١٧٧/٢٢.

(٤) انظر: تفسير الخازن ١١٨/٧.

فكان الأنسب أن تتبع بذكر الأجل الخاص وهو الموت والأجل العام وهو وقت مجيء الساعة، ولأن الامتراء واقع في البعث لا في الأجل المبرم ولا في مدة البقاء في البرزخ. والله أعلم.

القول الرابع : أن الأجل الأول النوم، والأجل المسمى الموت، روى الطبري بسنده عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله: ﴿ثُمَّ قُضِيَ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢]، قال: ((أما قوله: (قضى أجلاً) فهو النوم تقبض فيه الروح ثم ترجع إلى صاحبها حين اليقظة، (وأجل مسمى عنده) هو أجل موت الإنسان))^(١).

وقد استغرب ابن كثير هذا القول^(٢)، واستبعده بعض المفسرين؛ لأنه لا يتلاءم مع سياق الآية؛ فحين أريد ما ذكر ففي أي شيء يمترون؟! وأيضاً فالنوم وإن كان أخا الموت إلا أنه لا يُسمى أجلاً، ثم إن تفسير الأجل المسمى بالموت يناقض إضافته للرب وحده، لأن الموت يعلمه الملائكة الموكلون بالأرحام، ويعلمه بنو آدم على التقريب^(٣).

القول الخامس: أن الأجل الأول أجل الآخرة، والأجل المسمى أجل الدنيا، روى الطبري بسنده عن مجاهد قال:

(١) تفسير الطبري ١٤٧/٧، وانظر: تفسير البغوي ٨٤/٢، زاد المسير لابن الجوزي ٢/٣، تفسير ابن كثير ١٢٢/٢، الدر المنثور للسيوطي ٤/٢، فتح القدير للشوكاني ٩٩/٢.
(٢) انظر: تفسير ابن كثير ١٢٢/٢.
(٣) انظر: تفسير أبي السعود ١٢٠/٢، حاشية الشهاب على البيضاوي ١٩/٤، روح المعاني للأوسى ٨٨/٧.

(قضى أجلاً) قال: الآخرة عنده (وأجل مسمى) قال:
الدنيا^(١))).

وظاهر الرواية يدلّ على أنّه جعل الظرف متعلّقاً
بالأجل الأوّل، وهو خلاف الظاهر المتبادر؛ ولهذا درج
المفسّرون وأهل اللغة على اعتباره متعلّقاً بالأجل المسمّى
وخبراً له^(٢).

القول السادس: أنّ الأجل الأوّل هو ما قضاه الله حين
أخذ الميثاق على خلقه، والثّاني هو ما قضاه في هذه الحياة
الدّنيا. وهو قول لابن وهب وابن زيد^(٣). وكأنّهما يريدان
بما قضاه في الدّنيا كتابة الأجل في الرّحم، وعلى هذا لا
يطابق تفسيرهما الآية؛ إذ التقدير في الرّحم لم يتفرّد
الربّ بعلمه كما هو الشّأن في الأجل المسمّى.

القول السابع: أنّ الأجل الأوّل مدّة الدّنيا، والأجل
المسمّى مدّة حياة الإنسان، وهو قول لابن عبّاس
ومجاهد^(٤). يقول ابن كثير: ((كأنّه مأخوذ من قوله تعالى:
﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِقَاضِيَ أَجَلٍ
مُّسَمًّى﴾ [الأنعام: ٦٠]؛ أي أجل كلّ واحد من النّاس^(٥))). ولكن

(١) تفسير الطبري ١٤٦/٧، وانظر: زاد المسير لابن الجوزي ٣/٣ .
(٢) انظر: إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢٣٤/١، تفسير أبي السّعود ١١٩/٢، روح المعاني

للألوّسي ٨٧/٧ .

(٣) انظر: تفسير الطبري ١٤٧/٧، تفسير ابن عطية ٢٦٧/٢، زاد المسير لابن الجوزي ٣/٣

(٤) انظر: تفسير ابن كثير ١٢٢/٢، فتح القدير للشّوكاني ٩٨/٢ .

(٥) تفسير ابن كثير ١٢٢/٢، ١٢٨ [بتصرف] .

بين الآيتين فرق لا يصحّ معه حمل إحدى الآيتين على الأخرى؛ إذ الأجل في هذه الآية مطلق، وفي الآية الأخرى مقيد بكونه عنده؛ وفي ذلك دلالة على تقرّد الربّ بعلمه، وهذا لا ينطبق على مدّة الحياة؛ إذ هي معلومة للملائكة الموكلين بالأرحام تحديداً وللبشر تقريباً.

القول الثامن: أنّ الأجل الأوّل أجل من مضى، والأجل المسمّى أجل من بقي من الخلق؛ ولهذا قيده بالظرف؛ لأنّ من مضى قد علم أجله بخلاف من بقي. وهذا قول أبي مسلم^(١). ويشبهه ما نقله الرازي دون عزو أنّ الأجل الأوّل مقدار ما انتضى من عمر كلّ أحد، والثاني مقدار ما بقي من عمر كلّ أحد^(٢). والفرق بينهما كما هو ظاهر أنّ قول أبي مسلم باعتبار القرون والجماعات، والثاني باعتبار كلّ فرد بعينه.

وهذا القول لا يطابق الآية أيضاً، وخاصةً من جهة ما تقرّد الربّ بعلمه من الأجل المسمّى؛ إذ مقدار ما بقي من عمر الإنسان أو عمر غيره من البشر تعلمه الملائكة الموكلة بكتابة الأجل، ويعلمه البشر على التّقريب، اللهم إلا أن يراد بأجل من بقي جميع الخلق فحينئذٍ يؤوّل إلى تفسير الأجل المسمّى بوقت مجيء السّاعة، إذ الحياة البشريّة لا

(١) انظر: زاد المسير لابن الجوزي ٢/٢، تفسير الرازي ١٢/١٥٣، حاشية الشّهاب على البيضاوي ١٩/٤، فتح القدير للشوكاني ٩٨/٢، ٩٩.

(٢) انظر: تفسير الرازي ١٢/١٥٣.

تنتهي على المعمورة إلا بمجيئها.

القول التاسع: أن الأجل الأول هو الأجل المحتوم، والأجل المسمى هو الزيادة في العمر لمن جاء بأسبابها كالنقوى والبرّ وصلة الرّحم؛ فإن كان برّاً تقيّاً وصولاً زيد في عمره وإلا لم يزد له. ذكره الشوكاني دون عزو^(١).

وهذا القول ظاهره يقتضي إثبات الزيادة في الأعمار دون النقصان، وهو خلاف النصوص وخلاف عبارات السلف الماثورة في إثبات الزيادة بالطاعة والنقصان بالمعصية. ثم إن حمل الآية على هذا المعنى لا يلائم سياق الآية؛ لأن الزيادة في العمر قد تعلمها الملائكة إذا أبرزت من اللوح للكتابة ليلة القدر، وأيضاً فإن الامتراء الذي ذكّرت به الآية متعلّق بالبعث لا بزيادة الأعمار.

القول العاشر: أن الأجل الأول ما عرف الناس من آجال الأهلّة والسّنين والكوائن، أو ما عرفناه من أنّه لا نبيّ بعد محمّد ﷺ، والأجل المسمى الموت، أو أجل الآخرة وقيام الساعة^(٢). وهذا القول ذكره المفسّرون دون عزو، وهو يخالف سياق الآية، فإنّ الأجل الأول يتعلّق بأعمار بني آدم؛ إذ الآية إخبار عن أصلهم وقدرهم ومآلهم.

القول الحادي عشر: أن الأجلين بمعنى واحد؛ فالأجل المسمى هو الأجل الذي قضى لا فرق بينهما ألبتة، والمعنى:

(١) انظر: فتح القدير للشوكاني ٩٩/٢.

(٢) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٢٦٧/٢، تفسير القرطبي ٢٨٩/٦، فتح القدير للشوكاني ٩٨/٢.

ثُمَّ قَضَى أَجْلاً لِنَهَايَةِ أَعْمَارِكُمْ، وَهُوَ أَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ، أَيَّ أَنْ فِي الْكَلَامِ حَذْفًا؛ وَالتَّقْدِيرُ: وَهَذَا أَجَلٌ، فَالْأَجَلُ الثَّانِي خَيْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، وَعِنْدَهُ خَيْرٌ بَعْدَ خَيْرٍ، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِمُسَمًّى. وَهَذَا الْقَوْلُ ذَكَرَهُ الْمَفْسَّرُونَ دُونَ عَزْوٍ^(١)، وَقَالَ بِهِ ابْنُ حَزْمٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُعْتَزِّلَةِ فِي الْقَوْلِ بِالْأَجَلِينَ^(٢).

وَهَذَا يَخَالِفُ الْمَأْثُورَ عَنِ السَّلَفِ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ؛ إِذْ كُلُّ الْأَثَرِ مُتَّفَقٌ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْأَجَلِينَ وَاخْتِلَافُهَا إِنَّمَا هُوَ فِي تَعْيِينِ الْمَرَادِ بِكُلِّ مِنْهُمَا، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَخَالِفُ الْأَصْلَ فِي الْكَلَامِ؛ إِذْ الْأَصْلُ فِيهِ التَّأْسِيسُ دُونَ التَّأَكِيدِ، وَالِاسْتِقْلَالُ دُونَ الْإِضْمَارِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ النَّكْرَةَ إِذَا أُعِيدَتْ نَكْرَةً كَانَ الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْأَلُوسِيُّ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ أَبْعَدُ الْأَقْوَالِ^(٣).

القول بالأجلين

رَأَى الْفَلَّاسِفَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ قَضَى أَجْلاً وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢] وَفِي نِظَائِرِهِ مِنْ أَدْلَةِ الْمَحْوِ وَالْإِثْبَاتِ فِي الْمَقَادِيرِ مُسْتَمْسِكًا لَهُمْ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّ لِكُلِّ إِنْسَانٍ أَجَلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: طَبِيعِيٌّ؛ وَهُوَ الَّذِي يَحْصُلُ بِتَحَلُّلِ الرُّطُوبَةِ، وَانْتِظَاءِ الْحَرَارَةِ الْفَرِيزِيَّةِ عِنْدَ تَمَامِ مِائَةِ وَعِشْرِينَ سَنَةً

(١) انظر: تفسير البقوي ٨٤/٢، تفسير الخازن ١١٨/٢، حاشية الشهاب على البياضوي ٢١/٤.
روح المعاني للألوسي ٨٨/٧.

(٢) انظر: الفصل ١٢١/٣، ١٢٢.

(٣) انظر: روح المعاني للألوسي ٨٨/٧.

النكرة الأولى (أجل)، والثانية (أجل مسمى)، والنكرة الثانية وإن قاربت المعرفة لكونها تخصصت بالصفة إلا أنها لم تصل إلى درجة المعرفة. انظر: الكشاف للزمخشري ٤/٢، ٥، تفسير الرازي ١٠٤/١٢.

غالبًا. والآخر: اخترامي؛ وهو الذي يحصل قبل ذلك بسبب
الموارض الخارجية المتعددة؛ كالمرض والقتل والفرق^(١).

وكذلك رأى البغدادية من المعتزلة في هذه النصوص
شاهدًا لقولهم في عدم استيفاء المقتول أجله؛ لأنَّ الأجل
المقدَّر كما يقبل التأثير في تغييره بفعل الخالق؛ فيزيده
بالصلة وينقصه بالقطيعة والفجور فإنَّه يقبل التأثير في
تغييره بفعل الخلق أيضًا؛ فإذا أقدم العبد على القتل قطع
على المقتول أجله المقدَّر له؛ إذ لو لم يقتل لعاش جزمًا إلى
أمد آخر هو أجله الذي علم الله موته فيه لولا القتل؛ وهذا
يعني أنَّ للمقتول أجلين: أحدهما: القتل، والآخر: الموت،
وهو ما صرح به الكمبي إلاَّ أنَّه أنكر إطلاق اسم الموت على
المقتول؛ لأنَّ القتل فعل العبد، والموت فعل الله، وتعلَّق بقوله
تعالى: ﴿إِن مَاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؛ فجعل القتل قسيمًا
للموت، فيكون الموت خاصًا بما لا يكون على وجه القتل^(٢).

وفي المقابل أنكر الأشاعرة القول بالأجلين، وقالوا: إنَّ
هذه الظواهر المشعرة بتعدّد الأجل محمولة على الزيادة
والنقصان بحسب الخير والبركة، أو بالنسبة إلى ما أثبتته
الملائكة في الصّحيفة، فقد يثبت فيها شيء مطلقًا وهو

(١) انظر: تفسير الرازي ١٥٣/١٢، ١٥٤، شرح النسفيّة للتفتازاني ١٥٨/١، الكليات للكزوي
ص ٥٠. روح المعاني للألوسي ٧٨/٤.

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ٧٨٢، ٧٨٣، الفصل لابن حزم
١١٩/٣، شرح المقاصد للتفتازاني ٣١٥/٤، ٣١٨، شرح النسفيّة للتفتازاني ١٥٦/١-١٥٩،
روح المعاني للألوسي ٧٧، ٧٦/٤.

في علم الله مقيدٌ ثمَّ يؤول إلى موجب علم الله، أو أنَّها بالنسبة إلى ما قدره الله من العمر لولا أسباب الزيادة والنقصان؛ أي أنَّ الله كان يعلم أنَّه لو لم يفعل هذه الطاعة لكان عمره أربعين مثلاً، لكن علم أنَّه سيفعلها ويكون عمره سبعين، فنسبت هذه الزيادة إلى تلك الطاعة بناءً على علم الله أنَّه لولاها لما كانت تلك الزيادة. وقد رأى التفتازاني ومن وافقه أنَّ هذا الوجه يعود إلى القول بتعدّد الأجل^(١)، وأبى الألويسي ذلك؛ إذ محصل هذا الوجه أنَّه سبحانه قدر عمره سبعين فلا يتصور التقدّم والتأخّر عنه؛ لعلمه بأن طاعته تصير سبباً لثلاثين فتصير مع أربعين من غير الطاعة سبعين، وليس محصل ذلك أنَّه قدره سبعين على تقدير وأربعين على تقدير حتّى يلزم تعدّد الأجل^(٢).

وأياً ما كان الأمر فإنَّ هذا الوجه يخرج بالمحو والإثبات عن حقيقته، ويرجع به إلى مجرد علم الله بما لم يكن لو كان كيف سيكون!

وهذه الوجوه تعم أدلّة المحو في المقادير قرأناً وسنّة، وتختص أدلّة السنّة والآثار بدعوى أنَّها أخبار آحاد فلا تعارض الأدلّة القطعيّة؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٤]، ولهذا استضعف ابن عطية وغيره ما ورد من الأخبار والآثار في تفسير تلك

(١) انظر: شرح المقاصد ٢١٦/٤، حواشي شرح النسفيّة ١٥٧/١.

(٢) انظر: روح المعاني للألويسي ٧٧/٤.

الآيات بزيادة الأعمار ونقصانها حقيقة؛ بحجة أنها تستلزم مخالفة القواطع، وموافقة المعتزلة في القول بالأجلين^(١)

وهناك بعض الأدلة لم ير الأشاعرة فيها دلالة على محل النزاع أصلاً؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١]؛ إذ المعنى: وما يعمر من أحد ولا ينقص من عمر آخر عن مدد أمثاله، كما يقال: لي درهم ونصفه؛ أي ونصف درهم آخر^(٢).

وكذلك فإن أهل السنة والجماعة ينكرون القول بالأجلين إنكاراً جازماً؛ إذ الأجل واحد، لا تعدد فيه، ولا يمكن لأحد أن يقطعه أو يتخطاه؛ فالميت حتف أنفه ميت بأجله، والمقتول ميت بأجله، وهكذا الفريق والحريق واللدغ وسائر الموتى كلهم لا يتعدون ما جرى من سابق علم الله فيهم؛ فقد علم الله أولاً أن هذا يموت بسبب المرض، وهذا يموت بسبب القتل، وهذا يموت غريقاً، أو حريقاً، والله سبحانه قدر الموت والحياة وأسبابهما. ولا يجوز أن يعتقد أن الله جعل لأحد من عباده أجلين؛ لما ينجر إليه ذلك من الطعن في علم الرب وحكمته؛ إذ لا يليق أن ينسب إليه تعالى تقدير أجل يعلم أن عبده لا يبلغه، أو يجعل أجله أحد الأمرين؛ كفعل الجاهل بالعواقب!

(١) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٤/٢٢٢، التسهيل لابن جزي ٢/١٧٣.
(٢) انظر: شرح المقاصد للتفتازاني ٤/٢١٥ - ٢١٨، شرح النسفية بحواشيه ١٥٦/١ - ١٥٩، روح المعاني للألوسي ٤/٧٧.

وكذلك لا يجوز أن يقدر أن المقتول لو لم يقتل لعاش، لا قطعاً ولا جوازاً؛ لأن هذا تقدير لأمر علم الله أنه لا يكون؛ فمن قتل فإن الموت قدره الذي لا يمكن أن يموت بغيره، قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، يقول ابن حزم: ((الخلق كله مصروف تحت أمره وعلمه، فلا يقدر أحد على تعدي ما علم الله تعالى أنه سيكون. ولا يكون البتة إلا ما سبق في علمه أنه يكون. والقتل نوع من أنواع الموت، فمن سأل عن المقتول لو لم يقتل أكان يموت أو يعيش؟ فسؤاله سخيف؛ لأنه إنما يسأل لو لم يموت هذا الميت أكان يموت أم كان لا يموت؟ وهذه حماقة؛ لأن القتل علّة الموت لمن قتل، كما أن الحمى القاتلة، أو البطن القاتل، وسائر الأمراض القاتلة علل الموت الحادث عنها، ولا فرق))^(١).

ثم إن كثيراً من أهل السنّة والجماعة لا يرون في الجزم بأن الأجل واحد لا تعدّد فيه مناقضة لإجراء أدلّة المحو في المقادير على ظاهرها، والقول بزيادة الأعمار ونقصانها حقيقة؛ إذ يمكن أن يجمع بينهما بأحد وجهين:-

الأول: التفريق بين حضور الأجل وعدم حضوره؛ فإذا حضر الأجل فإنه لا يتقدّم ولا يتأخّر، وقبل حضوره يجوز

(١) الفصل ١١٩/٣، ١٢٠، وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥١٦/٨، ٥١٦-٥١٩، شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ص ٩٢.

تقديمه وتأخيريه بحسب أسباب الزيادة والنقصان، روى
 الزهري عن سعيد بن المسيب عن كعب الأحبار أنه قال - لما
 طعن عمر بن الخطاب -: ((لو دعا الله لزداد في أجله، فأنكر
 ذلك عليه المسلمون، وقالوا: إن الله يقول: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ
 أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، فقال: وإن الله
 يقول: ﴿وَمَا يَعْزُّ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١].
 قال الزهري: نرى أنه يؤخر ما لم يحضر الأجل، فإذا حضر
 الأجل لم يزد في العمر ولم يقع تأخير))^(١).

وهذا الوجه كما هو ظاهر فإن دليله ليس خارجياً
 فحسب، بل مستمد من واقع الآية التي يظن معارضتها
 لأدلة المحو في المقادير؛ لأنه قيدها بمجيء الأجل، وهو
 قيد يفسرها ويفسر نظائرها، كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ
 نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا﴾ [النافقون: ١١]، يقول الشوكاني: ((أفسرها
 بما هي مشتملة عليه، فإنه قال في الآية الأولى (إذا جاء
 أجلهم)، وقال في الثانية: (إذا جاء أجلها) ...، فأقول: إذا
 حضر الأجل فإنه لا يتقدم ولا يتأخر، وقبل حضوره يجوز
 أن يؤخره الله بالدعاء، أو بصلة الرحم، أو بفعل الخير،
 ويجوز أن يقدمه لمن عمل شراً، أو قطع ما أمر الله به أن
 يوصل، وانتهك محارم الله سبحانه))^(٢).

(١) معاني القرآن للنحاس ٤٤٥/٥، ٤٤٦.

(٢) قطر الولي: ص ٥٠٨، وانظر: تفسير القرطبي ٣٣١/٩.

ومما يمكن أن يستدل به على صحة هذا الجمع قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَأَتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا﴾ (٢) يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [نوح: ٤٣]، فجمع بين إثبات تأخير الأجل ونفيه في نص واحد، دلالة على أن الأجل يؤخر ما لم يحضر فإذا حضر امتنع تأخيره. والله أعلم.

الثاني: التفريق بين ما في العلم وما في الكتاب؛ فما في العلم لا تقديم فيه ولا تأخير، وما في الكتاب يقدم ويؤخر بحسب ما سبق في علم الله أزلاً من أسباب الزيادة والنقصان^(١). وبناءً على هذا الوجه صرح ابن تيمية بإثبات أجلين؛ أحدهما مطلق لا يعلمه إلا الله، والآخر مقيد بعلمه الملك، ويدخله المحو والإثبات^(٢). وبناءً على الوجه الأول صرح الشوكاني بإثبات أجلين يقضي الله للعبد بما يشاء منهما من زيادة أو نقص^(٣). ولا محذور في ذلك فقد صرح ابن عباس وقتادة والحسن وغيرهم من أئمة السلف بإثبات أجلين للعبد يزداد له من أحدهما في الآخر، وهما؛ أجل الدنيا وأجل البرزخ^(٤)، ولكن لا يجوز أن يظن أن ما وقع في عبارات هؤلاء الأعلام مطابق أو مشابه لما صرحت به

(١) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ١١٤/١٦، ٢١٣. مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥١٧/٨.

فتح الباري لابن حجر ٤١٦/١٠.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٥١٧/٨.

(٣) انظر: قطر الولي ٥٠٨.

(٤) انظر: هامش ص ٦٠.

الفلاسفة والمعتزلة من إثبات الأجلين؛ إذ إثبات الفلاسفة مبنيّ على قواعدهم في الفيض، وتأثير الطبيعة في المزاج^(١)، وهي قواعد أفضت بهم إلى محاذير كثيرة؛ كفي الإرادة عن الربّ، واعتباره موجّباً بالذات، وكإشراك العقول المفارقة في تدبير العالم، وكالقول بقدّم العالم، واستحالة تبدّله^(٢)

وأما المعتزلة فقد بنوا القول بالأجلين على أصل يناقض عقيدة أهل السنّة والجماعة في القدر؛ وهو الزعم بأنّ أفعال المباشرة والتّوليد من فعل العبد وخلقه لا من فعل الله وقدره؛ ففعل القتل وما تولّد عنه من زهوق الرّوح من فعل القاتل لا من فعل الله، فلا يكون القتل أجلاً خلقه الله وقدره للمقتول^(٣)

(١) انظر: شرح الإشارات للطوسي ٢/٢٣٦ - ٢٣٨، روح المعاني للألوسي ٤/٧٨.

(٢) انظر: النّجاة لابن سينا ٣/٢٥٤ - ٢٥٧، الرّسالة الأضرحية لابن سينا ص ١٠٤، شرح الإشارات للطوسي ٢/١١٧، ١٢٢، ١٢٤، الصّغية لابن تيمية ١/٧ - ١٠.

(٣) انظر: شرح التّسفية للتفتازاني ١/١٥٦، شرح المواظف للجرجاني ٨/١٩٠.

المطلب الثالث

موقف العلماء من تعارض الأدلة

تمهيد

فيما تقدّم ذكره من أدلة الفراغ من المقادير وأدلة المحو فيها دلالتان متعارضتان في الظاهر^(١):-

الأولى: أن المقادير عامة، والكلمات الأربع خاصة؛ وهي الرزق والأجل والعمل والشقاوة أو السعادة فرغ الرب من تقديرها، وجرى القلم بما هو كائن حتى تقوم الساعة؛ فلا يتطرق إليها محو أو تبديل، ولا يدخلها زيادة أو نقصان، رفعت الأقلام، وجفت الصحف.

الثانية: أن المقادير تقبل المحو والإثبات، والزيادة والنقصان بحسب ما جعله الله لذلك من الأسباب؛ فالبر يزيد في العمر، وصلة الرحم وحسن الجوار وحسن الخلق تعمّر الديار وتزيد في الأعمار، والدعاء يردّ القضاء، وصنائع المعروف تقي مصارع السوء والآفات والهلكات، والطاعات عامة تورث أهلها سعة الرزق، وطول العمر، وعافية البدن، وكثرة الولد، والحفظ من مكاره الدنيا والآخرة.

(١) التعارض بين الأدلة لا يكون إلا في الظاهر؛ أي في نظر المجتهد لا في الواقع ونفس الأمر، لأن الكل حق، والحق لا يتعارض. انظر: المذكورة في أصول الفقه للشنقيطي ص ٣١٦.

والدالتان كلتاها ثابتان وصريحتان في الجملة؛ ولهذا اختلف أهل العلم في كيفية درء التعارض بين الأدلة؛ فمنهم من رجح الدلالة الأولى وقدح في الدلالة الثانية، أو أخرجها عما دلّت عليه بالتأويل القريب أو البعيد. ومنهم من حاول الجمع بين الأدلة بحمل كل نوع منها على محمل لا يعارض النوع الآخر. فصارت الطرق في هذا المقام ثلاثاً: طريق الترجيح، وطريق التأويل، وطريق الجمع.

ترجيح عمومات القدر

يرتكز هذا الطريق على أساس أن الأدلة القطعية متضافرة في الدلالة على استحالة تبدل المقادير؛ فالآجال مضروبة، والأيام معدودة، والأرزاق مقسومة، لن يجعل الله شيئاً قبل حله، أو يؤخر شيئاً عن حله. وأما ما يذكر من أدلة التقديم والتأخير في الآجال، والمحو والإثبات في المقادير فهي إما أدلة من القرآن أو السنة، فادلة القرآن وإن كانت قطعية الثبوت إلا أنها لا تدلّ على محلّ النزاع أصلاً؛ فقولُه: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٢٩]، لا تعلق له بالمقادير؛ إذ المراد محو المنسوخ وإثبات المحكم، ويمكن أن تفسر بمحو ما لا جزاء فيه من ديوان الحفظه وترك غيره مثبتاً، أو بمحو سيئات التائبين وإثبات الحسنات مكانها، أو بمحو أهل قرن وإثبات أهل قرن آخر^(١). وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُّ مِنْ مُعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي

(١) انظر: تفسير التفسير ٢/٢٥٢، تفسير البيضاوي بحاشية الخفاجي ٥/٤٢٨، ٤٢٩.

كِتَابُ ﴿فَاطِر: ١١﴾، لَا يَتَعَلَّقُ بِمَعْمَرٍ وَاحِدٍ حَتَّى يَقَالَ إِنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْعُمُرِ وَنَقْصَانِهِ حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِمَعْمَرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ؛ وَالْمَعْنَى: وَمَا يَعْمَرُ مِنْ أَحَدٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرٍ آخَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ، كَمَا يَقَالُ: عِنْدِي دِينَارٌ وَنُصْفُهُ، أَيْ وَنُصْفُ دِينَارٍ آخَرَ. وَيَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ الْآيَةُ بِمَعْمَرٍ وَاحِدٍ عَلَى وَجْهِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَبْدِيلَ الْأَجْلِ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالتَّعْمِيرِ كِتَابَةً مَا يَسْتَقْبِلُ مِنَ الْعُمُرِ، وَالْمُرَادُ بِالنَّقْصِ كِتَابَةً مَا مَضَى مِنْهُ ^(١). وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢]، لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى تَقْدِيمِ الْأَجْلِ الْمَقْدَرِ أَوْ تَأْخِيرِهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَجْلِ الْأَوَّلِ الْمَوْتِ، وَالْمُرَادُ بِالْأَجْلِ الْمُسَمًّى أَجَلَ الْقِيَامَةِ ^(٢).

وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي زِيَادَةِ الْعُمُرِ بِالطَّاعَةِ وَبِخَاصَّةِ زِيَادَتِهِ بِصَلَةِ الرَّحْمِ، وَحَسَنِ الْجَوَارِ، وَحَسَنِ الْخَلْقِ، وَبِرِّ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ صَرِيحَةً فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَحَلِّ النِّزَاعِ إِلَّا أَنَّهَا أَخْبَارُ أَحَادٍ ظَنِّيَّةٌ فَلَا تَعَارِضُ الْآيَاتِ الْقِطْعِيَّةَ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ٣٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجْلُهَا﴾ [الْمُنَافِقُونَ: ١١]. وَهَذَا الْمَسْلُوكُ وَجْهٌ فِي مَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ وَمَنْ سَارَ عَلَى طَرِيقَتِهِمْ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ ^(٣).

(١) انظر: تفسير التفسير ٣/٣٢٦، شرح المقاصد للفتازاني ٤/٣١٦.

(٢) انظر: تفسير البيضاوي بحاشية الخفاجي ٤/١٨، ١٩، حاشية شرح المواقف للسيالكوتي ١٨٩/٨.

(٣) انظر: شرح المقاصد للفتازاني ٤/٣١٦، حواشي التفسير ١/١٥٧، روح المعاني للألوسي ٧٧/٤، ١٧٨/٢٢.

والاعتماد على الترجيح في رفع التعارض بين الأدلة
في هذا المقام فيه نظرٌ من وجوه: -

١- أنه إذا تعارض دليان فإنما يرجح أحدهما على
الآخر إذا تعذر الجمع، فإن أمكن ولو من وجه دون وجه
فلا يصار إلى الترجيح؛ لأن أعمال الدليلين أولى من
إهمال أحدهما بالكلية^(١).

٢- أن ما ذكروه من المعاني والمحامل لقوله تعالى:
﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٩]، محامل صحيحة ومأثورة
عن السلف في تفسير الآية، ولكن ذلك لا يعني قصر دلالة
الآية عليها؛ لأن (ما) في قوله (ما يشاء) عامة، فتعم ما
ذكروا من المعاني والمحامل، وتعم المحو في المقادير من باب
أولى؛ لدلالة السياق على ذلك بذكر أم الكتاب، ولدلالة
سبب النزول، وما أثر عن كبار الصحابة، كعمر ابن
الخطّاب وابن مسعود. وليس في ذلك تعارض؛ لأن ما ذكره
السلف في تفسير الآية من قبيل التمثيل لا التحديد؛ ولهذا
أثرت عن بعضهم عدة عبارات في تفسير الآية، فابن
عبّاس فسرها مرةً بالمحو في الأقدار، وأخرى بمحو
المنتكس عن الطاعة وإثبات التائب عن المعصية، وثالثة
بمحو المنسوخ وإثبات الناسخ. وهذا كله تفسير للفظ العام
ببعض أفرادهم. ثم إن قصر دلالة الآية على تلك المعاني

(١) انظر: نهاية السؤل للإسنوي ٤/٤٤٩، ٤٥٠، المذكورة في أصول الفقه للشنقيطي ص ٢١٧.

فراراً من القول بتبدل القضاء يستلزم المحذور نفسه؛ فإن حملوها على النسخ في الشرائع أو الفرائض قيل لهم: إنَّ القدر قد سبق بما هو كائن إلى يوم القيامة بما في ذلك الشرائع والفرائض، فإذا جاز فيها المحو والإثبات جاز في الآجال والأرزاق! وهكذا يقال في سائر المحامل^(١).

٢- أن حمل قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١] على معمرين مختلفين لا يتم إلا بإرجاع الضمير إلى جنس المعمر المذكور لا إلى عينه، وبتقدير وتكلف يأباه نظم القرآن، وتدفعه فصاحته وبلاغته. وكذلك فإنَّ حمل الآية على معمر واحد؛ وتفسير التعمير بكتابة ما يستقبل من العمر والنقص بما مضى منه، يخالف ظاهر الآية، إذ المعمر بمعنى المزداد في عمره لا بمعنى: من أعطي عمراً طال أو قصر؛ فالآية ظاهرة في إثبات الزيادة والنقص في عمر المعين حقيقة. وهذا ما فهمه كعب والزهري ومن اتبعهم؛ كالإمام النسائي؛ ولهذا فسّر الآية بحديث زيادة العمر بصلة الرحم^(٢).

٤- وأمّا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢]، فلا شك أن تفسير الأجل الأوّل بالموت، والأجل الثّاني بمجيء الساعة هو أظهر الأقوال وأكثرها ملائمة

(١) انظر: ص (١٤ - ٥٠) من البحث.

(٢) انظر: ص (٤٩ - ٥٦) من البحث.

لسياق الآية، ولكن هذا لا يعني القطع بعدم دلالة الآية على زيادة الأجل ونقصانه، إذ هي محتملة لذلك من أكثر من وجه؛ من أظهارها ما قاله ابن عباس: ((لكل أحد أجلان، أجل من الولادة إلى الموت، وأجل من الموت إلى البعث، فإن كان برّاً تقيّاً وصولاً للرحم زيد له من أجل البعث في أجل العمر، وإن كان فاجراً قاطعاً للرحم نقص من أجل العمر وزيد في أجل البعث))^(١). وعلى فرض أن الآية لا تدلّ على محلّ النزاع ألبتة فإنّ هذا لا يستلزم بطلان القول بزيادة الأجل ونقصانه؛ إذ هو ثابت بأدلة أخرى من القرآن والسنة.

٥- أنّه لا تعارض بين أحاديث زيادة العمر بالبرّ والصلة وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِرُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، لأنّ الآية مقيدة بما يفسّرها، وهو مجيء الأجل، فإذا حضر الأجل فإنّه لا يتقدّم ولا يتأخّر، وقبل حضوره يمكن أن يؤخّر بالبرّ وبخاصّة صلة الرّحم، ويمكن أن يقدم لمن عمل شراً، أو قطع ما أمر الله به أن يوصل؛ ولهذا أثبت الله تأثير الطّاعة في زيادة العمر ما لم يحضر الأجل^(٢)، قال تعالى: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَأَنْتَهُوَ وَآطِعُونَ﴾^(٣) يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنْ أَجَلَ اللَّهُ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُونَ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [نوح: ٤٣].

(١) تقدّم توثيقه. انظر: ص ٦٠ هـ. (٢).

(٢) انظر: ص (٧٢ - ٧٥) من هذه الدراسة .

وعلى فرض تحقق التعارض فعلاً فإنه لا يجوز ردّ الأحاديث بحجة أنها أخبار آحاد عارضت آيات قطعية، وذلك لأمرين :-

أ- أن الأحاديث لم تتفرّد بالدلالة على محلّ النزاع؛ إذ هناك آيات من القرآن الكريم تدلّ على تأثير الطاعة في زيادة الرزق والعمر؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُمْرُ مِنْ مُعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١]، وقوله: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَأَتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا﴾ [٢] يَنْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ [نوح: ٤، ٣]، وقوله: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً﴾ [١٠] يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً﴾ [١١] وَيَمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ رَبِّينَ وَيَجْعَلَ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلَ لَكُمْ أَنْهَاراً﴾ [نوح: ١٠ - ١٢].

ب- أن حديث زيادة الرزق والأجل بصلة الرّحم مخرج في الصحيحين، وقد تلقّت الأمة أحاديثهما بالقبول، والذي عليه جمهور أهل الحديث أن أخبار الآحاد التي رواها الثقات العدول الحفاظ وتلقّتها الأمة بالقبول تفيد العلم اليقيني النظري^(١). وعلى هذا فإن القول بأن الحديث ظنيّ عارض قطعياً في غير محله حتّى على تقدير تفرّده في الدلالة على محلّ النزاع.

تاويل عمومات المحو والإثبات

يتفق أهل التّأويل مع أهل التّرجيح في إخراج الآيات

(١) انظر: مقدّمة ابن الصّلاح بشرحها للمراقبي ص ٤١، ٤٢، مختصر الصواعق للموصلي ص ٤٧٧ - ٤٨٦.

القرآنيّة عن الدلالة على محلّ النزاع، وتفسيرها بما لا تعلق له بتغيير المقادير أصلاً، ويختلفون عنهم فيما يتعلّق بما ورد من الأحاديث في زيادة الرزق والأجل بالبر والصلة، فلم يقدح هؤلاء في ثبوتها كما فعل الأولون ولكن قدحوا في معانيها ودلالاتها، وأحالوا إجراءاتها على ظاهرها، وفسّروها بمعان مجازيّة لا تناقض دلالة العقل والنقل على استحالة التغيير في المقادير، وذلك أنّه ثبت قطعاً علم الله بمقادير المخلوقات، وحقيقة العلم معرفة العلوم على ما هو عليه ، فلو جاز المحو في المقادير، والزيادة والنقصان في الآجال للزم أن ينقلب العلم جهلاً، وهو محال. وقد تواطأت النصوص في الدلالة على الفراغ من المقادير فيستحيل تغييرها حقيقةً بزيادة أو نقصان^(١).

وبناء على هذا الأساس قالوا إنّ قوله ﷺ: ((مَنْ سَرَهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ))^(٢)، لا يجوز تفسيره بزيادة الرزق والعمر حقيقةً، لدلالة العقل والنقل على استحالة إجراءاتها على ظاهرها؛ ولهذا فسّروه بالزيادة المعنويّة، وهي البركة في الرزق والعمر؛ أي أنّ الزيادة الموعودة في الكيف لا في الكم، يقول ابن حجر: ((معنى البسط في الرزق البركة فيه، وفي العمر

(١) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ٢١٢/١٦، تفسير الخازن ٢٧/٤.

(٢) تقدّم تخريجه. انظر: ص ٢٦.

حصول القوّة في الجسد، لأنّ صلة أقاربه صدقة، والصدقة تربي المال وتزيد فيه فينمو بها ويزكو، لأنّ رزق الإنسان يكتب وهو في بطن أمّه فلذلك احتيج إلى هذا التأويل^(١)، ويقول النووي: ((بسط الرزق توسيعه وكثرته، وقيل: البركة فيه^(٢)، وأمّا التأخير في الأجل ففيه سؤال مشهور، وهو أنّ الآجال والأرزاق مقدّرة، لا تزيد ولا تنقص، فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون، وأجاب العلماء بأجوبة الصحيح منها أنّ هذه الزيادة بالبركة في عمره، والتوفيق للطاعات، وعمارة أوقاته بما ينفعه في الآخرة، وصيانتها عن الضياع في غير ذلك))^(٣). يقول ابن حجر: ((حاصله أنّ صلة الرّحم تكون سبباً للتوفيق للطاعة، والصيانة عن المعصية، فيبقى الذكر الجميل فكأنّه لم يمت، ومن جملة ما يحصل له من التوفيق العلم الذي ينتفع به من بعده، والصدقة الجارية، والخلف الصالح))^(٤). وقد ورد في النصوص ما يدلّ لبعض ما ذكره ابن حجر، إذ ورد تفسير الزيادة في العمر بالذرية الصالحة يدعون للرجل من بعده فيبلغه ذلك. ولكن إسناده ضعيف^(٥).

(١) فتح الباري ٢٠٢/٤ .

(٢) في هذه العبارة دلالة على أنّ النووي - رحمه الله - يجري الوعد بسعة الرزق على ظاهره، ويستضعف تأويله بالبركة . ثمّ أنّه يختار بعد ذلك في الوعد بطول العمر التأويل بالبركة . وهو مملوك غريب . إذ الاشكال الذي ذكره وارد على الأمرين معاً: فإمّا أن يؤوّل معاً . وإمّا أن يجري على ظاهرهما . وهو الحق البراء من التناقض .

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي ١١٤/١٦ .

(٤) فتح الباري ٤١٦/١٠ . وانظر: تفسير الخازن ٢٧/٤ ، فيض القدير للمناوي ٢٣/٦ ، ٢٤ . روح المعاني للألوسي ٧٧/٤ ، ١٧٨/٢٢ .

(٥) انظر: فتح الباري لابن حجر ٤١٦/١٠ ، مجمع الزوائد للهيتمي ١٥٦/٨ .

وقد فسّر بعض المؤولة الحديث ببعض معاني البركة:
 كتفسير الزيادة في العمر بالقوة في الجسد، أو بنفي
 الآفات عن صاحب البرّ في فهمه وعقله، أو ببقاء أثره فلا
 يضمحلّ سريعاً كما يضمحلّ أثر القاطع، أو بما يبقى بعده
 من النّاء الجميل والذكر الحسن والأجر المتكرّر فكانّه لم
 يموت^(١)، يقول الآلوسي: ((العمر لغة مدّة الحياة؛ كعمر زيد
 كذا، ومدّة البقاء؛ كعمر الدّنيا، وكثيراً ما يتجوّز به عن مدّة
 بقاء ذكر النّاس للشّخص الخيّر بعد موته، ومنه قولهم: ذكر
 الفتى عمره الثّاني، ومن هنا يقال لمن مات وأعقب ذكراً
 حسناً وأثراً جميلاً: ما مات، فلملّه أراد^(٢) أن تلك
 الطّاعات تزيد في هذا العمر لما أنّها تكون سبباً للذكر
 الجميل))^(٣).

واشتطّ بعضهم فأخرج الحديث عن دلّالته كلفة، يقول
 ابن الملك: ((الحديث صدر في معرض الحثّ على صلة
 الرّحم بطريق المبالغة؛ يعني: لو كان شيء يبسط به في
 رزق رجل وأجله لكان الصّلة، ويجوز فرض المحال إذا تعلّق
 به حكمه))^(٣).

والاعتماد على التّأويل في رفع التّعارض بين الأدلّة في

(١) انظر: تفسير القرطبي ٢٢٠/٩، فتح الباري لابن حجر ٢٠٧/٤، ٤١٦/١٠، مبارق الأزمهر لابن الملك ٥٣/١.

(٢) روح المعاني ٧٧/٤.

(٣) مبارق الأزمهر ٥٣/١، وانظر: فيض القدير للمناوي ٣٤/٦.

هذا الموضع فيه نظر من وجوه:-

١- أن تفسير النصوص عن طريق التأويل المحدث ليس مسلماً بشرعيته؛ إذ لا أصل له على السنة الرواة ولا في نصوص الشرع، فقد كان لفظ التأويل يستعمل عند علماء اللغة الأوائل بمعنى: المرجع والمصير والعاقبة، أو بمعنى: التفسير والتدبر والبيان، وهذان المعنيان هما اللذان استعملتا في نصوص الشرع وفي كلام السلف، ثم أحدث المعنى الثالث للتأويل؛ وهو حمل اللفظ على المعنى المرجوح بدلاً من المعنى الراجح، وأول من أحدثه الخوارج، فإنهم أول من تأول القرآن، ثم اتبعتهم المعتزلة والأشاعرة والصوفيّة، وشاع عن طريقهم، فإنهم أكثر من عول عليه، لأن كثيراً من مقالاتهم لا أصل له من كتاب ولا سنة، وكان التأويل سبيلهم الوحيد لإظهارها، ونشرها بين المسلمين^(١) وعلى التسليم بشرعية هذا المسلك في التعامل مع النصوص الشرعية فإن من سوّغه من علماء الأصول وغيرهم لم يجوز الاعتماد عليه إلا بعد تعذر الجمع عن طريق التخصيص أو غيره من طرق الجمع بين الأدلة^(٢)، وهذا الشرط غير متحقق في هذا الموضع؛ إذ الجمع ممكن كما سيأتي^(٣).

(١) انظر: الرسالة التدمرية لابن تيمية ص ٩١ - ٩٧، الإمام ابن تيمية وقضية التأويل لمحمد الجليلين ص ٢٩ - ٥١، ٨٦، ١٢٥، ١٣٦.

(٢) انظر: نهاية السؤل للإسنوي ٥٠٩/٤، شرح الكوكب المنير للفتوح ١٧٤/٤، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٣٧٩.

(٣) انظر: ص ٩١ - ٩٩.

٢ - أن تفسير الزيادة في العمر والرزق بمعناها المجازي؛ وهو البركة في العمل والنفع، يستلزم وقوع المؤولة فيما فروا منه؛ لأن البركة والزيادة في العمل والنفع هي أيضاً مقدرة مكتوبة، فإذا جوزوا الزيادة فيها لزمهم القول بتبدل القضاء، وأصبح إثبات المعنى المجازي ونفي المعنى الحقيقي للزيادة تحكماً وتقريباً بين المتماثلات، يقول القرافي: ((البركة من جملة المقدرات، فإن كان القدر مانعاً من الزيادة فليمنع من البركة في العمر والرزق كما منع من الزيادة فيهما. بل إن تأويل الزيادة بالبركة يلزم منه مفسدتان:-

إحداهما: إيهام أن البركة خرجت عن القدر، فإن المؤول قد صرح بأن تعلق القدر مانع، فحيث لا مانع لا قدر، وهذا رديء جداً.

وثانيتهما: أنه يقل الرغبة في صلة الرحم بالنسبة لظاهر اللفظ، فإننا إذا قلنا لزيد: إن وصلت رحمك زادك الله تعالى في عمرك عشرين سنة فإنه يجد من الوقع لذلك ما لا يجده من قولنا: إنه لا يزيدك الله تعالى بذلك يوماً واحداً، بل يبارك لك في عمرك فقط، فيختل المعنى الذي قصده الرسول ﷺ من المبالغة في صلة الرحم، والترغيب فيها، بل الحق أن الله تعالى قدر له ستين سنة مرتبة على الأسباب العادية من الغذاء والتنفس في الهواء،

ورتب له عشرين سنة أخرى مرتبة على هذه الأسباب
 وصلة الرحم، وإذا جعلها الله تعالى سبباً أمكن أن يقال:
 إنها تزيد في العمر حقيقة، كما نقول الإيمان يدخل الجنة،
 والكفر يدخل النار، ومتى علم المكلف أن الله تعالى نصب
 صلة الرحم سبباً لزيادة النساء في العمر بادر إلى ذلك كما
 يبادر لاستعمال الغذاء، وتناول الدواء، والإيمان رغبة في
 الجنان، ويفر من الكفر رهبة من النيران، وبقي الحديث
 على ظاهره من غير تأويل يخل بالحديث، وكذلك القول
 في الرزق والدعاء حرفاً بحرف، فكل ذلك من القدر، إذ
 المقدرات دائرة مع الأسباب، ومرتبة عليها^(١).

ثم إنه يلزمهم مع التحكم، والإيهام بمذهب القدرة،
 والإخلال بمقصود الحديث أربعة معاذير أخرى:-

أ- مخالفة الأصل؛ إذ الأصل في الكلام الحقيقة لا
 المجاز، والتأويل في جوهره عبارة عن حمل اللفظ على
 معناه المجازي بدلاً عن معناه الحقيقي^(٢).

ب - مخالفة المعنى الظاهر المتبادر من الحديث؛ إذ
 الظاهر أن المراد بالزيادة الموعودة في الحديث زيادة
 الأعمار والأرزاق زيادة حقيقية، ولهذا أطرد التعبير عنها
 في موارد الاستعمال بما يدل على المعنى الحقيقي؛ كالوعد

(١) الفروق للقراخي [بتصرف يسير] ١/١٤٨، وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٤/٤٩٠.

(٢) انظر: مختصر الصواعق الموصلي ص ٣٢٢، الإمام ابن تيمية وقضية التأويل ص ٣٠٢.

بالزيادة في الرِّزْق، أو التوسعة فيه، أو بسطه، أو إثراؤه، أو
إثماره، أو إنعاؤه، أو إجراؤه، أو نفي الفقر عن الواصل، أو
حرمان الرجل من الرِّزْق بذنبه. وهكذا الشأن في الأجل؛
كالوعد بزيادة العمر، أو مدّه، أو تأخيرهِ، أو عمارة الديار،
أو كثرة عدد الأهل^(١). وهذه العبارات كلّها ظاهرة بل
قاطعة في الدلالة على المعنى الحقيقي وإرادته.

ج - سوء الظنّ بهذه الأحاديث والروايات، واعتقاد
أنّها تدلّ على ما يخالف القواطع العقلية والآيات القرآنية؛
إذ إجراؤها على ظاهرها يستلزم في نظرهم انقلاب العلم
جهلاً، وتجويز تأخّر الأجل عند مجيئه!

د - تكذيب الحديث والجنابة على مدلوله؛ إذ إنّ آية
المجاز صَحّة نفيه، ولو كان الوعد بالزيادة مجازاً لصحّ أن
يقال: إنّ صلة الرّحم لا تزيد في العمر والرِّزْق. وهذا
تكذيب صريح للأحاديث!

كما أنّ تفسير الزيادة الموعودة بالبركة جنابة على
دلالة النصّ؛ إذ لا دلالة على المعنى الذي عيّنوه من كتاب
ولا سنة، ولو أراد النبي ﷺ لبيّن القرائن الدالة عليه؛ إذ
يستحيل أن يكون هو المراد من غير قرينة في اللفظ تدلّ
عليه اليقينة^(٢).

(١) انظر: الترغيب والترهيب للمنذري ٢/٢١٧، ٢٢٤-٢٢٧، ٢٤٢، ٢٤٣. مجمع الزوائد
للهيتمي ٨/١٣٩، ١٤٠، ١٥٤-١٥٧، ١٩٧، سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ١/٤٩٧،

ج ٢٣٦.
(٢) انظر: الرسالة التدمرية لابن تيمية ص ٧٩ - ٨٢. مختصر الصواعق للموصلي ص ٢٢٢، ٢٢٦.

٣ - أن إجراء أدلة المحو في المقادير على ظاهرها لا يعارض قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْذِنُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، لأن الآية مقيدة بمجيء الأجل؛ فإذا حضر الأجل فإنه لا يتقدم ولا يتأخر، وقبل حضوره يمكن تأخيرته بالبر والصلة وما يجري مجراها، وقد جمع الله الأمرين كليهما في قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَأَتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا﴾ (٢) يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾ [نوح: ٢، ٤]. وأيضاً فإن القول بموجب أدلة المحو لا يناقض العلم الأزلي، ولا يعارض أدلة الفراغ من كتابة المقادير؛ لأن المحو في الكتابة لا في العلم، وأدلة الفراغ من كتابة المقادير محمولة على التقدير السابق والكتابة الأولى، وأما أدلة المحو والإثبات فإنها محمولة على التقدير اللاحق ليلة القدر، وبعدما تستقر النطفة في الرحم أول الأربعين الثانية. وفي الطريق التالي مزيد إيضاح لهذا المعنى.

الجمع بين العمومات المتعارضة

يرتكز هذا الطريق على أساس أن إجراء عمومات المحو والإثبات على ظاهرها، والقول بموجبها حقيقة لا يناقض عمومات العلم السابق؛ لأن المحو والإثبات في الكتابة لا في العلم؛ فما في علم الله لا يتقدم ولا يتأخر، ولا يتغير ولا يتبدل، ولا يبدو له ما لم يكن عالمًا من قبل،

ولو كان غير ذلك لوجب التمثيل ضرورة؛ إذ البدء من خصائص المخلوقات^(١). وقد رأى بعض أهل العلم في قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعْدَهُ أَمْ الْكِتَابُ﴾ [الرعد: ٣٩] دليلاً على إثبات المحو في الكتابة دون العلم؛ بناء على تفسير أم الكتاب بالعلم؛ لأنه أصل المقادير كتابةً وإيجاداً، فلا يقدر شيء ولا يقضى إلا على وفق ما سبق في علم الله أزلاً^(٢). وفي هذا التفسير نظر؛ إذ الصحيح تفسير أم الكتاب باللوح المحفوظ؛ لأنه أصل ما يكتب في صحف الملائكة^(٣)، ولكن بناء المقادير على العلم أصل مقطوع بصحته، وهو أصل كلي يعم كل شيء بما في ذلك الأسباب والمسببات؛ ولهذا فهم أهل العلم أسباب المحو في المقادير على نحو لا يناقض العلم السابق؛ يقول ابن حزم: ((وَأَمَّا قول رسول الله ﷺ: ((مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنْسَأَ فِي أَجَلِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ))^(٤)، فصحيح موافق للقرآن ولما توجبه المشاهدة، وإنما معناه: أَنَّ الله تعالى لم يزل يعلم أَنَّ زَيْدًا سَيَصِلُ رَحِمَهُ، وَأَنَّ ذَلِكَ سَبَبٌ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ مِنَ الْعُمَرِ كَذَا وَكَذَا، وَهَكَذَا كُلُّ أَجَلٍ فِي الدُّنْيَا، لِأَنَّ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ سَيَعْمَرُ كَذَا وَكَذَا مِنْ

(١) انظر: الفصل لابن حزم ١٢٠/٣، تفسير القرطبي ٩/٣٢٢، ٣٢٣. مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤٩٢/٤، فتح الباري لابن حجر ١٦/٤١٦، ١١/٤٨٨، ٤٨٩.

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ١٦/٢١٤، فتح الباري لابن حجر ١٠/٤١٦، روح المعاني للألوسي ١٢/١٧٠.

(٣) انظر: روح المعاني ١٢/١٧٠.

(٤) تقدم تخريجه: انظر: ص ٣٦.

الدَّهْرَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ عَلِمَ وَقَدَّرَ أَنَّهُ سَيَغْذِي بِالطَّعَامِ
وَالشَّرَابِ، وَيَتَنَفَّسُ بِالْهَوَاءِ، وَيَسْلَمُ مِنَ الْآفَاتِ الْقَاتِلَةِ تِلْكَ
الْمُدَّةَ، وَيَكُونُ سَبَبًا إِلَى بُلُوغِهِ تِلْكَ الْمُدَّةَ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْ
اسْتِيفَائِهَا، وَالسَّبَبُ وَالْمُسَبَّبُ كُلُّ ذَلِكَ قَدْ سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ
تَعَالَى كَمَا هُوَ لَا يَبْدُلُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا يُنْدِلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ وَمَا
أَنَا بِظَلَامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٦] ، وَلَوْ كَانَ عَلَى غَيْرِ هَذَا لَوَجِبَ الْبَدَاءُ
ضَرُورَةً، وَلَكِنْ غَيْرِ عَلِيمٍ بِمَا يَكُونُ، مَتَشَكِّكًا فِيهِ أَيْ كَيْفَ يَكُونُ أَمْ
لَا يَكُونُ، أَوْ جَاهِلًا بِهِ جَمْلَةً، وَهَذِهِ صِفَةُ الْمَخْلُوقِينَ لَا صِفَةُ
الْخَالِقِ تَعَالَى. وَهَذَا كُفْرٌ فِيمَنْ قَالَ بِهِ^(١).

وَكَذَلِكَ فَإِنَّ إِثْبَاتَ الْمَحْوِ فِي الْكِتَابَةِ لَا يَعَارِضُ عُمُومَاتِ
الْفَرَاغِ مِنْ كِتَابَةِ الْمَقَادِيرِ؛ لِأَنَّ أَدْلَةَ الْفَرَاغِ مِنَ الْمَقَادِيرِ
مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّقْدِيرِ السَّابِقِ؛ وَهُوَ كِتَابَةُ مَقَادِيرِ الْخَلَائِقِ
فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ وَفَقَ عِلْمُ اللَّهِ الْأَزَلِيِّ، وَأَدْلَةُ الْمَحْوِ فِي
الْمَقَادِيرِ مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّقْدِيرِ الْلاحِقِ؛ وَهُوَ التَّقْدِيرُ الْعَمْرِيُّ
فِي الرَّحْمِ، أَوْ الْحَوْلِيِّ لَيْلَةِ الْقَدَرِ^(٢)؛ يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ:
((هُمَا كِتَابَانِ سِوَى أَمِّ الْكِتَابِ يَمْحُو اللَّهُ مِنْهُمَا مَا يَشَاءُ
وَيُثَبِّتُ))^(٣)، وَقَالَ عِكْرَمَةُ: ((الْكِتَابُ كِتَابَانِ، كِتَابٌ يَمْحُو اللَّهُ
مِنْهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أَمُّ الْكِتَابِ))^(٤)، وَقَالَ مُجَاهِدٌ:

(١) الفصل ٣/ ١٢٠. وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥١٦/٨، ٥١٧، شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ص ٩٢، قطر الولي للشوكاني ص ٥١.

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر ٤٨٩/١١.

(٣) تفسير القرطبي ٣٢٩/٩.

(٤) تفسير الطبري ١٦٧/١٣، وانظر: تفسير ابن كثير ٥٢٠/٢، الدر المنثور للسيوطي ٦٥/٤.

((يقضى في ليلة القدر ما يكون في السنة من رزق أو مصيبة ثم يقدم ما يشاء ويؤخر، فأما كتاب السعادة والشقاوة فهو ثابت لا يغير))^(١).

وذهب كثير من أهل العلم إلى التوفيق بين أدلة الفراغ من الكتابة والمحو فيها من جهة التفريق بين القضاء المبرم والمعلق؛ فalcضاء المبرم أو الثابت لا يدخله محو، بخلاف المعلق فإنه يدخله المحو حتى لو كان في اللوح المحفوظ. ولا يلزم من ذلك معارضة لما ثبت من الفراغ من المقادير؛ لأن المحو من جملة ما سبق به قضاء الرب تعالى؛ فلا يحو إلا ما سبق في علمه وقضائه محو^(٢)، يقول القرطبي: ((العقيدة أنه لا تبديل لقضاء الله، وهذا المحو والإثبات مما سبق به القضاء.. ومن القضاء ما يكون واقعاً محتوماً، وهو الثابت، ومنه ما يكون مصروفاً بأسباب، وهو المحو))^(٣)، ويقول ابن حجر: ((قد يقضى على المرء بالبلاء مثلاً ويقضى أنه إذا دعا كشف، فalcضاء محتمل للدافع والمدفوع))^(٤).

والقدر المعلق لا يستلزم البداء، أو يشعر بتطرق الشك إلى علم الله تعالى؛ لأن التعليق يرجع إلى علم الملائكة لا

(١) تفسير الطبري ١٠٩/٢٥ .

(٢) انظر: تفسير الرازي ٦٥/١٩ ، ٦٦ ، تفسير الخازن ٢٨/٢ ، فتح القدير للشوكاني ٨٨/٢ .

(٣) تفسير القرطبي ٢٣٢/٩ .

(٤) فتح الباري ١٤٩/١١ .

إلى علم الله تعالى، كأن يكتب في صحف الملائكة أو اللوح إن عمر فلان مائة سنة إن وصل رحمه، وستون إن قطعها، فيعلم الملك هذا القدر المعلق، وقد سبق في علم الله تعالى أنه يصل أو يقطع، يقول ابن الملك: ((الأمور قد تكتب في اللوح متوقفة على الشروط، كما يكتب إن وصل فلان رحمه فعمره سبعون سنة وإلا فخمسون... ولكن هذا بالنسبة إلى ما يظهر للملائكة في اللوح المحفوظ لا بالنسبة إلى علم الله الأزلي، إذ لا محو فيه ولا زيادة))^(١).

وسلك بعض أهل العلم في الجمع مسلکاً ثالثاً؛ فقالوا: إنَّ عمومات أدلة الفراغ من كتابة المقادير من العام المخصوص؛ أي أنَّها مخصصة بما ورد من أدلة المحو فيما كتب من المقادير، يقول الشوكاني: ((أحاديث سبق المقادير؛ كحديث حذيفة بن أسيد الغفاري، وحديث أم حبيبة زوج النبي ﷺ ونظائرها^(٢) مخصصة بما ورد من قبول الدعاء، وأنه يعتلج هو والقضاء، وبما ورد في صلة الرحم: أنها تزيد في العمر، فلا معارضة بين الأدلة))^(٣)، أي أنه يحمل أحاديث الفراغ من القضاء على عدم تسبب العبد بأسباب الخير أو الشر، ويحمل الأحاديث الأخرى على وقوع

(١) مبارق الأزهاري لابن الملك ٥٢/١، وانظر: شرح صحيح مسلم للقرطبي ١١٤/١٦، ٢١٢، فتح الباري لابن حجر ٤١٦/١.

(٢) تقدم ذكر هذه الأحاديث وتخريجها. انظر: ص ٢٢ - ٢٥.

(٣) فتح القدير للشوكاني ٢٤٤/٤ [بتصرف].

التسبب من العبد بأسباب الخير، أو التسبب بأسباب الشر^(١). وليس في هذا الجمع خلف لما وقع في الأزل، ولا مخالفة لما تقدم العلم به؛ لأن هذا من الأسباب التي ربط الله مسبباتها بها، وعلمها قبل أن تكون، فعلمه على كل تقدير أزلي في الأسباب والمسببات^(٢).

وذكر بعض المفسرين في دفع التعارض بين أدلة الفراغ من الكتابة والمحو فيها وجهاً رابعاً محصّله أن أدلة الفراغ من المقادير من العام المراد به الخصوص^(٣)؛ فالأقلام إنما رفعت عما هو مطابق لعلم الله أزلاً دون غيره، يقول الصاوي: ((ما مشى عليه المفسر من أن الصّحف واللوح المحفوظ يقع فيها التغيير والتبديل، والمراد بأم الكتاب علم الله المتعلق بالأشياء أزلاً هو أحد تفسيرين. إن قلت يرد على هذا ما ورد أن الله لما خلق اللوح والقلم، وأمر بكتابة ما كان وما يكون وما هو كائن قال: رفعت الأقلام، وجفّت الصّحف. أوجب بأن المراد: رفعت الأقلام عما هو مطابق لعلم الله))^(٤).

والقول الأول المأثور عن أئمة السلف، كابن عباس

(١) انظر: فطر الولي للشوكاني ص ٥٠٩.

(٢) المرجع السابق ص ٥١٠.

(٣) إطلاق العام وإرادة الخصوص وارد في كثير من النصوص: كقوله ﷺ في محاجة آدم وموسى (اعطاك علم كل شيء)، والمراد به كتابه وما يتعلق به. وليس المراد عمومته: لأنه قد أقر الخضر على قوله: (إني على علم لا تعلمه). انظر: فتح الباري لابن حجر ٥١٢/١١

(٤) حاشية الصاوي على الجلالين ٣٤٤/٢.

وعكرمة ومجاهد أصح الأقوال؛ إذ سائر الأقوال وإن كانت محررة وفق القواعد المعتبرة في درء التعارض بين النصوص إلا أنها تتضمن إثبات المحو في اللوح المحفوظ، وهو قول مرجوح، ليس مع القائلين به دليل مسلم، وعلى هذا فإن أدلة الفراغ من المقادير محمولة على التقدير السابق، وأدلة النسخ والمحو فيها محمولة على التقدير اللاحق؛ فمن سبق في علم الله وفيما كتبه قلمه سعاده، أو طول عمره، أو كثرة رزقه ألهمه أسباب ذلك، ووفقه لفعله، وإلا خذله وحرمه، والتوفيق والخذلان بيد الله وحده، وكلّ ميسر لما خلق له، ولكن هذا لا يمنع العمل ويوجب الاتكال؛ لأنّ القدر يجري على الخلق بالأسباب، والعبد إنّما ينال ما قدر له في أمّ الكتاب بما أقدر عليه من الأسباب، وكلّما ازداد العبد اجتهاداً في تحصيل الأسباب كان حصول المقدور أدنى إليه^(١). وهذه الأسباب تتدافع وتتقابل فأيّهما غلب كان التأثير له؛ فأسباب الشرّ تدفعها العبادات التي تقوي ما انعقد سببه من الخير، وتدفع أو تضعف ما انعقد سببه من الشرّ، والضدّ بالضدّ، وهذا ما جاءت به الرّسل، ودلّ عليه الحسّ والعقل والفطرة؛ يقول ابن القيم: ((النّاس لهم في الأسباب ثلاث طرق: إبطالها بالكلية، وإثباتها على وجه لا يتغيّر، ولا يقبل سلب سببيتها،

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن قيمية ٨/٥٤٠، ٥٤١، شفاء العليل لابن القيم ص ٢٦.

ولا معارضتها بمثلها أو أقوى منها، كما يقول الطبائعية، والمنجمون، والذهريّة، والثالث ما جاءت به الرّسل، ودلّ عليه الحسن والعقل والفطرة إثباتها أسباباً وجواز بل وقوع سلب سببيّتها عنها إذا شاء الله، ودفعها بأمور أخرى نظيرها، أو أقوى منها، مع بقاء مقتضى السببيّة فيها، كما تصرف كثير من أسباب الشرّ بالتوكّل والدعاء والصدقة والذكر والاستغفار والعقّ والصّلة، وتصرف كثير من أسباب الخير بعد انعقادها بضدّ ذلك^(١).

(١) أعلام الموقعين لابن القيم ٢/٢٦٦، وانظر: منهاج السنّة النبويّة لابن قيمية ٥/٤٤٥، ٤٤٦.

المطلب الرابع

كيفية المحو والإثبات في المقادير

أصل المحو يدلّ على إذهاب الشيء وإزالة أثره؛ يقال: محت الريح السحاب إذا أذهبتّه، وتسمّى ريح الشمال محوه، لأنها تذهب السحاب وتزيل الأثر، ويقال: محوت الكتاب أمحوه محوًا وهو محوٌ إذا ذهب أثر الكتابة وزال. وضدّ المحو الإثبات، يقال: أثبت الشيء إذا أقرّه وأدامه وأبقاه؛ قولاً أو فعلاً أو حكماً^(١).

والمحو يضاف إلى الربّ وإلى العبد؛ فإذا أضيف إلى الربّ كان ذلك دليلاً على أنّه من صفات الربّ الفعلية اللاتقة بجلاله وكماله، قال تعالى: ﴿فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ١٢]، وقال: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [الشورى: ٢٤]، وقال: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٢٩]، فالمحو في المقادير من صفات الربّ اللاتقة به، وهو على معناه المفهوم لغةً، والله أعلم بكيفيته، يقول النووي: ((قال العلماء: وكتاب الله ولوحه وقلمه والصّحف المذكورة في الأحاديث كلّ ذلك ممّا يجب الإيمان به، وأمّا كيفية ذلك وصفته فعلمها إلى الله تعالى، ولا يحيطون بشيء من علمه إلّا بما شاء))^(٢).

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ١/٣٩٩، ٥/٢٠٢، المفردات للراغب من ٧٨، ٤٦٤، المعجم الوسيط، من ٩٢، ٨٥٦.

(٢) شرح صحيح مسلم ١٦/١٩٨، وانظر: فتح الباري ٩/١١٩، ١١/٤٩١.

والظَّاهِر أَنَّ مَا يَفْعَلُهُ الرَّبُّ مِنَ الْمَحْوِ هُوَ مَا يَكُونُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : ((إِنَّ لِلَّهِ لَوْحًا مَحْفُوظًا، مَسِيرَةَ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، مِنْ دَرَّةٍ بَيضاء، لَهُ دِفْتَانٌ مِنْ يَاقُوتٍ، وَالدِفْتَانُ لَوْحَانِ، لِلَّهِ كُلَّ يَوْمٍ ثَلَاثٌ وَسِتُّونَ لِحْظَةً، يَمْحُو مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أَمُّ الْكِتَابِ))^(١)، وَرَوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَرْفُوعًا : ((إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْزِلُ فِي ثَلَاثِ سَاعَاتٍ يَبْقِيْنَ مِنَ اللَّيْلِ، فَيَفْتَحُ الذِّكْرَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى مِنْهَا، يَنْظُرُ فِي الذِّكْرِ الَّذِي لَا يَنْظُرُ فِيهِ أَحَدٌ غَيْرُهُ، فَيَمْحُو مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ))^(٢).

وَأَمَّا مَا يَكُونُ مِنَ الْمَحْوِ فِيمَا عَدَا اللَّوْحَ مِنْ كُتُبِ الْمَقَادِيرِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ كُتِبَ الْمَقَادِيرِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَإِسْنَادُهُ إِلَى الرَّبِّ بِاعْتِبَارِهِ مَقْدَرَهُ وَالْأَمْرَ بِهِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي صِفَتِهِ عَلَى عِدَّةِ أَقْوَالٍ:-

١- أَنَّ الْمَحْوَ وَالْإِثْبَاتَ عَلَى حَقِيقَتِهِمَا، وَيَكُونُ ذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ التَّدَاخُلِ بَيْنَ أَجْلِ الدُّنْيَا وَأَجْلِ الْبَرَزَخِ، يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : ((لِكُلِّ أَحَدٍ أَجْلَانِ؛ أَجْلٌ مِنَ الْوِلَادَةِ إِلَى الْمَوْتِ، وَأَجْلٌ مِنَ الْمَوْتِ إِلَى الْبَعْثِ، فَإِنْ كَانَ بَرًّا تَقِيًّا وَصُولًا لِلرَّحْمِ زِيدَ لَهُ مِنْ أَجْلِ الْبَعْثِ فِي أَجْلِ الْعَمْرِ، وَإِنْ كَانَ فَاجِرًا قَاطِعًا لِلرَّحْمِ نَقَصَ مِنْ أَجْلِ الْعَمْرِ وَزِيدَ فِي

(١) الدر المنثور للسيوطي ٦/٤٠٦. قال الأرئؤوط: سنده حسن. انظر: تخریج الطحاویة ص ٢٢٢ .

(٢) الدر المنثور ٦/٤٠٦. وهو حديث ضعیف . انظر: مجمع الزوائد ١٠/٤١٥ .

أجل البعث^(١). يقول القرطبي: ((هذه زيادة في نفس العمر وذات الأجل على ظاهر اللفظ في اختيار حبر الأمة^(٢))).

وهذا القول مبني على تفسير الأجلين في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢]، فقد فسر الأجل الأول بمدة البقاء في الدنيا، وفسر الآخر بمدة البقاء في البرزخ، وهو خلاف المشهور؛ إذ المشهور تفسير الأجل الأول بالموت، والثاني بوقت مجيء الساعة. وهو أكثر الأقوال ملائمة لسياق الآية وسباقها، ولمعنى الأجل لغةً، وأكثرها مناسبة لقيد الإضافة في الأجل الثاني، وهذا قول جمهور المفسرين، وابن عباس في رواية ثانية.

٢ - أن المحو والزيادة والتقصان تكون باعتبار التركيب لا باعتبار المكتوب؛ قاله يكتب أجل عبده عنده مائة مثلاً، ويجعل تركيبه لتعمير ثمانين، فإذا وصل رحمه زاد في ذلك التركيب، ووصل النقص فعاش عشرين أخرى حتى يبلغ المائة، وهو الأجل المحتوم. وهو وجه ذكره ابن قتيبة^(٣).

وهذا القول يؤول إلى نفي المحو في كتب المقادير، لأنه يثبت المحو باعتبار التركيب الجسدي لا باعتبار المكتوب القدري، وهو خلاف النصوص، إذ المحو والإثبات متعلق

(١) تقدم توثيقه . انظر: ص ٦٠ .

(٢) تفسير القرطبي ٣٣١/٩ .

(٣) انظر: تاويل مختلف الحديث ص ١٢٧ .

بمرتبة الكتابة، فلا يجوز رده إلى غيرها.

٢ - أن المحو والإثبات يكون باعتبار حصول بعض المكتوب دون بعض؛ فإن الملائكة تكتب الأقدار معلقة؛ أي مقيدة بالشروط، كأن يكتب: إن وصل رحمه فعمره سبعون وإلا فخمسون، ونحو ذلك، يقول الطحاوي: ((يحتمل أن يكون الله عز وجل إذا أراد أن يخلق النّسمة جعل أجلها إن برت كذا، وإن لم تبر كذا لما هو دون ذلك، وإن كان منها الدعاء رده عنها كذا، وإن لم يكن منها الدعاء نزل بها كذا، وإن عملت كذا حرمت كذا، وإن لم تعمله رزقت كذا، ويكون ذلك مما يثبت في الصحيفة التي لا يزداد على ما فيها ولا ينقص منه))^(١).

وهذا التعليق لا دليل عليه من كتاب ولا سنة، وإنما هو مجرد احتمال كما نص على ذلك الطحاوي، وهو مخالف لعمومات الفراغ من كتابة المقادير؛ فإنها صرحت بكتابة الأرزاق والآجال والأعمال والمآل بصيغة الجزم، ولو كان ثمت تعليق لذكر ولو في بعض الطرق؛ إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، وهو مخالف أيضاً لعمومات المحو في المقادير؛ إذ حقيقة هذا القول نفي المحو كلية، وإرجاع الأمر إلى مجرد وقوع بعض المكتوب في الصحيفة

(١) شرح مشكل الآثار للطحاوي ٨/٨٢، وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥١٧/٨، فتح الباري لابن حجر ٢٠٢/٤، مبارق الأزهري لابن الملك ٥٢/١.

دون بعض.

٤ - أن المحو والإثبات على ظاهرهما ومعناهما
المفهوم لغة؛ فالله يحو من الأقدار ما يشاء حتى تكون
كالعدم، ويثبت منها ما يشاء فيجري فيه قضاؤه على
حسب ما تقتضيه مشيئته وحكمته. ولا مناقضة في ذلك
لعلم الله أزلاً؛ لأن الله يعلم ما كتبه للعبد وما يزيده بعد
ذلك والملائكة لا علم لهم إلا ما علمهم الله. وهذا أظهر
الأقوال، وهو المفهوم من النصوص ومن كلام السلف؛ كقول
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يطوف بالكعبة: ((اللهم إن كنت
كتبتني في أهل السعادة فأثبتني فيها، وإن كنت كتبت عليَّ
الذنوب والشقوة فأمحني وأثبتني في أهل السعادة؛ فإنك
تمحو ما تشاء وتثبت وعندك أم الكتاب))، ويؤثر مثله عن
ابن مسعود وأبي وائل شقيق بن سلمة وغيرهم ^(١).

(١) انظر: تفسير الطبري ١٢/١٦٧، ١٦٨، مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٤/٤٩٠، ٤٩١، فتح
القيدر للشوكاني ٨٨/٣.

المطلب الخامس

محل المحو والإثبات في المقادير

استحالة المحو في العلم الأزلي

تضافرت التصوص في الدلالة على علم الله تعالى، وإحاطته بكل شيء علماً، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وقال: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً﴾ [الطلاق: ١٢]، وقال: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقال: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ ۝٨ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ۝٩ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾ [الرعد: ٨ - ١٠].

وتفرد الربّ بالعلم التام المحيط بكل شيء أزلاً وأبداً يدلّ على تنزيه الربّ عن كلّ ما يضاد علمه التام بوجه من الوجوه؛ إذ كلّ ما يضاد ما ثبت بالسمع من صفات الكمال فإنّ السمع ينفيه، كما ينفي عنه المثل والكفاء، لأنّ إثبات الشيء نقي لصدّه ولما يستلزم صدّه سمعاً وعقلاً^(١). ومما يضادّ العلم التام البداء؛ وهو ظهور العلم بعد خفائه، أي أن يعلم الربّ شيئاً ثمّ يظهر له أنّه خلاف ما علمه، يقول

(٢٢٦) انظر : الرسالة التدمرية لابن تيمية ص ١٢٩ .

الفيروزآبادي: ((بدا له في الأمر بدواً، وبداءً، وبداءةً، نشأ له فيه رأي))^(١). واستحالة البداء تعني استحالة المحو والإثبات في علم الله تعالى؛ لأن ما في علمه من تقدير الأشياء أزلاً لو تبدل أو تقدّم أو تأخّر لكان بداءً، وهو محال سمعاً وعقلاً؛ ولهذا أجمع المسلمون على تنزيه الربّ عن البداء إلاّ من شذّ من الشيعة؛ فقد زعمت السبئية أنّ الله تبدو له البدوات^(٢)، وقالت الكيسانية بجميع فرقها بالبداء^(٣)، وكذلك الشيعة الاثني عشرية، فإنهم يعتقدونه، ويزعمون: أنّه ما عبد الله وعظّم بمثل البداء، وأنّه ما بعث نبيّ قطّ إلاّ وفي شريعته الإقرار لله بالبداء^(٤).

وقد تعلق القائلون بالبداء، ودخول المحو والإثبات في علم الله تعالى بأربعة أدلة:

١ - قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]، وأوّل من استدلّ بها المختار بن أبي عبيد النّقيّ؛ فقد وعد نخبة عسكره بالظّفر على جيش مصعب بن الزّبير، فهزموه، وقتل كثير منهم، وعادت إليه فلولهم فقالوا: أين الظّفر الذي وعدتنا؟ فقال المختار: إنّ الله

(١) القاموس المحيط، ٢٠٤/٤. وانظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٢١٢/١. المعجم الوسيط، ص ٤٥، وانظر أيضاً: تفسير الرازي ٦٦/١٩، تفسير الخازن ٢٨/٤.

(٢) انظر: التشبيه والردّ للملطي ص ٣٠.

(٣) انظر: الفرق بين الفرق للبيهقي ص ٣٨.

(٤) انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية للدكتور ناصر القفاري ٩٢٧/٢، ٩٢٨. وهي أطروحة علمية موثقة من كتب الإمامية المعتمدة: كالکافي للكليني، والاعتقادات لابن بابويه، وبحار الأنوار للمجلسي.

تعالى كان قد وعدني ذلك، لكنّه بدا له، وتلا الآية مستدلاً بها على فريته^(١). وقد تابعه في الاستدلال بالآية شيوخ الرافضة؛ ووضّعوا روايات في ذلك أسندوها لبعض علماء آل البيت لتحظى بالقبول عند الأتباع^(٢).

وهذا الاستدلال باطل قطعاً؛ لأنّ المحو في الكتابة لا في العلم؛ لقوله: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾، أي أصله الذي لا يبدل، وهو العلم الأزلي أو اللوح المطابق له على الخلاف بين المفسرين؛ أي وعنده المرجع الثابت الذي لا محو فيه ولا إثبات، وإنّما يقع المحو والإثبات على وفقه^(٣).

٢ - أنّه ثبت في الأحاديث أنّ صلة الرّحم تزيد في العمر، وفي هذا دلالة على البداء؛ قاله متى بدا له من عبد صلة لرحمه زاد في عمره، ومتى بدا له منه قطيعة لها نقص من عمره^(٤).

وهذا الاستدلال باطل أيضاً؛ لأنّ صلة الرّحم سبب لطول العمر، والسبب والمسبّب كلاهما بقدر الله وعلمه السّابق، يقول الشّوكاني: ((هذا من الأسباب التي ربط الله مسبّباتها بها، وعلمها قبل أن تكون، فعلمه على كلّ تقدير

(١) انظر: الفرق بين البغدادي ص ٥٠ - ٥٣.

(٢) انظر: أصول الشّيعة الإمامية للقفاري ٩٤٠/٢، تفسير الرّازي ٦٦/١٩، تفسير الخازن ٢٨/٤.

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر ٤١٦/١، روح المعاني للألوسي ١٧٠/١٣، مناهل العرفان للزرقاني ٧٥، ٧٤/٢.

(٤) انظر: أصول مذهب الشّيعة الإمامية ٩٤٦/٢.

أزليّ في المسيّبات والأسباب))^(١).

٢ - أنّ النسخ جائز عقلاً وواقع سمعاً بإجماع من يعتدّ به من المسلمين، والنسخ ضرب من البداء؛ إذ لولا ظهور مصلحة كانت خافية ما نسخ الله أحكامه، ولا يدلّ تعاليمه^(٢).

وهذا باطل أيضاً؛ لأنّ الله يعلم الناسخ والمنسوخ أزلاً، ولا يبدّل أحكامه لظهور مصالح كانت خافية عليه، وإنّما يفعل ذلك ابتلاءً للعباد؛ ليعلم من يتّبع الرّسول ممّن ينقلب على عقبيه، ويفعله أيضاً رعاية لمصالحهم؛ فيشرع الحكم وقت أن يكون مصلحة لعباده، ثمّ يرفعه إذا صار مفسدة لهم، لاختلاف المصالح باختلاف الأزمان والأحوال^(٣).

٤- أنّ الروايات عن الأئمة من آل البيت متظاهرة في إثبات البداء، وهم معصومون عصمة مطلقة، فتكون أقوالهم حجةً يجب القول بمقتضاها؛ فقد زعموا أنّ عليّ بن الحسين كان يقول: ((لولا البداء لحدّثكم بما هو كائن إلى يوم القيامة))، ونسبوا لجعفر الصّديق قوله: ((ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني))، وذكروا عن موسى بن جعفر أنّه قال: ((البداء ديننا ودين آبائنا في

(١) قطر الولي للشوكاني ص ٥١٠، وانظر: شرح الطحاوية ص ٩٢.

(٢) انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية للقاري ٩٤٥/٢، مناهل العرفان للزرقاني ٧٢/٢.

(٣) انظر: التبصرة في أصول الفقه للشيرازي ص ٢٥٢، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٢٢/٢، شرح مختصر الروضة للطوفي ٢٦٦/٢، مناهل العرفان للزرقاني ٧٢/٢، ٢٧٤.

الجاهلية))^(١). وقد كان لهذه الروايات أكبر الأثر في شيوع القول بالبداء بين الرافضة، وقد استغلها شيوخهم لتصحيح ما يزعمونه من أن الأئمة يعلمون الغيب، ويخبرون بالحوادث المستقبلية، فإذا نسبوا إلى الأئمة من آل البيت وعداً لم يتحقق، أو خبراً جاء الواقع بخلافه قالوا: إن الله قد بدا له ما اقتضى خلف وعده، وتغير خبره^(٢).

وقد ذكر أهل العلم أن هذه الروايات أكاذيب ومفتريات على الأئمة من آل البيت؛ إذ هي خلاف القرآن والسنة وإجماع السلف، وخلاف المأثور عنهم؛ فقد كانوا يتبرؤون من معرفة المغيبات، وينكرون البداء، ويرمون من قاله بالخزي؛ ولكن الرافضة لا يرفعون بذلك رأساً، رغم أن هذه الروايات موجودة في كتبهم؛ لأنهم يزعمون أن الأئمة إنما اعتذروا عن الإخبار بالمغيبات خشية البداء، لا لأنهم لا يعلمونها^(٣).

وعلى تقدير أن روايات البداء ثابتة فلا حجة فيها؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] فلم يأمرنا بالرد عند التنازع إلا لله والرسول، ولو كان للناس

(١) انظر: التوحيد لابن بابويه ص ٢٣٦، تفسير العياشي ٢/٢١٥، بحار الأنوار للمجلسي ١١٨/٤ [نقلًا عن أصول الشيعة ٢/٩٤١]، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢/١٢١.

(٢) انظر: أصول الشيعة الإمامية ٢/٩٤٠، ٩٤١.

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢/١٢٢، مناهل العرفان للزرقاني ٢/٧٥، أصول الشيعة الإمامية ٢/٩٤٧، ٩٥١.

معصوم غير الرسول لأمرهم بالردّ عليه؛ ولهذا اتفق أهل الحقّ على أنّ كلّ شخص يؤخذ من كلامه ويترك إلّا الرسول ﷺ لأنّه المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، وإثبات العصمة لغيره تضاهي المشاركة في النبوّة، فمن جعل بعد الرسول ﷺ معصوماً يجب الإيمان بكل ما يقوله فقد أعطاه معنى النبوّة وإن لم يعطه لفظها^(١).

المحو في اللوح المحفوظ

يختلف المراد بالمحو في اللوح المحفوظ بحسب ما يتعلّق به من مراتب القدر؛ فإن تعلّق بمرتبة المشيئة والخلق فإنّه واقع دون شكّ، ولا مجال للتّزاع فيه ، يقول ابن عباس -رضي الله عنهما-: ((إنّ لله لوحاً محفوظاً، مسيرة خمسمائة عام، من درّة بيضاء، له دفتان من ياقوت، والدفتان لوحان، لله كلّ يوم ثلاث وستون لحظة، يمحو ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب))^(٢)، ويقول الحسن: ((أجل بني آدم في كتاب، يمحو الله ما يشاء، من جاء أجله، ويثبت من لم يجيء أجله بعد، فهو يجري إلى أجله))^(٣)، ويقول: ((يمحو الله رزق هذا الميّت، ويثبت رزق هذا المخلوق الحي))^(٤). وهذا المحو كما هو ظاهر بمعنى التّقدير

(١) انظر: منهاج السنّة النّبويّة لابن تيمية ٢/٢٨١، ١٨٧/٦، ١٨٨.

(٢) الدر المنثور للسيوطي ٦٥/٤.

(٣) المرجع السابق ٦٨/٤.

(٤) المرجع السابق ٦٨/٤.

اليومي؛ وهو سوق المقادير إلى المواقيت، وإيجاد المقدّر وفق التقدير السابق، وهو المذكور في قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]؛ ولهذا ثبت في بعض طرق أثر ابن عباس السابق أنّه قال: ((ينظر فيه كلّ يوم ستين وثلاثمائة نظرة، يخلق بكلّ نظرة، ويحيي ويميت، ويعزّز ويذلّ، ويفعل ما يشاء))^(١)؛ ففسّر المحو المذكور أولاً بالتقدير اليومي^(٢).

وأما إن تعلّق المحو في اللوح بمرتبة الكتابة فهو محلّ خلاف ونظر بين العلماء؛ فمنهم من منعه، وقال: إنّ المحو والإثبات يقعان في صحف الملائكة فقط، وهو ظاهر المأثور عن ابن عباس ومجاهد، واختاره ابن حجر وابن سعدي وغيرهما^(٣).

وذهب فريق آخر إلى أنّ المحو والإثبات يقعان في اللوح المحفوظ، وهو ظاهر المأثور عن ابن مسعود، وقد اختاره السيوطي والشوكاني وغيرهما^(٤)، وذكره المازري والقرطبي وابن الملك ضمن الوجوه الممكنة في تفسير أدلّة المحو في المقادير دون قطع باختياره^(٥).

(١) مجمع الزوائد للهيتمي ١٩٤/٧.

(٢) انظر: شفاء العليل لابن القيم ص ٤٢، ٤٣.

(٣) انظر: تفسير الطبري ١٠٩/٢٥، تفسير القرطبي ٣٢٩/٩، تفسير ابن كثير ٥١٩/٢، ٥٢٠، فتح الباري لابن حجر ٤٨٨/١١، ٤٨٩، ٤٩١، شرح الطحاوي لابن أبي العز الحنفي ص ٩٤، الدر المنثور للسيوطي ٦٥/٤، ٦٧، حاشية الصاوي على الجلالين ٣٤٤/٢، تفسير السعدي ١١٦/٤، ١١٧.

(٤) انظر: تفسير الجلالين بحاشية الصاوي ٣٤٤/٢، فيض القدير للمناوي ١٩٩/٢، فتح القدير للشوكاني ٨٨/٣، روح المعاني للألوسي ١٦٩/١٢، [ملحوظة: محلّ الإحالة في تفسير الجلالين على القدر الذي فسره السيوطي على القول الصحيح. انظر: التفسير والمفسرون للذهبي ٢٣٤/١ - ٢٣٥].

(٥) انظر: تفسير القرطبي ٣٢٠/٩، شرح صحيح مسلم للنووي ١١٤/١٦، ٢١٣، مبارك الأزهري لابن الملك ٥٢/١.

وقد توقف بعض أهل العلم في هذه المسألة، فلم يقطع بوقوع المحو والإثبات في اللوح المحفوظ أو عدمه؛ لأن الأدلة محتملة، وغير صريحة في الدلالة على محل النزاع، يقول الصّاوي: ((ما في علم الله لا يقبل التغيير جزماً، وما في الصّحف يقبل التغيير جزماً، والخلاف في اللوح المحفوظ، والآية محتملة، والله أعلم بحقيقة الحال))^(١).

وقد استدلّ من رأى أنّ المحو والإثبات يقعان في اللوح المحفوظ بالأدلة الآتية^(٢):-

١- قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٢٩]، أي يمحو ما يشاء ممّا في الصّحف واللوح حتّى يكون كالعدم، ويثبت مكانه ما يشاء فيجري به قضاؤه وفق حكمته^(٣). وعلى هذا فالمراد بأُمّ الكتاب العلم، أي تقدير الأشياء في علم الله تعالى؛ لأنّ العلم أصل ما كتب من المقادير، يقول البغوي: ((سأل ابن عباس كعباً عن أمّ الكتاب، فقال: علم الله ما هو خالق وما خلقه عاملون))^(٤). وفي هذا الاستدلال نظر؛ لأنّ المراد بأُمّ الشّيء أصله،

(١) حاشية الصّاوي على الجلالين ٢/٢٤٤. وفي كلام ابن تيمية ما قد يشعر بتوقّفه في هذه المسألة. انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤٩٢/١٤.

(٢) سيكون التركيز هنا على أدلة القول الثّاني عرضاً ومناقشة، مراعاة للتناسب الموضوعي في البحث، وأما أدلة القول الأوّل فمحلّها الموضوع الثّاني، وهو المحو في صحف الملائكة.

(٣) انظر: تفسير الجلالين بحاشية الصّاوي ٢/٢٤٤، فتح القدير للشوكاني ٨٨/٢، قطر الولي للشوكاني ص ٥٠٢.

(٤) تفسير البغوي ٣/٣٢، وانظر: تفسير القرطبي ٩/٣٢٢، ٣٢٣، تفسير الخازن ٤/٢٩، تفسير ابن كثير ٧/٥٢٠، حاشية الصّاوي على الجلالين ٢/٢٤٤.

فالعرب تسمى كل ما يجري مجرى الأصل للشيء أمّا له، ومنه (أمّ الرأس) للدماغ، و (أمّ القرى) لمكة، فيكون المراد بأمّ الكتاب أصل جميع الكتب^(١)، وإذا كان الأمر كذلك فإنّ تفسير أمّ الكتاب باللوح المحفوظ أرجح من هذه الجهة؛ لأنّه أصل جميع الكائنات، وأصل جميع كتب الملائكة؛ فكلّ ما يكون في العالم مكتوب فيه قبل أن يكون، وكلّ ما تكتبه الملائكة فروع وشعب لما كتب في اللوح المحفوظ قبل خلق السمّوات والأرض بخمسين ألف سنة، فالملائكة الموكلون بالأرحام يؤمّرون بالذهاب إلى أمّ الكتاب فيجدون فيه قصّة النطفة المخلّقة^(٢)، والملائكة الذين في ديوان الأعمال يقابلون ما كتبه الحفظة على ما بأيدي الكتبة ممّا قد أبرز لهم من اللوح المحفوظ ليلة القدر فلا يزيد حرفاً ولا ينقص حرفاً^(٣)، ولهذا فسّر ابن عباس أمّ الكتاب باللوح المحفوظ، واختار قوله جمهور المفسّرين^(٤).

وقد بدا لي ما يدلّ على صحّة قول الجمهور لا مجرد رجحانه؛ فإنّ الله تعالى أطلق أمّ الكتاب على اللوح المحفوظ

(١) تفسير المفرد بالجمع بناءً على أنّ المراد بالكتاب الجنس فيكون شاملاً لجميع الكتب. انظر: حاشية الشهاب للخفاجي ٤٢٩/٥. وانظر في معنى أمّ الكتاب لغة: المفردات للراغب ص ٢٢، مختار الصحاح للرازي ص ٢٥، تفسير الرازي ٦٦/١٩.

(٢) انظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب ص ٤٧، ٤٨، فتح الباري لابن حجر ٤٨٢/١١. (٣) انظر: تفسير ابن كثير ١٥٢/٤.

(٤) انظر: تفسير الطبري ١٧١/١٣، تفسير البقوي ٢٢/٣، زاد المسير لابن الجوزي ٢٨٨/٤، ٢٣٩، تفسير الخازن ٢٩/٤، التسهيل لابن جزي ٤٠٧/١، تفسير ابن كثير ٥٢٠/٢، تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب ٤٢٩/٥، روح المعاني للألوسي ١٧٠/١٣.

في موضع لا يحتمل التفسير بغيره، قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤]؛ أي أن القرآن مثبت عند الله في أم الكتاب، وهو اللوح المحفوظ قطعاً، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَكْتُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨]، وقوله: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿٦٦﴾ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٦٦، ٦٧]، يقول ابن كثير: ((بين شرفه في الملأ الأعلى ليشرفه ويعظمه ويطيعه أهل الأرض فقال تعالى: (وإنه) أي القرآن (في أم الكتاب) أي اللوح المحفوظ، قاله ابن عباس- رضي الله عنهما- ومجاهد (لدينا) أي عندنا، قاله قتادة وغيره (لعليّ) أي ذو مكانة عظيمة وشرف وفضل قاله قتادة (حكيم) أي محكم، بريء من اللبس والزيف. وهذا كله تنبيه على شرفه وفضله))^(١).

٢ - قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١]، فعمر المعين يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويدون ذلك في اللوح المحفوظ؛ فيمحى منه النقص وتثبت الزيادة بدلاً عنه أو العكس^(٢).

وهذا الاستدلال ليس نصاً في محل النزاع؛ لأن

(١) تفسير ابن كثير ١٢٢/٤، وانظر: تفسير البقوي ١٢٢/٤، تفسير القرطبي ٦٢/١٦.

وقد استنبط بعض العلماء من الإخبار عن شرف القرآن وعظمته في الملأ الأعلى دليلاً على أن المحدث لا يمس المصحف: لأن الملائكة يحيطون بالصّحف المشتملة على القرآن في الملأ الأعلى فأهل الأرض أحق أن يقابلوه بالتعظيم والانقياد: لأنه نزل عليهم، وخطابه متوجه إليهم. انظر: تفسير ابن كثير ١٢٢/٤.

(٢) انظر: قطر الولي للشوكاني ص ٥٠٣، ٥٠٤، فتح القدير للشوكاني ٣٤٢/٤.

الكتاب المذكور في الآية مطلق، ولهذا أطلقه بعض أوائل المفسرين، كالسدي وعطاء بن أبي مسلم وغيرهما^(١)؛ فيحتمل أن يراد بالكتاب اللوح المحفوظ، كما يفهم من كلام ابن عباس^(٢)، ويحتمل أن يراد به الصحيفة كما يفهم من كلام مجاهد وسعيد بن جبير^(٣)، وكما يفهم مما فعله بعض العلماء من تفسير الآية بحديث حذيفة بن أسيد في كتابة المقادير أول الأربعين الثانية^(٤)، ولهذا الاحتمال جنح بعض المفسرين إلى ذكر القولين معاً دون ترجيح لأحدهما^(٥)، والقاعدة أن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال المساوي أو المقارب كسأه ثوب الإجمال وسقط به الاستدلال؛ إذ ليس حملة على أحد معنييه أولى من الآخر^(٦).

٣- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢]، فكل إنسان يكتب له في اللوح المحفوظ أجلان، أحدهما

(١) انظر: تفسير الطبري ١٢٢/٢٢، ١٢٣، الدر المنثور للسيوطي ٢٤٧/٥.

(٢) انظر: تفسير الطبري ١٢٢/٢٢، تفسير ابن كثير ٥٥٠/٢، الدر المنثور للسيوطي ٢٤٦/٥، روح المعاني للآلوسي ١٧٨/٢٢.

ويفهم من كلام الطبري وابن كثير أن المراد بالكتاب اللوح المحفوظ، وقد نص على ذلك صراحة ابن الجوزي وغيره، ولم يذكروا له غير هذا المعنى. انظر: زاد المسير لابن الجوزي ٤٨١/٢٦، التسهيل لابن جزي ١٧٢/٢، تفسير الجلالين بحاشية الصاوي ٢٨١/٢.

(٣) انظر: تفسير ابن كثير ٥٥٠/٢، الدر المنثور للسيوطي ٢٤٧/٥.

(٤) انظر: الدر المنثور للسيوطي ٢٤٧/٥، فتح القدير للشوكاني ٢٤٤/٤، روح المعاني للآلوسي ١٧٩، ١٧٨/٢٢.

(٥) انظر: تفسير التيسفي ٣٣٦/٢، تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب ٥٧٨/٧، تفسير أبي السموء ٣٦٥/٤، روح المعاني للآلوسي ١٧٨/٢٢.

(٦) انظر: الفروق للقرافي ٨٧/٢، ٨٨، نهاية السؤل للإسنوي ٣٧٠/٢، ٣٧١، تهذيب الفروق لابن حزمين [مطبوع بهامش الفروق] ١٠٠/٢.

زائد والآخر ناقص، فإذا جاء بالطاعة والصلة أثبت الله له الزائد ومحا الناقص حتى يكون كالعدم، والعكس بالعكس^(١).

والردّ على استدلالهم من وجهين:

أحدهما: لا نسلم أنّ الآية تدلّ على حصول أجلين لكلّ إنسان؛ لأنّ المراد بالأجل الأوّل الموت، والمراد بالثاني وقت مجيء الساعة، وهو قول ابن عباس والضحاك بن مزاحم ومجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير والسدي وغيرهم^(٢). وهذا أظهر الأقوال في تفسير الآية، وأكثرها ملائمة لسياق الآية وسباقها، ومدلول الأجل لغة، ولما دلّت عليه الآية من تقدّر الربّ بمعرفة الأجل المسمّى^(٣).

والثاني: سلّمنا بدلالة الآية على حصول أجلين لكلّ إنسان ولكن لا يلزم من هذا الدلالة على حصول المحو في اللوح المحفوظ؛ إذ يجوز أن يكون حاصلاً في صحف الملائكة، فتمحو الملائكة أحد الأجلين وثبت الآخر، بحسب ما يفعله العبد من أسباب الزيادة والنقصان، والمثبت منهما هو ما سبق في علم الله وكتبه قلمه قبل خلق السموات والأرض^(٤).

(١) انظر: قطر الولي للشوكاني ص ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٨.

(٢) انظر: ص ٥٦، ٥٧.

(٣) انظر: ص ٥٨.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥١٧/٨، ٥٤٠.

٤ - أن النصوص متضافرة في الدلالة على تأثير الأسباب في تغير المقادير، كتأثير البر والصلة في زيادة العمر والرزق، والدعاء في رد القضاء، والتداوي في رفع البلاء، فلو كان القضاء السابق حتماً لا يتحول، وما كتب في اللوح المحفوظ لا يتغير ولا يتبدل لأصبح ما أمر الله به من الدعاء، وما ورد من الاستعاذة من سوء القضاء، وزيادة العمر بالبر والصلة ونظائرها لغواً لا عمل عليه ولا صحة له، ولا يكاد يعقل له معنى؛ إذ ليس للعبد إلا ما قد جف به القلم، دعا أو ترك، وصل أو قطع، أطاع أو عصى! وهذا يستلزم إبطال الوعد المعلق على هذه الأسباب، وإهمال كثير من النصوص الشرعية، والطعن في حكمة الرب وقدرته؛ لأن معنى ذلك أن الرب أمر العباد بما لا فائدة لهم فيه، وأن الرب القادر على التصرف في ملكه بما يشاء لم يبق أمامه إلا فعل ما سبق به قضاؤه، لا يتمكن من تبديله أو تحويله^(١).

وفي هذا الاستدلال نظراً من وجهين أيضاً :-

أحدهما: أن الاستدلال بما ورد من زيادة الرزق والعمر بالصلة والبر ونظائرها أعم من محل النزاع؛ إذ يمكن أن تحمل هذه النصوص على التقدير اللاحق كما يمكن أن

(١) انظر: قطر الولي للشوكاني ص ٤٩٦ - ٥٠٤، ٥١٤، ٥١٧، روح المعاني للألوسي ١٣/ ١٧٠، ١٧١/ ٢٢، ١٧٨.

تحمل على التقدير السابق، بل إن حملها على التقدير
اللاحق أظهر وأصح، لقوله تعالى: ﴿يَعْبُدُ اللَّهَ مَا يَشَاءُ وَيُنَبِّئُ
وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٢٩]، أي أصل الكتب الذي لا يبدل
كما قال السدي^(١)، وهو اللوح المحفوظ^(٢).

والثاني: أن ما في اللوح المحفوظ هو علم الله في
خلقه، كما قال ابن عباس: ((خلق الله اللوح المحفوظ
كمسيرة مائة عام، فقال للقلم قبل أن يخلق الخلق: اكتب
علمي في خلقي، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة))^(٣)،
وقال عبد الله بن عمرو بن العاص: ((جفّ القلم على علم
الله))^(٤)، فكما أن ما في العلم السابق لا يجوز المحو
والإثبات فيه باتفاق الطرفين، ولا يلزم من سبقه أزلاً طعن
في حكمة الرب، أو حجر على فعله، أو إسقاط لوعده
ووعيده فكذلك شأن ما سبق به القلم، وكتب في اللوح
المحفوظ من علم الله في خلقه، إذ التقدير في اللوح
مطابق للتقدير في العلم، وفرع له، وقد بين النبي ﷺ أن
الإيمان بالقدر السابق علماً وكتابة لا يعارض ما جاء به
الشرع من الأمر والنهي، والوعد والوعيد وإثبات الأسباب،
روى البخاري بسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً:

(١) انظر: الدر المنثور للسيوطي ٦٨/٤ .

(٢) انظر: ص ١١٢ .

(٣) رواه أبو الشيخ في العظمة بسند جيد. انظر: الدر المنثور للسيوطي ٢٢٥/٦، وانظر نحوه
في فتح الباري لابن حجر ٢٨٩/٦ .

(٤) رواه الآجري في الشريعة ص ١٧٥ . قال الألباني: إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات.
مسئلة الأحاديث الصحيحة للألباني ٦٤/٢، ح (١٠٧٦).

والإيمان بالقدر على هذه الصفة لا يلغي فائدة وعد الله ووعيده، أو يقدح في قوته، وإنما يزيده قوة إلى قوته؛ ولهذا لما بين النبي ﷺ ما سبق به كتاب المقادير، نهى عن الاتكال، وأمر بالعمل؛ لأن كل عامل ميسر لما خلق له، فقال القوم بعضهم لبعض: فالجد إذن، وفي بعض الروايات فقال السائل: الآن الجد، الآن الجد، أو إذن نجتهد، أو فالجد الآن^(١).

٥ - ما ثبت عن كثير من أكابر الصحابة والتابعين أنهم كانوا يقولون في أدعيتهم: ((اللهم إن كنت كتبتني في أهل الشقاء فأمحنني وأثبتني في أهل السعادة))، ونحو هذه العبارة من عباراتهم؛ ولو كان القضاء السابق حتمًا لا يتحول، وما في اللوح المحفوظ لا يتطرق إليه محو ولا إثبات لما سألوا الله ما يعلمون امتناع حصوله^(٢).

وهذا الاستدلال فيه نظر؛ لأن الآثار الواردة عن السلف في هذا الباب ثلاثة أنواع: -

الأول: آثار مطلقة لا دلالة فيها على محل النزاع بخصوصه، وهي أغلب الآثار؛ كقول عمر بن الخطاب: ((اللهم إن كنت كتبت علي شقوة أو ذنبًا فأمحه فإنك تمحو ما تشاء وتثبت وعندك أم الكتاب، فأجعله سعادة ومغفرة))^(٣)، وكقول

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر ٤٩٧/١١ .

(٢) نظر: قطر الولي للشوكاني ص ٥٠٥، ٥١٤، روح المعاني للألوسي ١٧١/١٢ .

(٣) تفسير الطبري ١٦٧/١٢، وانظر: تفسير القرطبي ٢٢٠/٩، تفسير ابن كثير ٥١٩/٢، الدر المنثور للسيوطي ٦٦/٤ .

أبي وائل شقيق بن سلمة: ((اللهم إن كنت كتبتنا أشقياء فامحنا واكتبنا سعداء، وإن كنت كتبتنا سعداء فاثبتنا، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت وعندك أم الكتاب))^(١).

فهذه الآثار يمكن أن تحمل على صحف الملائكة، كما يمكن أن تحمل على اللوح المحفوظ، ولهذا حملها شيخ الإسلام ابن تيمية على ما في صحف الملائكة، ومثل لذلك بكلام عمر بن الخطاب، لأنه أشهر الآثار في هذا الباب^(٢).

الثاني: آثار ظاهرة الدلالة على وقوع المحو والإثبات في الصحف دون اللوح، روى ابن جرير بسنده عن منصور قال: ((سألت مجاهدًا، فقلت: رأيت دعاء أحدنا يقول: اللهم إن كان اسمي في السعداء فاثبتته فيهم، وإن كان في الأشقياء فامحه منهم، واجعله بالسعداء، فقال: حسن، ثم لقيته بعد ذلك بحول أو أكثر من ذلك، فسألته عن هذا الدعاء، قال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾^(٣) فيها يفرق كلُّ أمرٍ حكيم﴾ [الدخان: ٣، ٤]، قال: يقضى في ليلة القدر ما يكون في السنة من رزق أو مصيبة، ثم يقدم ما يشاء، ويؤخر ما يشاء، فأما كتاب السعادة والشقاوة فهو ثابت لا يغير))^(٤). فحمل مجاهد هذا الدعاء على ما يكتبه الملائكة في صحف التقدير الحولي ليلة القدر، لأنها محل المحو

(١) تفسير الطبري ١٦٧/١٢، وانظر: تفسير ابن كثير ٥١٩/٢.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥٤٠/٨، ٤٩١/١٤.

(٣) تفسير الطبري ١٠٩/٢٥، وانظر: تفسير ابن كثير ٥١٩/٢، الدر المنثور للسيوطي ٦٧/٤.

والإثبات دون اللوح فهو ثابت لا يغير، وهكذا صحف التقدير العمري فإنه يتطرق إليها المحو والإثبات؛ ولهذا قال مالك بن دينار: ((اللهم إن كان في بطنها جارية فأبدلها غلاماً، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت وعندك أم الكتاب))^(١).

الثالث: آثار ظاهرة في الدلالة على حصول المحو والإثبات في اللوح المحفوظ؛ فقد ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: ((يا ذا المنّ ولا يمنّ عليه... إن كنت كتبتني عندك في أم الكتاب شقياً فامح عني اسم الشقاء، وأثبتني عندك سعيداً، وإن كنت كتبتني عندك في أم الكتاب محروماً مقترراً عليّ رزقي فامح حرمانني، ويسرّ رزقي، وأثبتني عندك سعيداً موفقاً للخير، فإنك تقول في كتابك الذي أنزلت: يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب))^(٢). وصحة الاستدلال بهذا الأثر مبنية على الخلاف في حجة قول الصحابي؛ فمن العلماء من اعتبره حجة مطلقاً، ومنهم من أنكر حجّيته مطلقاً، ومنهم من قال الحجة في قول الخلفاء الراشدين دون غيرهم، ومنهم من قال الحجة في قول أبي بكر وعمر دون غيرهما. والذين قالوا إنه حجة مطلقاً يشترطون في حجّيته ألا يظهر له مخالف، وأن يكون قول الصحابي ممّا لا مجال للرأي فيه^(٣). وإذا كان الشأن ما ذكر فإن هذا الأثر لا تقوم به حجة حتى على أكثر

(١) تفسير القرطبي ١/٢٢٠.

(٢) الدر المنثور للسيوطي ٦٦/٤.

(٣) انظر: نهاية السؤل للإسنوي ٤٠٢/٤ - ٤٢١، شرح مختصر الرّوضة للطّوّفي ١٨٥/٣ - ١٩٠. المذكّرة في أصول الفقه للشّنقيطي ص ١٦٤، ١٦٥.

الأقوال توسعاً في الاحتجاج بقول الصحابي، وذلك لثلاثة أسباب :-

أ- أنه مخالف لأحاديث الفراغ من كتابة المقادير في اللوح المحفوظ؛ كقول النبي ﷺ : ((رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ، وَجُفَّتِ الصُّحُفُ))^(١)، وقوله ﷺ : ((جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ))^(٢)، يقول ابن حجر: ((جَفَّ الْقَلَمُ: أي فرغت الكتابة، إشارة إلى أن الذي كتب في اللوح المحفوظ لا يتغير حكمه))^(٣). وعلى هذا فإن شرط الاحتجاج بقول الصحابي غير متحقق في هذا الموضع؛ لأن شرطه ألا يظهر له مخالف من أقوال الصحابة فكيف إذا ظهر له مخالف من كلام النبي ﷺ ١٩

ب- أنه مخالف لجميع الآثار المطلقة؛ كقول عمر بن الخطاب، وأبي وائل شقيق بن سلمة على تقدير أنها محمولة على صحف التقدير الحولي كما قال مجاهد^(٤)، أو محمولة على صحف التقدير العمري كما قال ابن تيمية^(٥)، وشرط حجية قول الصحابي ألا يخالفه قول نظيره.

ج- أن شرط الاحتجاج بقول الصحابي أن يكون مما لا مجال للرأي فيه، وهذا الشرط غير متحقق في هذا

(١) تقدم تخريجه. انظر: ص ٣٤.

(٢) تقدم تخريجه. انظر: ص ٣٢.

(٣) فتح الباري ٤٩١/١١.

(٤) انظر: تفسير الطبري ١٠٩/٢٥.

(٥) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤٩١/١٤.

الموضع، لأنَّ ظاهر الأثر يدلُّ على أنَّ مستنده فيما قاله فهمه ورأيه في معنى قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]، وهو فهم غير مسلّم عند المفسِّرين من الصَّحابة ومن بعدهم؛ ولهذا اختلفوا في معنى الآية على أقوال متعدِّدة^(١).

٦ - أنَّ الملائكة المقرَّبون يطلعون على ما في اللوح المحفوظ، وفي ذلك دلالة على إمكان المحو والإثبات في اللوح؛ لخروجه عن نطاق الغيب المطلق^(٢). وكأنَّ مستندهم في اطلاع الملائكة على ما في اللوح ما ورد في الآثار من أنَّ الملائكة ينسخون ليلة القدر مقادير السَّنة من اللوح المحفوظ، وما في معنى ذلك^(٣).

وهذا الاستدلال غير مسلّم؛ لأمرين:

أ- أنَّ الملائكة لا يطلعون على ما في اللوح المحفوظ قطعاً، ولو كان ذلك ممكناً لما تفرَّد الربُّ بالعلم بمفاتيح الغيب، وإنَّما يطلع كتبة المقادير منهم على ما يبرز لهم ليلة القدر من مقادير العام، يقول ابن عبَّاس - رضي الله عنهما -: ((تكتب الملائكة أعمال العباد، ثُمَّ تصعد بها إلى السَّماء، فيقابلون الملائكة الذين في ديوان الأعمال على ما

(١) تقدّم ذكرها بالتفصيل في أدلّة المحو في المقادير. انظر: ص ٤١ - ٥٠.

(٢) انظر: تفسير القرطبي ٣٣٢/٩.

(٣) انظر: شفاء العليل لابن القيم ص ٤٠، مجمع الزوائد للهيثمى ١٩٣/٧، الدر المنثور للسيوطي ٣٧، ٣٦/٦.

بأيدي الكتبة، مما قد أبرز لهم من اللوح المحفوظ في كل ليلة قدر، مما كتبه الله في القدم على العباد قبل أن يخلقهم، فلا يزيد حرفاً ولا ينقص حرفاً، ثم قرأ: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الحاقة: ٢١] ^(١).

ب - أن الأدلة من القرآن والسنة تدل على تقرّد الربّ بمعرفة ما في اللوح المحفوظ، وكمال حفظه عن الخلق؛ فلا يصل إليه أحد منهم، ولا يطّلع عليه حتّى الملائكة المقربون، قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿٦﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]، بالخفض على قراءة الأكثر، فيكون الحفظ نوعاً للوح؛ أي أنّه محفوظ عند الله لا تصل إليه الشياطين، ولا يطّلع عليه أحد من الخلق حتّى الملائكة المقربون، يقول ابن عباس: ((كلّ شيء فيه مستور)) ^(٢)، وفي رواية ((كلامه سرّ)) ^(٣). ويدخل في الحفظ حفظه من الزيادة والنقصان، وتبديل ما أثبتته الله فيه من المقادير؛ فلا يتطرّق إليها محو ولا إثبات ^(٤)، وقد رأى بعض المفسّرين أنّ هذا المعنى مذكور أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَعِدْنَا كِتَابَ حَقِيقٍ﴾ [ق: ٤]، بناءً على أنّ المراد بالكتاب اللوح المحفوظ، وأنّ فعيل بمعنى مفعول؛ أي كتاب محفوظ في ذاته، ومحفوظ فيه كلّ شيء ^(٥). والظاهر أنّ فعيل بمعنى فاعل؛ أي حافظ وضابط لمن مات

(١) تفسير ابن كثير ١٥٢/٤ .

(٢) تفسير البغوي ٤٧٢/٤ .

(٣) تفسير الخازن ٣٢٢/٧ .

(٤) انظر: تفسير الطبري ١٤٠/٣، تفسير البغوي ٤٧٢/٤، الدر المنثور للسيوطي ٣٢٥/٦ .

(٥) انظر: تفسير القرطبي ٤/١٧ .

ومن بقي من الناس، ولكل شيء^(١).

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٦﴾ فِي كِتَابٍ مَكْتُونٍ ﴿٧٧﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٦ - ٧٧]، أي أن القرآن معظَّم عند الله في كتابٍ مستور عن أعين الخلق، ومصون ومحفوظ من الزيادة والنقصان؛ وهو اللوح المحفوظ على أرجح الأقوال، والمراد بالمطهرين الملائكة على الصحيح، ولكن ليس في ذلك دلالة على اطلاعهم على اللوح المحفوظ، كما توهم الرازي والبيضاوي والآلوسي، لأن الآية صفة ثالثة للقرآن على الرَّاجح، وذلك أن الكلام مسوق لتعظيم القرآن، وبيان شأنه في الملأ الأعلى، لا لبيان شأن اللوح المحفوظ، فالقرآن الكريم بعد إنزاله جملة من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا ليلة القدر لا يمسه إلا الملائكة خلافاً لما زعمه المشركون من أن هذا القرآن تنزلت به الشياطين، يقول ابن عباس: ((نزل القرآن جملة من عند الله من اللوح المحفوظ إلى السفرة الكرام البررة الكاتبين في السماء الدنيا، فتجتمعه على جبريل عشرين ليلة، ونجّمه جبريل على محمد ﷺ عشرين سنة))^(٢)، ولهذا قال الإمام مالك: ((أحسن ما سمعت في قوله: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٦] أنها بمنزلة الآية التي في ((عبس

(١) انظر: تفسير الطبري ١٤٩/٢٦، تفسير القرطبي ٤/١٧، تفسير ابن كثير ٢٢٢/٤.

(٢) تفسير ابن كثير ٢٩٨/٤.

وتولى): ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾ (١٢) فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴿[عيس: ١٢ - ١٦]﴾^(١)، فظهر أن الملائكة إنما تمسّ وتطلع على القرآن الكريم بعد فصله من اللوح المحفوظ ليلة القدر، وأمّا اللوح المحفوظ فلا تقرّبه ولا تصل إليه بحال^(٢).

ومما يدلّ على كمال حفظ اللوح المحفوظ، وتقرّد الربّ بالاطّلاع على ما فيه وحده، ما رواه البخاريّ بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: ((لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي))^(٣)، فدلّ على كمال إخفائه عن خلقه، ورفعته عن حيّز إدراكهم، وأنّ كتابه في مكان لا يصل إليه ملك مقرب، ولا نبيّ مرسل، فهو فوق العرش حقيقة، والعرش فوق المخلوقات كلّها^(٤).

٧ - أن استقراء أحوال النبيّ صلى الله عليه وآله وأصحابه يدلّ على إمكان تغيير المقادير، فقد علم النبيّ صلى الله عليه وآله ليلة المعراج ما

(١) أحكام القرآن لابن العربي ١٧٣٨/٤ .

(٢) انظر: تفسير الطبري ٢٧/٢٠٤ - ٢٠٧، تفسير الرازي ٢٩/١٩٢ - ١٩٧، تفسير القرطبي ١٧/٢٢٤ - ٢٢٨، تفسير ابن كثير ٤/٢٩٨، تفسير البيضاوي بحاشية الخفاجي ٩/٨١، ٨٢، فتح القدير للشوكاني ٥/١٦٠، ١٦٣، روح الماني للألوسي ٢٧/١٥٢ - ١٥٦، تفسير السعدي ٧/٢٧٥، ٢٧٦ .

(٣) صحيح البخاريّ بشرحه فتح الباري: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَلْفَى يَدَ الْخَلْقِ فَمِنْ بَعْدِهِ﴾ ٦/٢٨٧ .

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر ٦/٢٩١، ٢٨٥/١٢، ٤١٢، شرح كتاب التوحيد للفيضان ٢/٣٩٧ .

سبق به القدر من عدد الصلوات المفروضة ومع ذلك ترك صلاة التراويح خشية أن يتبدل القدر وتفرض، وكان يعلم أشرط السّاعة، وأنّ تحققها يستغرق زمناً طويلاً ومع ذلك كان يخشى السّاعة عند هبوب الرّيح، لعلمه بأن ما قدر من أشرطها يمكن تبديله، وكان المبشّرون بالجنّة يعلمون صدق بشارة النّبي ﷺ، ومع ذلك كانوا من أشدّ النّاس خوفاً من النّار، ولا معنى لهذا الخوف مع العلم بصدق النّبي ﷺ لو كان القدر لا يتغيّر^(١).

وهذا الدّليل نقله الآلوسي عن رسالة أفردت في هذه المسألة لبعض الأفاضل ثمّ فقدت في حادثة بغداد. هكذا قال دون أن يصرح باسم القائل، وذكر أنّه استدلّ في هذه الرّسالة بمعظم ما تقدّم ذكره من أدلّة على تبدل القدر كلّ لا على تبدل الأرزاق والآجال والشّقاوة والسّعادة فحسب؛ وهي الكلمات الأربع التي تدور حولها أدلّة المحو والإثبات في المقادير، وذلك لأنّه لو لم يكن تبدل القدر كلّ ممكناً لتعيّن على الرّبّ الفعل أو الترك، وفيه من الحجر على الله ما لا يخفى، ولا يلزم من تغيّر القضاء تغيّر العلم الأزلي في نظره؛ لأنّ التّغيّر في التعلّقات والإضافات؛ أي في المعلوم لا العلم^(٢).

(١) انظر: روح المعاني للآلوسي ١٧١/١٣، ١٧٨/٢٢.

(٢) انظر: المرجع السّابق ١٧٠-١٧٣، ١٧٨/٢٢.

وهذا الاستدلال كمن أراد أن يبين قصراً فهدم مصرّاً؛
 إذ على مقتضاه لا يبقى وثوق بشيء من الأخبار الغيبية؛
 كأشراط الساعة والحشر والنشر والجنة والنار، وكذا لا
 يبقى وثوق بالإخبار بأنّه ﷺ خاتم النبيين؛ لجواز أن يتبدل
 القدر، ويتعلّق قضاء الربّ بخلافه^(١). وهذا ينجر إلى تجويز
 الخلف في الوعد، والكذب في الخبر، والبداء في العلم، لأنّ
 تغيّر ما كتبه الله في اللوح من المقادير تابع لتغيّر العلم،
 وظهور ما كان خافياً من قبل، فيلزمهم على القول بتبدل
 القضاء أشدّ ممّا فروا منه. والحقّ أنّ في سبق المقادير علماً
 وكتابة دلالة على كمال علم الربّ وقدرته وحكمته، وفيه
 مزيد تعريف للملائكة وعباده المؤمنين بنفسه وأسمائه، ولا
 دلالة فيه ألبتة على الحجر على الله، لأنّ الحجر وسلب
 الاختيار واستعلاء شيء على الربّ إنّما يلزم لو كان الأمر
 والإيجاب من خارج الذات، والله - تبارك وتعالى - هو الذي
 قدر هدى، وهو الذي كتب على نفسه وعلى عباده ما كتب،
 ولو كان الحجر وارداً على سبق المقادير لورد على كلّ ما
 كتبه الله على نفسه من باب أولى، ولبطلت كلّ النصوص
 الدالة على ثبوت الاستحقاق، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا
 نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقوله: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾
 [الأنعام: ١٢]، وقوله: ﴿كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١]^(٢).

(١) انظر: المرجع السابق ١٢/١٧٢.

(٢) انظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم ١١١/٢، شفاء العليل لابن القيم ص ٤٢، الوعد
 الأخرى لعيسى السعدي ٦٥٢/٢-٦٥٦.

وأما الاستدلال بترك التراويح خشية أن تفرض على
إمكان تبدل القضاء فالجواب عنه من وجهين:-

أ- لا نسلم أن النبي ﷺ علم ما سبق به القضاء من
عدد الصلوات المفروضة، وإنما شرعت الصلوات الخمس
ليلة المعراج كما تشرع سائر الأحكام، والحكم الشرعي
يجوز نسخه في زمن التشريع، ولهذا تركها النبي ﷺ
خشية أن تفرض، وينسخ الاقتصار على افتراض الخمس.

ب - لو سلمنا أن النبي ﷺ علم ما سبق به القضاء
من عدد الصلوات المفروضة فلا دلالة في خشيته على
تبدل القضاء؛ لجواز أن يكون المخوف لا يستلزم زيادة
فرض في أصل الشرع؛ كأن يخشى أن تجب عن طريق
إلزام النفس لا عن طريق إنشاء فرض جديد زائد على
الخمس، كما التزمت الرهبانية فلزمت، وكما يلتزم النذر
فيلزم، أو أن النبي ﷺ خشي افتراض الجماعة في صحة
التراويح، أو افتراض التراويح على الكفاية، أو افتراض
قيام رمضان خاصة، فلا يكون ذلك قدراً زائداً على
الخمس؛ لأن قيام رمضان لا يتكرر كل يوم في السنة^(١).

وأما الاستدلال على تبدل القضاء بخشيته ﷺ
الساعة عند هبوب الريح فلم أر حديثاً بهذا اللفظ فيما
وقفت عليه من كتب الحديث، والثابت عنه ﷺ أنه إذا كان

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر ١٤، ١٣.

يوم الرِّيح والغيم عرف ذلك في وجهه، وأقبل وأدبر، فإذا مطرت سرَّ به، وذهب عنه ذلك، فسألته عائشة، فقال: ((إِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ عَذَابًا سُلْطَ عَلَى أُمَّتِي))^(١)، وفي رواية: ((مَا يُؤْمِنُنِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَذَابٌ، قَدْ عَذَّبَ قَوْمٌ بِالرِّيحِ، وَقَدْ رَأَى قَوْمٌ الْعَذَابَ فَقَالُوا: هَذَا عَارِضٌ مُمَطَّرُنَا))^(٢)، وهذا الحديث لا دلالة فيه على تبدل القضاء، لجواز أن يكون النَّبِيُّ ﷺ خشي العذاب قبل أن يعده الله بعصمة أُمَّته من الاستئصال بعذاب من السَّمَاء أو الأرض، وعلى فرض أن هذه الخشية كانت حالاً لازماً له حتَّى بعد ذلك فلا دلالة فيه أيضاً؛ لأنَّ العصمة ثابتة لجنس الأمة لا لكل فرد أو طائفة بخصوصها؛ ولهذا ورد في بعض الروايات أَنَّهُ يخسف بقبائل من أمة محمد ﷺ^(٣)، فتكون الخشية متعلّقة بمطلق العذاب لا بالعذاب المطلق؛ وهو الَّذي يكون على بعض الأمة دون بعض، أو على الأموال دون الأنفس، ونحو ذلك.

ولو سلمنا أن النَّبِيَّ ﷺ خشي العذاب العام المؤذن بقيام الساعة فلا دلالة في ذلك على تبدل القضاء؛ لجواز أن يكون ذلك قبل أن يعلمه الله بأشراط الساعة الَّتِي

(١) صحيح مسلم بشرحه للنووي: كتاب صلاة الاستسقاء، التَّموُّذ عند رؤية الرِّيح والغيم . ١٩٧، ١٩٦/١ .

(٢) للرجع السابق .

(٣) انظر: المسند للإمام أحمد بن حنبل ٤٨٢/٣، فتح الباري لابن حجر ٢٩٢/٨ .

يستغرق تحققها زمناً طويلاً؛ كظهور الدجال، وحتى لو كان بعد أن أعلمه بذلك فإن النبي ﷺ لم يوح إليه بوقت تحقق أشرار الساعة الكبرى تحديداً؛ ولهذا كان يشتبه في ابن صياد، ويظنّه الدجال الموعود، ويختبره، ويسأل عن أحواله، حتى تبين له أنّه ليس الدجال الأكبر، وكان يرجو إن طال به عمر أن يلقي عيسى ابن مريم ^(١).

وأما خوف المبشرين بالجنة فلأنّ الخوف والرّجاء من خصال الإيمان التي لا يجوز أن ينفكّ عنها المسلم لا في حال الإساءة ولا في حال الإحسان، وكلّما كان العبد أعرف كان أخوف، ولهذا كان الخوف صفة أكمل الخلق من الملائكة والأنبياء والصّالحين، قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقال: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء: ٩٠]، وقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، وقال: ﴿تَجَافَىٰ جُتُوهُمْ عَنْ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، ولا يتصور أن يتجرّد مسلم عن الخوف إلّا بعد دخول الجنة، يقول إبراهيم التيمي: ((ينبغي لمن لا يحزن أن يخاف أن يكون من أهل النار، لأنّ أهل الجنة قالوا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾ [فاطر: ٢٤]، وينبغي لمن لا يشفق أن يخاف ألا يكون

(١) انظر: المسند للإمام أحمد بن حنبل ج ٧٩١، مجمع الزوائد للهيتمي ٢٠٨/٨، أشراف الساعة للدكتور يوسف الوابل من ٧٨٣ - ٣٠٤.

من أهل الجنة، لأنهم قالوا: ﴿إِنَّا كُنَّا قَبْلُ فِي أَهْلِنَا مُشْفِقِينَ﴾^(١)، وأما قبل دخول الجنة فإنَّ الأمن من عذاب الله لا يتصور إلا من فاجر شقي لا من صديق أو شهيد أو ولي، قال تعالى: ﴿أَقَامُوا مَكَرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكَرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]، ولهذا قال ابن مسعود رضي الله عنه: ((أكبر الكبائر الإشراك بالله، والأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله))^(٢).

المحو في صحف الملائكة

صحف المقادير التي بين أيدي الملائكة نوعان:-

الأول: صحف التقدير الحولي، ففي ليلة القدر من كل عام تقصّل مقادير السنة من اللوح المحفوظ، وتبرز لكتابة المقادير من الملائكة، فيكتبون في صحفهم ما يكون في السنة^(٣)، يقول ابن عباس: ((يكتب من أم الكتاب في ليلة القدر ما يكون في السنة من موت وحياة ورزق ومطر حتّى الحجاج، يقال: يحجّ فلان، ويحجّ فلان))^(٤).

الثاني: صحف التقدير العمري، ففي أول الأربعين الثانية يدخل الملك على النطفة، ويؤمر بأربع كلمات، يكتب

(١) صفة الصفوة لابن الجوزي ٩١/٣ .

(٢) مجمع الزوائد للهيثمى ١٠٩/١ . قال الهيثمى: إسناده صحيح.

(٣) انظر: تفسير الطبري ١٠٧/٢٥ - ١١٠، تفسير ابن كثير ١٣٧/٤، ١٣٨ .

(٤) شفاء العليل لابن القيم ص ٤٠ .

رزقه وأجله وعمله وشقيّ أو سعيد، ثُمَّ تطوى الصّحف، ويخرج بها الملك في يده، وقد تقدّم ذكر الأدلّة على ذلك^(١).

وهذه الصّحف يدخلها المحو والإثبات تبعاً لما يقوم به العباد من الأسباب، قال ابن عبّاس: ((هما كتابان سوى أمّ الكتاب يمحو الله منهما ما يشاء ويثبت))^(٢)، وفي رواية: ((يمحو الله ما يشاء ويثبت من أحد الكتابين، هما كتابان يمحو الله ما يشاء من أحدهما ويثبت وعنده أمّ الكتاب))^(٣)، وقال عكرمة: ((الكتاب كتابان، كتاب يمحو الله منه ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب))^(٤)، ويؤثر نحوه عن ابن عبّاس^(٥)، وقال مجاهد: ((إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ كُلَّ شَيْءٍ يَكُونُ فِي السَّنَةِ فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ، فَيَمْحُو مَا يَشَاءُ مِنَ الْأَجَالِ وَالْأَرْزَاقِ وَالْمَقَادِيرِ إِلَّا الشَّقَاءَ وَالسَّعَادَةَ فَإِنَّهُمَا ثَابِتَانِ))^(٦).

وقد قال بمضمون هذه الآثار كثير من العلماء؛ كالمازري وابن العربيّ وابن تيمية وابن حجر والسيوطي وغيرهم؛ فأثبتوا المحو في صحف الملائكة في الجملة، ولكن منهم من جوّز مع ذلك المحو والإثبات في اللوح

(١) انظر: ص (٢٨، ٢٩).

(٢) تفسير القرطبي ٣٢٩/٩.

(٣) الدر المنثور للسيوطي ٦٥/٤.

(٤) تفسير الطبري ١٦٧/١٢.

(٥) انظر: تفسير الطبري ١٦٧/١٢، تفسير ابن كثير ٥٢٠/٢.

(٦) الدر المنثور للسيوطي ٦٧/٤.

استثناء الشقاء والسعادة أو غيرها من الكلمات الأربع محلّ خلاف بين السلف، والراجح العموم، وقد تقدّم ذكر الخلاف وبيان الراجح. انظر: ص ٢٤ - ٤٩ من البحث.

المحفوظ؛ كالمازري والسيوطي والمناوي^(١)، ومنهم من قصر ذلك على الصّحف ومنعه في اللوح، كابن العربي وابن حجر وابن سعدي^(٢). وهو الصّحيح، لخمسة أمور:-

١- قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعْدَهُ أَمَ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]، يقول ابن عباس: ((هما كتابان، كتاب سوى أم الكتاب يمحو منه ما يشاء ويثبت، وأم الكتاب الذي لا يغير منه شيء))^(٣)، وفي رواية: ((وعنده أم الكتاب لا يغير منه شيء))^(٤)، ويقول السّدي: ((وعنده أم الكتاب يقول عنده الذي لا يبدل))^(٥)، يقول ابن سعدي: ((هذا المحو والتغيير في غير ما سبق به علمه وكتبه قلمه، فإنّ هذا لا يقع فيه تبديل ولا تغيير، لأنّ ذلك محال على الله، أن يقع في علمه نقص أو خلل، ولهذا قال: (وعنده أم الكتاب)، أي اللوح المحفوظ، الذي ترجع إليه سائر الأشياء، فهو أصلها، وهي فروع وشعب. فالتغيير والتبديل يقع في الفروع والشعب.. التي تكتبها الملائكة، ويجعل الله لثبوتها أسباباً ولمحوها أسباباً لا تتعدى تلك الأسباب ما رسم في اللوح المحفوظ))^(٦).

(١) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ٢١٢/١٦، تفسير الجلالين بحاشية الصّاوي ٣٤٤/٢، فيض القدير للمناوي ١٩٩/٣.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤٩٠/١٤، ٤٩١، شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ص ٩٤، فتح الباري لابن حجر ٤٨٥/١١، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩١، تفسير السّدي ١١٦/٤، ١١٧.

(٣) تفسير البيهقي ٣٣/٣، وانظر: تفسير الخازن ٢٩/٤.

(٤) زاد المسير لابن الجوزي ٣٣٩/٤.

(٥) الدر المنثور للسيوطي ٦٨/٤.

(٦) تفسير السّدي ١١٦/٤، ١١٧.

وهذا كله بناءً على تفسير أم الكتاب باللوح المحفوظ، وهو أصح القولين، لأن المراد بأم الشيء أصله، وهو أصل جميع ما يكتب من المقادير، ولأن الله أطلق هذا الوصف على اللوح المحفوظ في موضع لا يحتمل التفسير بغيره، فقال: ﴿وإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِّي حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤] أي أن القرآن مثبت عند الله في اللوح المحفوظ، كما قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ﴿٦﴾ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]، وقد تقدّم ذكر هذا الخلاف بشيء من التفصيل^(١).

٢ - أن أحاديث الفراغ من المقادير ظاهرة الدلالة على منع المحو والإثبات في اللوح المحفوظ؛ وهي كثيرة، منها قول النبي ﷺ: ((رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ، وَجَفَّتِ الصُّحُفُ))^(٢)، وقوله ﷺ: ((جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ))^(٣)، يقول ابن حجر: ((جفّ القلم: أي فرغت الكتابة، إشارة إلى أن الذي كتب في اللوح المحفوظ لا يتغير حكمه... وقال عياض: معنى جفّ القلم: أي لم يكتب بعد ذلك شيئاً))^(٤).

٣ - أن كلا الفريقين متفقان على أن علم الله لا يتطرق إليه محو ولا إثبات، وهذا يقتضي بالضرورة استصحاب الإجماع في محل الخلاف، فلا يتطرق المحو

(١) انظر: ص ١١٢ - ١١٥ من هذا البحث .

(٢) تقدّم تخريجه . انظر: ص ٣٤ .

(٣) تقدّم تخريجه . انظر: ص ٣٢ .

(٤) فتح الباري ٤٩١/١١ .

والإثبات إلى اللوح أيضاً؛ إذ هو عبارة عن علم الله بخلقه، يقول ابن عباس: ((خلق الله اللوح المحفوظ كمسيرة مائة عام، فقال للقلم قبل أن يخلق الخلق: اكتب علمي في خلقي، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة))^(١)، وقال عبد الله بن عمرو بن العاص: ((جفّ القلم على علم الله))^(٢)، وسأل ابن عباس كعباً عن أمّ الكتاب فقال: ((علم الله ما هو خالق، وما خلقه عاملون، فقال لعلمه: كن كتاباً، فكان كتاباً))^(٣).

٤ - أن ما في اللوح المحفوظ كتبه الله بيده^(٤)، وفي بعض الروايات يمينه^(٥)، وما في كتب المقادير الأخرى كتبه الملائكة، وهذا الفرق في الفعل يقتضي فرقاً في الحكم والأثر، يقول ابن العربي: ((الحكمة في كون الملك يكتب ذلك - أي المقادير في الرحم - كونه قابلاً للنسخ والمحو والإثبات، بخلاف ما كتبه الله تعالى فإنه لا يتغير))^(٦).

وهذا الدليل وما يفيد من إثبات المحو في صحف الملائكة

(١) تقدّم تخريجه. انظر: ص (١١٨).

(٢) تقدّم تخريجه. انظر: ص (١١٨).

(٣) فتح القدير للشوكاني ٩٠/٣.

(٤) انظر: صحيح الجامع الصغير للألباني ١/٢٧٠، ح (١٨٠٣)، سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ٤/١٧١، ح (١٦٢٩)، شرح كتاب التوحيد للفنيمان ١/١٦٠.

(٥) انظر: شفاء العليل لابن القيم ص ٤٢، الدر المنثور للسيوطي ٦/٣٦.

(٦) نقلاً عن فتح الباري لابن حجر ١١/٤٨٥.

دون اللوح المحفوظ، يمكن أن يعترض عليه بثلاثة أمور: -

أ- أنه ثبت في بعض الروايات ما يدل على أن المحو والإثبات لا يتطرق لصحف الملائكة أيضاً، فقد روى مسلم بسنده عن حذيفة بن أسيد مرفوعاً: ((يَدْخُلُ الْمَلَكُ عَلَى النَّطْفَةِ بَعْدَ مَا تَسْتَقِرُّ فِي الرَّحِمِ... الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: وَيَكْتُبُ عَمَلُهُ وَأَثَرُهُ وَأَجَلُهُ وَرِزْقُهُ ثُمَّ تُطَوَّى الصُّحُفُ فَلَا يُزَادُ فِيهَا وَلَا يُنْقَصُ))^(١)، وقد أتبع الإمام مسلم هذا الحديث برواية أخرى له ترفع الإشكال، بلفظ: ((ثُمَّ يَخْرُجُ الْمَلَكُ بِالصُّحُفِ فِي يَدِهِ فَلَا يَزِيدُ عَلَى مَا أَمَرَ وَلَا يُنْقَصُ))^(٢)، فتبين أن المراد بالحديث وصف الملك بتمام الامتثال لما أمر به من كتابة المقادير لا نفي المحو والإثبات فيما كتبه، والله أعلم.

ب- أن ما في صحف الملائكة مطابق لما في اللوح المحفوظ؛ يقول ابن مسعود: ((النَّطْفَةُ إِذَا اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّحِمِ جَاءَهَا مَلَكٌ فَأَخَذَهَا بِكَفِّهِ... الْأَثَرُ، وَفِيهِ: فَيَقَالُ: اذْهَبْ إِلَى أُمِّ الْكِتَابِ فَإِنَّكَ تَجِدُ فِيهِ قِصَّةَ هَذِهِ النَّطْفَةِ))^(٣)، فإذا وقع المحو في الصُّحُفِ اقتضى ذلك مخالفة ما في اللوح المحفوظ، أو حصول المحو فيه، وكلا الأمرين غير صحيح. ويمكن أن يقال جواباً عن ذلك: إنَّ صحف التَّقدير في الرَّحِمِ شأنها شأن صحف الأعمال؛ أي أنها تقابل مع

(١) تقدّم تخريجه. انظر: ص ٢٩.

(٢) تقدّم تخريجه. انظر: ص ٢٩.

(٣) جامع العلوم والحكم لابن رجب ص ٤٧، ٤٨، وانظر: فتح الباري لابن حجر ١١/ ٤٨٢.

صحف التقدير الحولي، كما نصّ على ذلك ابن عباس^(١)،
والتقدير الحولي هو ما تكتبه الملائكة ليلة القدر ممّا أبرز
لهم من اللوح المحفوظ، وهذا التقدير يدخل صحفه المحو
والإثبات؛ كما نصّ على ذلك ابن عباس ومجاهد^(٢).

ج - أن القول بالمحو والإثبات في صحف الملائكة
يقتضي موافقة المعتزلة في القول بالأجلين. وهذا اللازم
قد يتوهم لزومه هنا؛ لأنّ ابن عطية اعتبره لازماً للقول
بالزيادة في الأجل على وجه العموم^(٣)، وهو خلاف ما عليه
المتكلمون ومن وافقهم، فإنّهم يذكرونه مع القول بالقدر
المعلّق؛ إذ منهم من يعتبره لازماً له كالتقنازاني وابن جزري
ومن وافقهما^(٤)، ومنهم من ينكر لزومه كالألوسي، لأنّ
التعدّد في المكتوب دون المعلوم؛ أي أن الأجل في علم الله
واحد لا تعدّد فيه؛ ولهذا قالوا: ما في العلم الأزلي مبرم لا
معلّق^(٥).

والإلزام بموافقة المعتزلة غير لازم؛ لأنّ الأجل عند
أهل الحق واحد، لا تعدّد فيه، ولا يمكن لأحد أن يقطعه أو
يتخطّاه. فالميت حتف أنفه مات بأجله المقدّر له، وهكذا

(١) انظر: تفسير ابن كثير ١٥٢/٤ .

(٢) تقدّم ذكر كلامهما . وتوثيقه انظر عس (١٢٤).

(٣) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٤٣٢/٤ .

(٤) انظر: شرح المقاصد للتقنازاني ٢١٦/٤، شرح التفسيرية بحواشيها ١٥٧/١، التسهيل لابن
جزري ١٧٣/٢ .

(٥) انظر: روح المعاني للألوسي ٧٧/٤، ١٧٧/٢٢ .

المقتول والغريق وسائر الموتى، فكُلُّهم لا يتعدون ما سبق به
 القدر علمًا وكتابةً، وليس في هذا مناقضة للقول بزيادة
 العمر ونقصانه حقيقة؛ لأنَّ ما في العلم السَّابِق والكتاب
 الأوَّل لا تقديم فيه ولا تأخير، وما في صحف الملائكة يقدِّم
 ويؤخِّر بحسب ما سبق في علم الله وكتبه قلمه من أسباب
 الزَّيادة والنَّقصان، وليس في هذا موافقة لقول الفلاسفة
 أو المعتزلة بتعدُّد الأجل، ولا يجوز أن تتوهَّم الموافقة حتَّى
 في أقوال من صرَّح من أهل السَّنة بإثبات الأجلين سواءً
 أكان من متقدِّمي السَّلف، كابن عبَّاس وقتادة والحسن^(١)،
 أم كان من متأخريهم، كابن تيمية والشَّوكاني^(٢)، وذلك
 لأنَّهم إنَّما صرَّحوا بالأجلين بناءً على هذا الاعتبار وما
 يشبهه، أو على اعتبار التداخل بين أجل الدُّنيا وأجل
 البرزخ، وأمَّا الفلاسفة فقد صرَّحوا بالأجلين بناءً على
 قواعدهم في الفيض وتأثير الطَّبيعة في المزاج، والبغدادية
 من المعتزلة بنوا القول بالأجلين على أصلهم في أفعال
 المباشرة والتوليد، فالمقتول عندهم له أجلان: الموت، وهو
 فعل الله وقدره، والقتل وهو فعل العبد وخلقه، ولولا فعل
 القاتل لعاش المقتول إلى أن يبلغ أجله المقدَّر^(٣)

٥- أن المحو والإثبات في الأقدار نظير النسخ

(١) انظر: ص (٦٠).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥١٧/٨، قطر الولي للشَّوكاني ص ٥٠٨.

(٣) تقدِّم بحث هذه المسألة وتوثيقها أنظر: ص (٦٨، ٦٩).

والإحكام في الشرائع؛ فكما أن النسخ يقع في الكتاب المنزل دون الكتاب الأول فكذا المحو يقع في صحف الملائكة دون الكتاب الأول، قال تعالى: ﴿وَأَوَلُوا الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ [الأحزاب: ٦]، يقول ابن كثير: ((أي هذا الحكم؛ وهو أن أولي الأرحام بعضهم أولى ببعض حكم من الله مقدر مكتوب في الكتاب الأول الذي لا يبدل ولا يغير، قاله مجاهد وغير واحد، وإن كان تعالى قد شرع خلافه في وقت لما له في ذلك من الحكمة البالغة، وهو يعلم أنه سينسخه إلى ما هو جار في قدره الأزلي، وقضائه القدري الشرعي))^(١). وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لَنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُبْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ٦٧ لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٦٨ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٧ - ٦٩]، فأحل أخذ الغنائم، والفداء من الأسارى بعد أن كان ذلك محرماً عليهم في الحكم الأول دون أن يتغير ما في اللوح المحفوظ من الحل تبعاً للنسخ والإحكام^(٢). وهكذا شأن النسخ في الأقدار يمحو الله من صحف الملائكة ما يشاء ويثبت دون أن يتغير ما في اللوح المحفوظ تبعاً لذلك.

(١) تفسير ابن كثير ٤/٦٨، ٤٦٩.

(٢) انظر: شفاء العليل لابن القيم ص ٥٢، تفسير ابن كثير ٢/٣٢٥، ٣٢٦.

المطلب السادس

أثر الدعاء في زيادة العمر

الدعاء من أعظم الأسباب الشرعية في دفع المقادير، وهو ليس سبباً شرعياً فحسب وإنما هو سبب حسبي أيضاً؛ ولهذا أقر بتأثيره حتى الفلاسفة؛ ولكن بناءً على تأثير القوى النفسانية لا بناءً على قدرة الرب وحكمته؛ يقول بطليموس: ((ضجيج الأصوات ، في هياكل العبادات، بقنون اللغات، تحلل ما عقدته الأفلاك الدائرات))^(١).

وتأثير الدعاء في دفع المقادير، وحصول المحو والإثبات في كلمات المقادير الأربع متفق عليه في الجملة بين القائلين بإعمال نصوص النسخ في الأقدار إلا أن منهم من أنكر تأثيره في زيادة العمر خاصة؛ استدلالاً بما رواه مسلم بسنده عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: ((قالت أم حبيبة - زوج النبي ﷺ - : اللَّهُمَّ أَمْتَعْنِي بِزَوْجِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِأَبِي أَبِي سَفْيَانَ، وَبِأَخِي مُعَاوِيَةَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قَدْ سَأَلْتَ اللَّهَ لِأَجَالٍ مَضْرُوبَةٍ، وَأَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ، وَأَرْزَاقٍ مَقْسُومَةٍ. لَنْ يُعْجَلَ شَيْئًا قَبْلَ حُلِّهِ، أَوْ يُؤَخَّرَ شَيْئًا عَنْ حُلِّهِ. وَلَوْ كُنْتُ سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يُعِيدَكَ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ، أَوْ عَذَابٍ فِي الْقَبْرِ كَانَ خَيْرًا وَأَفْضَلَ))^(٢)، يقول ابن تيمية: ((أما حديث

(١) نقلاً عن: منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٤٤٥/٥، ٤٤٦.

(٢) تقدم تخريجه انظر ص (٢٢).

أَمْ حَبِيبَةٌ فِيهِ أَنْ الدَّعَاءُ يَكُونُ مَشْرُوعًا نَافِعًا فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ دُونَ بَعْضٍ، وَكَذَلِكَ هُوَ، وَلِهَذَا لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْمُعْتَدِينَ فِي الدَّعَاءِ، فَالْأَعْمَارُ الْمَقْدَرَةُ لَمْ يَشْرَعْ الدَّعَاءُ بِتَغْيِيرِهَا. بِخِلَافِ النِّجَاةِ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، فَإِنَّ الدَّعَاءَ مَشْرُوعٌ لَهُ، نَافِعٌ فِيهِ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ تَأْثِيرِ صَلَةِ الرَّحْمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فِي زِيَادَةِ الْعُمَرِ أَنْ يَزِيدَ الْعُمَرُ بِتَأْثِيرِ الدَّعَاءِ، وَلِذَلِكَ كَانَ يَكْرَهُ أَحْمَدُ أَنْ يَدْعَى لَهُ بِطُولِ الْعُمَرِ، وَيَقُولُ: (هَذَا فَرَاغٌ مِنْهُ))^(١). وَيُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُهُ ﷺ: ((لَا يَرُدُّ الْقَدَرُ إِلَّا الدُّعَاءُ، وَلَا يَزِيدُ فِي الْعُمَرِ إِلَّا الْبِرُّ))^(٢)، فَقَصَرَ التَّأْثِيرَ فِي زِيَادَةِ الْعُمَرِ عَلَى الْبِرِّ وَحْدِهِ، وَهُوَ الْإِحْسَانُ إِلَى الْخَلْقِ عَمُومًا، وَإِلَى الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقَارِبِ خُصُوصًا^(٣).

وَفِي هَذَا الْقَوْلِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْقَصْرَ فِي الْحَدِيثِ لِكَمَالِ التَّأْثِيرِ لَا لِأَصْلِهِ؛ لِأَنَّ الطَّاعَاتِ عَمُومًا تَوَرَّثَ أَهْلُهَا طُولَ الْعُمَرِ وَسَعَةَ الرِّزْقِ، وَلِأَنَّ طَرْدَ الْإِسْتِدْلَالِ الْأَوَّلِ يَقْتَضِي عَدَمَ مَشْرُوعِيَّةِ الدَّعَاءِ بِكَثْرَةِ الرِّزْقِ، وَإِبْطَالِ تَأْثِيرِ الدَّعَاءِ فِيهِ، كَمَا يَقْتَضِي ذَلِكَ فِي طُولِ الْعُمَرِ، إِذِ الرِّزْقُ فِي الْحَدِيثِ قَرِينَ الْعُمَرِ فِي الذِّكْرِ وَفِي عِلَّةِ الْحُكْمِ؛

(١) الاستقامة ١٥٧/١ [يتصرف يسير] . وانظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفى ص ٩٢- ٩٥. يبدو أن كراهة الإمام أحمد أن يدعى له بطول العمر بناءً على حرصه على الأفضل والأكمل، لا لأن الدعاء بطول العمر غير مشروع في نظره؛ ولهذا ثبت عنه أنه قال: ((إني أسأل الله عز وجل أن يطيل بقاء أمير المؤمنين وأن يشبّهه)). انظر: كتاب السنة لعبد الله بن الإمام أحمد ١٣٩/١، ١٤٠ .

(٢) تقدم تخرجه انظر: ص (٢٨).

(٣) انظر: جامع الأصول لابن الأثير ٣٩٨/١، شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفى ص ٩٢ .

وهي الفراغ من الأرزاق والآجال، والأمران كلاهما يخالفان ما ثبت من مشروعية الدعاء بطول العمر وكثرة الرزق، فقد دعا النبي ﷺ لأنس بن مالك بكثرة المال والولد وطول العمر والبركة فيما أعطاه، وترجم الإمام البخاري لذلك بقوله: ((بَابُ دَعْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِخَادِمِهِ بِطُولِ الْعُمُرِ وَبِكَثْرَةِ مَالِهِ))^(١)، وقد ترتب على دعاء النبي ﷺ أثره، وأجاب الله دعاءه؛ فكثر مال أنس حتى كان من أكثر الأنصار مالاً، وكان بستانه يحمل في السنة مرتين، وريحانه يجيء منه ربح المسك، وكثر ولده حتى كانوا يتعادون على نحو المائة، ودفن سوى هؤلاء أكثر من المائة بكثير، وطال عمره حتى قال: ((لقد بقيت حتى سئمت الحياة))، وفي رواية: ((حتى استحييت من الناس))^(٢)، وتوفي سنة ثلاث وتسعين للهجرة وعمره مائة وثلاث سنين على المعتمد^(٣). وأيضاً فقد دعا لأم قيس بنت محصن بطول العمر، وأجاب الله دعوته، حتى قال الراوي: ((فلا أعلم امرأة عمرت ما عمرت))^(٤).

(١) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري: كتاب الدعوات ١٤٤/١١.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ٢٨٧/٥.

(٣) انظر: صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢٢٨/٤ - ٢٣٠ - ١٢٦/١١، ١٢٨، ١٤٥، ١٨٢، ١٨٣، صحيح مسلم بشرحه للنووي ٤٠٣٩/١٦، سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ٢٨٤/٥ - ٢٨٩، ح (٢٢٤١).

(٤) انظر: المسند للإمام أحمد بن حنبل ح ٢٦٤٥٩، سنن النسائي: كتاب الجنائز ح (١٨٨٢)، والحديث إسناده محتمل للتصحيح. انظر: تفريع أحاديث المسند لمحمد المرقصوسي وزملائه ٥٥١/٤٤.

وقد ذكر بعض علماء السيرة أنه ﷺ دعا لأبي اليسر كعب بن عمرو فقال: ((اللهم امتننا به))، فقال عمره حتى كان يقول: ((امتعوا بي، حتى كنت من آخرهم هلكاً)). انظر: السيرة النبوية لابن هشام ٢٥٠/٣.

وأيضاً فقد كان النبي ﷺ إذا أحب لأحد من أصحابه الشهادته دعا له بالرحمة، أو استغفر له، كما استرحم لعامر بن الأكوع في غزوة خيبر، وكان الصحابة يرفعون أنه ما استرحم لإنسان قط في غزاة يخصمه إلا استشهد؛ ولهذا قال عمر بن الخطاب: ((وجبت يا نبي الله، لولا امتعتنا به)). انظر: صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٤٦٤/٧، ٤٦٦، ١٢٥/١١، ١٢٧. فإذا أثر الدعاء في طول العمر كان مؤثراً في قصره أيضاً؛ إذ المعنى واحد: وهو تأثير الدعاء في تبدل الأجل.

ومما يدل على تأثير الدعاء في إطالة العمر من الآثار ما رواه الزهري عن سعيد بن المسيب عن كعب الأحبار أنه قال- لما طعن عمر بن الخطاب :- ((لو دعا الله لزداد في أجله، فانكر ذلك عليه المسلمون، وقالوا: إن الله عز وجل يقول: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، فقال: وإن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا يُمْرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١])^(١).

فاستدل على تأثير الدعاء بأحد عمومات المحو والإثبات في المقادير، وهو دليل عام في السبب والمسبب، وفي هذا تنبيه على الاستدلال بعمومات تأثير الدعاء في تحقق المدعو، ودفع المقدر، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، وقوله ﷺ: ((لَا يَرُدُّ الْقَضَاءُ إِلَّا الدُّعَاءُ))^(٢)، وقوله ﷺ: ((لَا يُغْنِي حَذَرٌ مِنْ قَدَرٍ، وَالْدُّعَاءُ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ وَمِمَّا لَمْ يَنْزَلْ، وَإِنَّ الْبَلَاءَ لَيَنْزِلُ فَيُثْلَقُهُ الدُّعَاءُ فَيَعْتَلِجَانِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ))^(٣)، فإن هذه الأدلة ونظائرها^(٤) تدل على مشروعية الدعاء بطول العمر من باب أولى؛ لأنها خاصة في السبب وعامة في المسبب والأثر؛ فتعم كلمات المقادير الأربع^(٥) بما في ذلك العمر،

(١) معاني القرآن لأبي جعفر النحاس ٤٤٥/٥ .

(٢) تقدم تخريجه. انظر: من (٢٨).

(٣) تقدم تخريجه. انظر: من (٢٨).

(٤) انظر: قطر الولي للشوكاني ص ٤٩٧-٥٠٤ .

(٥) هذا يعم حتى الكلمة المتعلقة بنوع المولود إذا كان الدعاء في زمن الإمكان؛ ولهذا قال مالك بن دينار: ((اللهم إن كان في بطنها جارية فابذلها غلاماً فإنك تمحو ما تشاء وتثبت)). انظر: تفسير القرطبي ٣٣٠/٩ .

فيشرع الدعاء بزيادته، ولو جاز إخراجه بحجة الفراغ من تقديره لوجب إخراج سائر الكلمات؛ إذ الجميع مقدر مكتوب، وهو خلاف النصوص والآثار الواردة عن السلف في تبديل كلمات المقادير الأربع، كمحو الشقاء وإثبات السعادة مكانه، وهي أكثر الآثار، وكبر هم السلف^(١).

وأما حديث أم حبيبة فلا يظهر أنه إبطال لأثر الدعاء في طول العمر، وإنما هو كما يفسره آخره إرشاد إلى الأفضل والأكمل، والدعاء بما هو خير مطلقاً؛ لأن طول العمر قد يكون خيراً وقد يكون شراً؛ وذلك إذا ساء عمل صاحبه، أو أفضى به إلى ما استعاذ منه النبي ﷺ من الهرم والرد إلى أرذل العمر، ولهذا أرشد النبي ﷺ إلى الدعاء بطول العمر دعاءً مقيداً لا مطلقاً، وأن يقول الداعي: ((اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي))^(٢). وقد قرن النبي ﷺ دعوته لأنس بن مالك بالبركة فكانت حياته، وطول عمره خيراً له وللمسلمين.

وهكذا شأن الرزق، فقد يكون خيراً وقد يكون شراً، وينجر بصاحبه إلى الافتتان به، والاعتثار بالدنيا، ولهذا لم يرشد النبي ﷺ إلى الاستكثار منه مطلقاً، أو الدعاء

(١) تقدم ذكر كثير منها موثقاً أنظر: ص (١٢٠ - ١٢٣).

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري: كتاب المرضى، باب تمنّي المريض الموت ١٢٧/١٠.

بذلك، وإنما سأل كثرة المال والبركة فيه لبعض أصحابه
 لحكم معينة^(١)، وإذا استقرت دعواته لنفسه وجدت مطردة
 في الدلالة على أنه إنما كان يسأل ما يكفي حاجته وحاجة
 أهله من الرزق الحلال الطيب، وكان يقول: ((اللَّهُمَّ اجْعَلْ
 رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوَّةً))^(٢)، وفي رواية: ((كَفَافًا))^(٣)، أي كفاية
 من غير إسراف، أو بقدر الحاجة يوماً بيوم، وهذا يتسق
 مع هدي الشريعة الإسلامية، وما جاءت به من أخذ البلغة
 من الدنيا، والزهد فيما فوق ذلك؛ رغبةً في توفر نعيم
 الآخرة، وإيثاراً لما يبقى على ما يفنى^(٤). والله أعلم وصلى
 الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) انظر: المسند للإمام أحمد ح (١٧٢٢٥)، صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ١١/١٣٨، ١٨٢.

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي: كتاب الزهد، أوائل الزهد ١٨/١٠٥، وانظر: صحيح
 البخاري بشرحه فتح الباري: كتاب الرقاق، باب كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه
 ٢٨٢/١١.

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي: كتاب الزهد، أوائل الزهد ١٨/١٠٥.

(٤) انظر: النهاية لابن الأثير ٤/١١٩، ١٩١، شرح صحيح مسلم للنووي ١٨/١٠٥، فتح الباري
 ٢٩٢/١١، مصباح الزجاجة للبوصيري ٢/٢٨٠.

الخاتمة

أحمد الله في الختام كما حمدته في البدء، فهو أهل
للحمد في كل موطن، وبعد:-

فقد انتهيت من دراسة موضوع المحو والإثبات في
المقادير إلى جملة من النتائج، منها:-

١- الإيمان بالقدر أصل من أصول الإيمان، وقد تواترت
التنصوص في الدلالة على الفراغ من كتابة المقادير؛
فالعامل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير،
والآجال مضروبة، والأيام معدودة، والأرزاق مقسومة،
رفعت الأقلام، وجفت الصحف، لن يعجل الله شيئاً قبل
حله، أو يؤخر شيئاً عن حله.

٢ - تظاهرت التنصوص في الدلالة على المحو والإثبات في
المقادير، وبيان أسبابه عمومًا وخصوصًا؛ كالإيمان
والتقوى، والصلة والدعاء. وفي التخصيص على الأسباب
الخاصة مزيد اعتناء بها، ودلالة على قوة تأثيرها في
مدافعة المقادير، وإلا فجميع الطاعات الظاهرة والباطنة
تدافع المكارم، وتورث أهلها سعة الرزق، وطول العمر.

٣ - أدلة المحو والإثبات في المقادير قاطعة في الدلالة على
تبدل كلمات المقادير الأربع، وهو المعنى الكلي المشترك
بين أحادها، وهذا بالنظر إلى مجموع الأدلة دون
أعيانها، لأنها متفاوتة ثبوتًا ودلالة، فمنها القطعي

والظني، ومنها الصريح والمُحتمل، وأشهر الأدلة المحتملة، آية الرعد ، وآية فاطر، وآية الأنعام، وقد كثر كلام أهل العلم من المفسرين وغيرهم في تحرير وتحديد دلالة هذه الآيات، والظاهر أن الآية الأولى تعم المحو والإثبات في المقادير وغيرها، والثانية تدل على زيادة عمر المعين ونقصانه حقيقة، والثالثة لا علاقة لها بالمحو والإثبات في المقادير.

٤ - رأى بعض أهل العلم أن أدلة الفراغ من المقادير أرجح من أدلة المحو والإثبات فيها، بحجة أن القطعي من أدلة المحو والإثبات غير صريح، والصريح منها غير قطعي؛ لأنها أخبار آحاد، لا تفيد الظن، فلا تعارض الأدلة القطعية! وهذا المسلك غير مسلم؛ لأنه لا يصار إلى الترجيح إلا إذا تعذر الجمع، وهو هنا ممكن من عدة وجوه؛ كأن يقال: إن أدلة استحالة تبدل الأجل مقيدة بحضوره، وقبل حضوره يجوز تقديمه وتأخيرها بأسباب الزيادة والنقصان. وأيضاً فإن من أدلة المحو والإثبات ما هو قطعي ثبوتاً ودلالة؛ كبعض الأدلة القرآنية، والأحاديث المخرجة في الصحيحين، فإنها وإن كانت آحاداً إلا أنها منقولة برواية الثقات العدول الحفاظ، وتلقاها الأمة بالقبول، فتفيد العلم اليقيني النظري . وانطلاقاً من المبدأ نفسه، والتأمل إلى طرف من

النصوص وإهمال طرف آخر عمد فريق آخر إلى تعطيل أدلة المحو والإثبات في المقادير عن طريق التأويل؛ ففسّروا الأدلة الصريحة بمعناها المجازي، وهو البركة، أو بعض معانيها! وهذا غير مسلم أيضاً؛ لأن التأويل المحدث لا أصل له على السنة الرواة، ولا في نصوص الشرع، ثم إنَّ المعنى المجازي يستلزم تبدل القضاء أيضاً؛ لأن البركة مقدرة مكتوبة، كما يستلزم مع ذلك الإخلال بمقصد الحديث، والإيهام بمذهب القدرية، ومخالفة الأصل في الكلام، والمعنى الظاهر المتبادر من الحديث، المطرد في موارد الاستعمال، وسوء الظن بالحديث، والجنابة على مدلوله!

٥- أدلة المحو والإثبات كأدلة الفراغ من المقادير، كلاهما صحيح صريح في الجملة، والحق لا يتعارض؛ ولهذا فإنَّ الصواب الجمع بين هذه العمومات؛ بحمل أدلة الفراغ من المقادير على التقدير السابق، وحمل أدلة المحو والإثبات على التقدير اللاحق. وهذا هو المأثور عن أئمة السلف كابن عباس وعكرمة ومجاهد؛ فمن سبقت له السعادة في الكتاب الأول وفقه الله لفعل أسبابها، وإلا خذله وحرمه، وكلّ ميسر لما خلق له. وهذا الجمع أولى من قول من حمل أدلة الفراغ من المقادير على القضاء المبرم، وأدلة المحو والإثبات على القضاء المعلق، أو قال

إِنَّ أدلة الفراغ من المقادير من العام المخصوص، أو من العام المراد به المخصوص، لأن هذه الأقوال تتضمن القول بوقوع النسخ في اللوح المحفوظ، وهو قول مرجوح، ليس مع القائلين به دليل مسلم!

وإجراء عمومات المحو والإثبات في المقادير على ظاهرها حقيقة لا يستلزم البدء؛ لأن المحو والإثبات في الكتابة لا في العلم؛ فما في علم الله من تقدير الأشياء لا يتقدم أو يتأخر وإلا لوجب التمثيل ضرورة؛ لأن ظهور العلم بعد خفائه من خصائص المخلوقات، والتمثيل باطل عقلاً ونقلاً؛ وفي هذا رد على من افترى على الله صفة البدء من الشيعة، وزعم أنه ما عبد الله وعظم بمثله، وما من نبي بزعمهم إلا وفي شريعته الإقرار لله بالبدء! تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وكذلك فإن إجراء عمومات المحو والإثبات على حقيقتها لا يستلزم موافقة الفلاسفة أو المعتزلة في القول بالأجلين؛ لأن الأجل في علم الله وفي كتابه الأول واحد لا تعدد فيه، والتقديم والتأخير والزيادة والنقصان باعتبار ما يكون في كتب المقادير الأخرى، أو باعتبار التداخل بين أجل الدنيا وأجل البرزخ، وبناءً على هذين الاعتبارين صرح بعض أهل السنة بإثبات الأجلين. وأما الفلاسفة فإنهم أثبتوا الأجلين بناءً على قواعدهم في

الفيض، وتأثير الطبيعة في المزاج. وكذلك فإن البغدادية من المعتزلة بنوا القول بالأجلين على أصلهم في استقلال العباد بأفعال التوليد والمباشرة، وهي كلها أصول شركية يبرأ منها علماء السلف، وتبرأ منها مقالاتهم.

٦ - المحو لغة إذهاب الشيء وإزالة أثره، والمحو في المقادير على هذا المعنى المعلوم لغة والله أعلم بكيفيته. وهذا أولى من قول من رأى أنه يكون عن طريق التداخل بين أجل الدنيا وأجل البرزخ، لأن هذا القول مبني على تفسير الأجلين في آية الأنعام بخلاف القول الراجح. وأولى من قول من أثبته باعتبار التركيب الجسدي لا باعتبار المكتوب القديري، لأن هذا يؤول إلى نفي المحو في كتب المقادير حقيقة، كما أن إثباته في الأقدار المعلقة دون المبرمة يؤول إلى ذلك أيضاً، إذ حقيقته حصول بعض المكتوب دون بعض من غير محو وإزالة لشيء من المكتوب القديري!

٧ - المحو والإثبات في المقادير محلّه صحف الملائكة دون اللوح المحفوظ، وهذا مقتضى النص والإجماع والنظر الصحيح؛ فإن آية الرعد، وأدلة الفراغ من المقادير ظاهرة في منع النسخ في اللوح المحفوظ، وأيضاً فإن ما في اللوح المحفوظ هو علم الله في خلقه كما ورد في

الآثار ، وعلم الله لا يتطرق إليه محو ولا إثبات إجماعاً ،
وأيضاً فإن الله كتب ما في اللوح المحفوظ بيده وما في
كتب المقادير الأخرى تكتبه الملائكة ، وهذا الفرق في
الفعل يقتضي فرقاً في الأثر؛ فيكون المحو فيما تكتبه
الملائكة دون ما كتبه الله تعالى .

وأما من جَوَزَ المحو والإثبات في اللوح المحفوظ فإن أدلته
غير مسلمة؛ لأنها إما ألا تدل على محل النزاع أصلاً ، أو
أنها أعم من محل النزاع ، وليست نصاً فيه ، أو أنها أثر
صحابي معارض بما هو مثله وأقوى منه . وقد بنى
بعضهم القول بالمحو والإثبات في اللوح المحفوظ على
أساس اطلاع الملائكة على ما في اللوح المحفوظ . وهو
أصل باطل يناقض أدلة القرآن والسنة الدالة على كمال
صيانة اللوح وحفظه عن اطلاع الخلق . وانتهى الأمر
بفريق ثالث منهم إلى تجويز تبدل القدر كله ، وهو من
منكرات الأقوال؛ إذ على مقتضاه لا يبقى وثوق بشيء من
الأخبار الغيبية كالحشر والنشر ، ولا بشيء من أخبار
الشرع عامة؛ كوعد الله ووعيده ، وختم النبوة بمحمد
ﷺ؛ لجواز أن يتبدل القدر ، ويتعلق قدر الله بخلافه !

٨ - استقراء النصوص وكلام أهل العلم يدل على أن المحو
والإثبات في المقادير فيه خصوص من ثلاث جهات:-

أ- من جهة متعلقه؛ فإنه مختص بكلمات المقادير الأربع

دون غيرهن؛ فلا يتطرق لسائر الأخبار والأحكام
الكونية؛ كوعد الله ووعيده، وأشراف الساعة، وأخبار
القيامة، وما أخبر به الله ورسوله من الكوائن المستقبلية؛
والإلزام للبدء، وخلف الوعد، والكذب في الخبر.

ب- من جهة محله؛ فإنه مختص بما تكتبه الملائكة في
صحف التقدير الحولي والتقدير العمري دون ما في
اللوح المحفوظ، ودون ما في علم الله من تقدير الأشياء،
والإلزام مخالفة نصوص الفراغ من المقادير، وموافقة
الشيعة في القول بالبدء!

ج- من جهة أسبابه، فقد رأى بعض أهل العلم أن من
أسبابه ما هو مشروع نافع في بعض كلمات المقادير
الأربع دون بعض؛ فقال إن الدعاء لا يشرع في زيادة
العمر، ولا يؤثر في حصولها؛ لأن الأجل مضروبة،
والأيام معدودة، كما ورد في حديث أم حبيبة، وهذا غير
مسلم؛ لأن تأثير الدعاء في زيادة العمر وكثرة الرزق
مشروع ثابت في النصوص الصريحة كسائر الكلمات
الأربع، وحديث أم حبيبة محمول على الإرشاد إلى
الأفضل والأكمل، والدعاء بما هو خير مطلقاً. والله
أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين .

مراجع البحث

- ١ - الإحكام في أصول الأحكام، لعليّ بن محمّد الآمدي.
دار الكتاب العربي، الطّبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.
- ٢ - أحكام القرآن، لأبي بكر محمّد بن عبد الله المعروف
بأبي العربي، تحقيق/عليّ محمّد البجاوي. دار الفكر.
- ٣ - إرشاد ذوي العرفان لما للعمر من الزيادة والتقصان،
لمرعي بن يوسف الكرّمي. دار عمّار، الأردن، الطّبعة
الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- ٤ - إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي
السعود)، لأبي السعود بن محمّد العمادي. دار الفكر.
- ٥ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول،
لمحمّد بن عليّ الشّوكاني. دار المعرفة، بيروت.
- ٦ - أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر
الزمخشري، تحقيق الأستاذ/عبد الرّحيم محمود. دار
المعرفة بلبنان، طبعة ١٤٠٢ هـ.
- ٧ - الاستقامة، لأحمد بن عبد الحليم بن تيّميّة، تحقيق/
محمّد رشاد سالم. مؤسسة قرطبة، الطّبعة الثانية.
- ٨ - أسنى المطالب، لمحمّد بن درويش البيروني. دار الفكر،
بيروت، الطّبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
- ٩ - الإشارات والتّبيهات، للحسين بن عليّ بن سينا، مع
شرح نصير الدّين الطّوسي، تحقيق د/ سليمان دنيا.
دار المعارف، مصر، الطّبعة الثانية.
- ١٠ - أشراف السّاعة، ليوسف بن عبد الله الوابل. دار ابن
الجوزي، الطّبعة الثانية عشرة، ١٤٢٠ هـ.
- ١١ - أصول مذهب الشيعة الإماميّة الإثني عشرية، لتناصر

- بن عبد الله القفاري. الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ.
- ١٢ - أضواء البيان، لمحمد بن محمد الشنقيطي. عالم الكتب، بيروت.
- ١٣ - الاعتقاد، للحافظ أحمد بن الحسين البيهقي. دار الكتب، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.
- ١٤ - أعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية. الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ، دار الكتاب العربي ببيروت.
- ١٥ - اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق/ناصر العقل. بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.
- ١٦ - الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، لمحمد السيد الجلند. مكتبات عكاظ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ.
- ١٧ - إملأ ما من به الرحمن، لعبد الله بن الحسين العكبري. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ.
- ١٨ - تأويل مختلف الحديث، للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة. دار الكتاب العربي ببيروت، مطبعة العلوم.
- ١٩ - التبصرة في أصول الفقه، لإبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق/محمد حسن هيتو. دار الفكر، دمشق، طبعة ١٤٠ هـ.
- ٢٠ - الترغيب والترهيب، للحافظ عبد العظيم المنذري، تعليق محمد عمارة. دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
- ٢١ - التسهيل لعلوم التنزيل، لمحمد بن أحمد بن جزي. شركة دار الأرقم للطباعة والنشر ببيروت.
- ٢٢ - التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ، دار الكتب العلمية ببلبنان.

- ٢٣ - تفسير القرآن العظيم، لإسماعيل بن كثير القرشي. مكتبة دار التراث بالقاهرة، مطابع المختار الإسلامي.
- ٢٤ - التفسير الكبير، للفخر الرازي. دار الكتب العلمية، طهران، الطبعة الثانية.
- ٢٥ - تفسير النسائي، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق/صبري الشافعي وزميله. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٢٦ - التفسير والمفسرون، لمحمد حسين الذهبي. دار الكتب الحديثة، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٦هـ.
- ٢٧ - التقييد والإيضاح شرح مقنعة ابن الصلاح، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق/عبد الرحمن محمد عثمان. دار الفكر.
- ٢٨ - تنبيه الأفاضل على ما ورد في زيادة العمر وتقصانه من الدلائل، لمحمد بن علي الشوكاني. دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٢٩ - التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لمحمد بن أحمد الملطي. رمادي للنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٣٠ - تفسير العزيز الحميد، لسليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب. الطبعة الخامسة ١٤٠٢هـ، المكتب الإسلامي.
- ٣١ - تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (تفسير السعدي)، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق محمد النجار. المؤسسة السعيدية بالرياض.
- ٣٢ - جامع الأصول في أحاديث الرسول، للمبارك بن محمد الجزري، تخريج عبد القادر الأرناؤوط. مكتبة الحلواني، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ.

- ٣٣ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)،
لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. طبعة ١٤٠٥هـ،
دار الفكر بيروت.
- ٣٤ - جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني. المكتبة
العصرية، بيروت، الطبعة الثامنة عشرة.
- ٣٥ - جامع العلوم والحكم، لعبد الرحمن بن أحمد بن
رجب. دار المعرفة، بيروت.
- ٣٦ - الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، لأبي عبد
الله محمد بن أحمد القرطبي، تصحيح/أحمد
البردوني. الطبعة الثانية.
- ٣٧ - حاشية الشهاب على اليبضاوي، لشهاب الدين أحمد بن
محمد الخفاجي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة
الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٣٨ - حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، لأحمد
الصاوي المالكي. طبعة ١٤١٤هـ، دار الفكر.
- ٣٩ - دره تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية،
تحقيق د/ محمد رشاد سالم. مطابع جامعة الإمام
محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- ٤٠ - الدرر السنية في الأجوبة النجفية، جمع وترتيب عبد الرحمن
بن قاسم. دار العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.
- ٤١ - الدر المنثور في التفسير بالملثور، لجلال الدين
السيوطي. دار المعرفة ببيروت.
- ٤٢ - ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وضبط د/عمر
فاروق الطباع. دار القلم ببيروت.
- ٤٣ - الرسالة الأضحوية، للحمين بن علي بن سينا،
تحقيق/حسن عاصي. المؤسسة الجامعية، بيروت،

الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

٤٤ - رسالة فيما يزيد الأعمال، لأحمد المفتي بقلية، تحقيق/د.

عامر الزبياري. دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٥ - الرسالة التلمضية، لأبي العباس بن تيمية، تحقيق

الدكتور/محمد بن عودة السعوي. الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٦ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني،

لشهاب الدين محمود الألوسي. طبعة ١٤٠٨هـ، دار الفكر.

٤٧ - روضة الناظر وجنة الناظر، للموفق بن قدامة، تحقيق

د/عبد العزيز بن عبد الرحمن السعيد. مطابع الرياض.

٤٨ - زاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين عبد

الرحمن بن الجوزي. الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ، المكتب

الإسلامي ببيروت.

٤٩ - سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين

الألباني. الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، مكتبة المعارف بالرياض.

٥٠ - السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق/مصطفى السقا،

وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي. دار إحياء

التراث العربي، بيروت.

٥١ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي

القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق/

د. أحمد سعد حمدان. دار طيبة .

٥٢ - شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار بن

أحمد الهمداني، تحقيق الدكتور/عبد الكريم عثمان.

الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ، مكتبة وهبة بمصر.

٥٣ - شرح جوهرة التوحيد، لإبراهيم بن محمد البيجوري.

دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٥٤ - شرح صحيح مسلم، للحافظ يحيى بن شرف النووي.

- دار الكتب العلمية بيروت.
- ٥٥ - شرح العقائد النسفية، لسعد الدين التفتازاني، مطبعة كردستان العلمية، مصر، طبعة ١٣٢٩هـ.
- ٥٦ - شرح العقيدة الطحاوية، لعلي بن علي بن أبي العز الحنفي، تحقيق وتخريج/شعيب الأرنؤوط. الطبعة الأولى ١٤٠١هـ، مكتبة دار البيان.
- ٥٧ - شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، لعبد الله بن محمد الغنيمان. مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٥٨ - شرح الكوكب المنير، لمحمد بن أحمد الفتوح، تحقيق الدكتور/محمد الزحيلي ونزيه حماد. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مطبعة دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ.
- ٥٩ - شرح مختصر الروضة، لسليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق د/عبد الله التركي. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- ٦٠ - شرح مشكل الآثار، لأحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق/شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٦١ - شرح المقامد، لسعد الدين التفتازاني، تعليق/عبد الرحمن عميرة. عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٦٢ - شرح المواقيت، لعلي بن محمد الجرجاني. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٦٣ - الشريعة، للإمام محمد بن الحسين الأجري، تحقيق/محمد حامد الفقي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٦٤ - شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة

والتعليل، لابن قيم الجوزية. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ،
دار الكتب العلمية.

٦٥ - صحيح الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين
الألباني. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، المكتب الإسلامي.

٦٦ - صفة الصنفوة، لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق/
محمد فاخوري وزميله. الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ، دار
المعرفة ببيروت.

٦٧ - الصنفية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د/
محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٦٨ - العقد الفريد، لأحمد بن محمد بن عبد ربه
الأندلسي، تحقيق/أحمد أمين ورفاقه. مطبعة لجنة
التأليف والترجمة بالقاهرة، ١٣٧٥هـ.

٦٩ - ضعيف الجامع الصغير وزيادته، لمحمد الألباني.
المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

٧٠ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ/
أحمد بن علي بن حجر، تحقيق الشيخ/عبد العزيز بن باز.
دار المعرفة ببيروت.

٧١ - فتح القدير، لمحمد بن علي الشوكاني. دار المعرفة، بيروت.

٧٢ - الفرق بين الفرق، لعبد القادر بن طاهر البغدادي، تحقيق/
محمد محيي الدين عبد الحميد. دار المعرفة ببيروت.

٧٣ - الفروق، لشهاب الدين القرافي. دار المعرفة، بيروت.

٧٤ - الفصل في الملل والأهواء والنحل، لعلي بن أحمد بن سعيد
بن حزم، تحقيق/محمد نصر وزميله. دار الجيل، بيروت.

٧٥ - فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف
المنائوي. دار المعرفة، بيروت.

٧٦ - القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي.

المؤسسة العربية للطباعة والنشر.

٧٧ - قطر الولي على حديث الولي، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق إبراهيم هلال. دار إحياء التراث، بيروت.

٧٨ - كتاب السنة، لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق/د. محمد سعيد القحطاني. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٧٩ - كتاب القدر، للحافظ أبي بكر جعفر بن محمد الفريابي، تحقيق/عبد الله المنصور. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، أضواء السلف.

٨٠ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل (بحواشيه)، لمحمود بن عمر الزمخشري. الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ، دار الفكر للطباعة ونشر.

٨١ - الكليات، لأيوّب بن موسى الكفوي، تحقيق/عدنان درويش وزميله. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٨٢ - لباب التأويل في معاني التنزيل (تفسير الخازن)، لعليّ بن محمد بن إبراهيم الخازن. طبعة ١٣٩٩هـ، دار الفكر.

٨٣ - مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار، لعزّ الدين بن الملك. دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٨٤ - مجمع الزوائد، للحافظ عليّ بن أبي بكر الهيثمي. مؤسسة المعارف، بيروت، طبعة ١٤٠٦هـ.

٨٥ - مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. مطبعة المساحة العسكرية بالقاهرة ١٤٠٤هـ.

٨٦ - المحرر الوجيز (تفسير ابن عطية)، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية، تحقيق/عبد السلام عبد الشافي. الطبعة الأولى

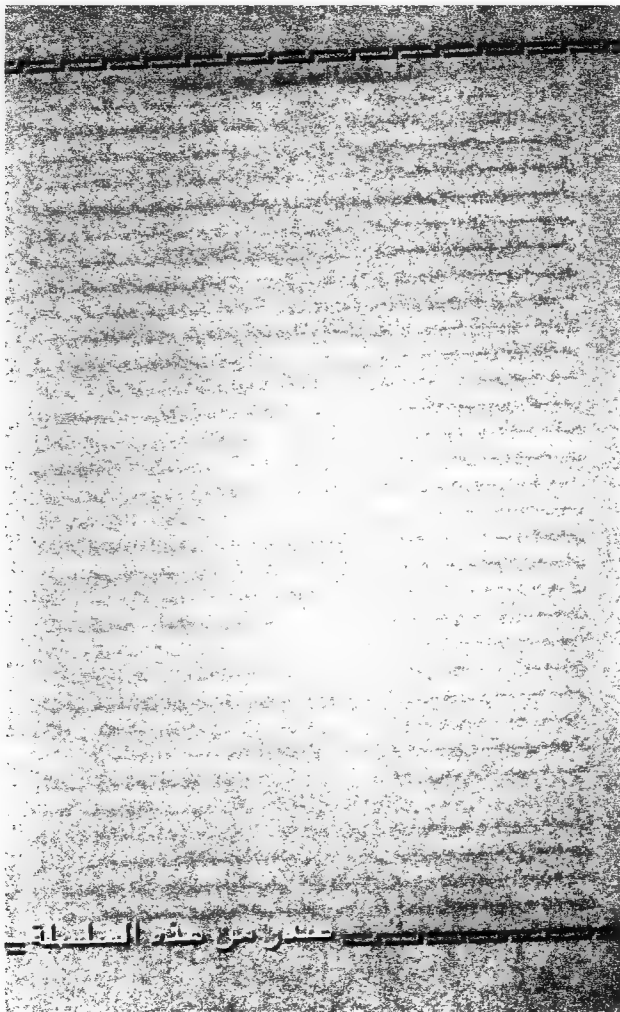
- ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٨٧ - مختار المنهاج، لمحمد بن أبي بكر الرّازي. دار الكتاب العربي، بيروت، الطّبعة الأولى، ١٩٦٧م.
- ٨٨ - مختصر الصّواعق المرسلّة، لمحمد بن نصر الموصلي. الطّبعة الأولى ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٨٩ - مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل (تفسير التّسفي)، لأبي البركات عبد الله التّسفي. دار الفكر.
- ٩٠ - منكرّة أصول الفقه، لمحمد الأمين الشنقيطي. المكتبة السّلفيّة بالمدينة.
- ٩١ - مصباح الرّجاجة في زوائد ابن ماجه، لأحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق/موسى محمد علي وزميله. مطبعة حسّان بالقاهرة.
- ٩٢ - مصباح الظّلام في شرح نيل المرام، لمحمد بن عبد اللّطيف الجرداني. دار الكتاب العربي، الطّبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٩٣ - المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، لأحمد بن محمد الفيومي. المكتبة العلمية، بيروت.
- ٩٤ - معارج القبول، لحافظ بن أحمد الحكّمي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطّبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٩٥ - معالم التّنزيل (تفسير البغوي)، لحسين بن مسعود البغوي، تحقيق خالد العك وزميله. الطّبعة الثّانية ١٤٠٧هـ، دار المعرفة.
- ٩٦ - معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس، تحقيق/ محمد الصّابوني. الطّبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مركز البحث العلمي بجامعة أمّ القرى، مطابع الندوة.
- ٩٧ - معجم مقاييس اللّغة، لأحمد بن فارس، تحقيق عبد السّلام هارون. طبعة ١٣٩٩هـ، دار الفكر.

- ٩٨ - المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وزملائه. الطبعة الثانية.
- ٩٩ - مفتاح دار السعادة، للإمام ابن القيم. دار الكتب العلمية ببلنات.
- ١٠٠ - المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني. دار المعرفة، بيروت.
- ١٠١ - المقاصد الحسنة، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد الخشت. دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- ١٠٢ - الملل والنحل، لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق/محمد سيد الكيلاني. دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.
- ١٠٣ - مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني. دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١٠٤ - منهاج السنة النبوية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١٠٥ - النجاة، للحسين بن علي بن سينا. مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٥٧هـ.
- ١٠٦ - نهاية المتول في شرح منهاج الأصول، لعبد الرحيم بن الحسن الإسنوي. جمعية نشر الكتب العربية، المطبعة السلفية بالقاهرة.
- ١٠٧ - النهاية في غريب الحديث والأثر، للمبارك بن محمد الجزري، تحقيق/طاهر أحمد الزواوي ومحمود الطناحي. مكتبة الباز بمكة.
- ١٠٨ - الوعد الأخروي، لعيسى عبد الله السعدي. دار عالم الفوائد بمكة الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

فهرس الموضوعات

٧	المقدمة
٨	الدراسات السابقة
١٥	خطة البحث
١٩	المطلب الأول: الفراغ من المقادير
١٩	معنى القدر لغة
٢٠	معنى القدر اصطلاحاً
٢٢	أهمية الإيمان بالقدر
٢٤	أنواع التقادير
٣٠	دلالة كتابة المقادير
٣٥	المطلب الثاني: أدلة المحو والإثبات في المقادير
٣٥	أنواع أدلة المحو والإثبات
٤٠	أدلة المحو والإثبات المحتملة
	١- قوله تعالى:
٤١	﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَكَذَلِكَ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾
	٢- قوله تعالى:
٤٩	﴿ وَمَا يَمْسُرُ مِنْ مَسْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عِمْرَةٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ ﴾
	٣- قوله تعالى:
٥٦	﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى ... ﴾
٦٨	القول بالأجلين
٧٧	المطلب الثالث: موقف العلماء من تعارض الأدلة
٧٧	تمهيد: في بيان وجه التعارض

٧٨	ترجيح عمومات القدر
٨٣	تأويل عمومات المحو والإثبات
٩١	الجمع بين العمومات المتعارضة
٩٩	المطلب الرابع: كيفية المحو والإثبات في المقادير
١٠٥	المطلب الخامس: محل المحو والإثبات في المقادير
١٠٥	استحالة المحو في العلم الأزلي
١١٠	المحو في اللوح المحفوظ
١٣٣	المحو في صحف الملائكة
١٤٣	المطلب السادس: أثر الدعاء في زيادة العمر
١٤٩	الخاتمة
١٥٧	مراجع البحث
١٦٩	فهرس الموضوعات



تشریح منبر الیہ

صدر من هذه السلسلة

- ١ - تأملات في سورة الفاتحة د. حسن باجودة
- ٢ - الجهاد في الإسلام مراتبه ومطالبه أ. أحمد محمد جمال
- ٣ - الرسول في كتابات المستشرقين أ. نذير حمدان
- ٤ - الإسلام الفاتح د. حسين مؤنس
- ٥ - وسائل مقاومة الغزو الفكري د. حسان محمد حسان
- ٦ - السيرة النبوية في القرآن د. عبد الصبور مرزوق
- ٧ - التخطيط للدعوة الإسلامية د. علي محمد جريشة
- ٨ - صناعة الكتابة وتطورها في المصور الإسلامية د. أحمد السيد دراج
- ٩ - النوعية الشاملة في الحج أ. عبد الله بوقس
- ١٠ - الفقه الإسلامي آفاقه وتطوره د. عباس حسني محمد
- ١١ - لمحات نفسية في القرآن الكريم د. عبد الحميد محمد الهاشمي
- ١٢ - السنة في مواجهة الأباطيل أ. محمد طاهر حكيم
- ١٣ - مولود على الفطرة أ. حسين أحمد حسون
- ١٤ - دور المسجد في الإسلام أ. علي محمد مختار
- ١٥ - تاريخ القرآن الكريم د. محمد سالم محيسن
- ١٦ - البيئة الإدارية في الجاهلية وصدر الإسلام أ. محمد محمود فرغلي
- ١٧ - المرأة وحقوقها في الإسلام د. محمد الصالح عفيفي
- ١٨ - القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته (١) أ. أحمد محمد جمال
- ١٩ - القراءات: أحكامها ومصدرها د. شميلان محمد اسماعيل
- ٢٠ - المعاملات في الإسلام د. عبد الستار سعيد
- ٢١ - الزكاة: فلسفتها وأحكامها د. علي محمد العماري
- ٢٢ - حقيقة الإنسان بين القرآن وتصور العلوم د. أبو اليزيد المجدي
- ٢٣ - الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا أ. سيد عبد المجيد بكر
- ٢٤ - الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر د. عثمان محمد وزان
- ٢٥ - الإسلام والحركات الهدامة د. معالي عبد الحميد حمودة
- ٢٦ - تربية النشء في ظل الإسلام ط (١٤٠٤هـ) د. محمود محمد عمارة
- ٢٧ - مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي ط (١٤٢١هـ) د. محمد شوقي الفنجري
- ٢٨ - وحي الله - حقائق وخصائص في الكتاب والسنة د. حسن ضياء الدين عتر
- ٢٩ - حقوق الإنسان وواجباته في القرآن أ. حسن أحمد عبد الرحمن عابدين
- ٣٠ - المنهج الإسلامي في تعليم العلوم الطبيعية أ. محمد عمر القصار

٢١-	القرآن كتاب أحكمت آياته (٢) .	أ. أحمد محمد جمال
٢٢-	الدعوة في الإسلام عقيدة ومنهج	د. السيد رزق الطويل
٢٣-	الاعلام في المجتمع الإسلامي	أ. حليد عبد الواحد
٢٤-	الالتزام الديني منهج وسط	الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة
٢٥-	التربية النفسية في المنهج الإسلامي	د. حسن الشرفاوي
٢٦-	الإسلام والعلاقات الدولية	د. محمد الصادق عفيفي
٢٧-	المسكرية الإسلامية ونهضتنا الحضارية	الدواء الركن محمد جمال الدين محفوظ
٢٨-	معاني الأخوة في الإسلام ومقاصدها	د. محمود محمد بابلي
٢٩-	النهج الحديث في مختصر علوم الحديث	د. علي محمد نصر
٤٠-	من التراث الاقتصادي (١)	د. رفعت الموضي
٤١-	أسس المفاهيم الاقتصادية في الإسلام	د. عبد العليم عبد الرحمن خضر
٤٢-	الأقليات المسلمة في أفريقيا	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٣-	الأقليات المسلمة في أوروبا	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٤-	الأقليات المسلمة في الأمريكتين والبحر الكاريبي	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٥-	الطريق إلى النصر	أ. محمد عبد الله فودة
٤٦-	الإسلام دعوة الحق	د. السيد رزق الطويل
٤٧-	الإسلام والنظر في آيات الله الكونية	د. محمد عبد الله الشرفاوي
٤٨-	دحض مفتريات ضد إعجاز القرآن ولفته	د. البدر اوي عبد الوهاب زهران
٤٩-	المجاهدون في فطاني	أ. ضياء شهاب
٥٠-	معجزة خلق الإنسان بين الطب والقرآن	د. نبيه عبد الرحمن عثمان
٥١-	مفهوم القيادة في إطار العقيدة الإسلامية	د. سيد عبد الحميد مرسي
٥٢-	ما يختلف فيه الإسلام عن الفكر الغربي والماركسي	أ. أنور الجندي
٥٣-	الشورى سلوك والتزام	د. محمود محمد بابلي
٥٤-	الصبر في ضوء الكتاب والسنة	أ. أسماء عمر فديع
٥٥-	مدخل إلى تحصين الأمة	د. أحمد محمد الخراط
٥٦-	القرآن كتاب أحكمت آياته (٣)	أ. أحمد محمد جمال
٥٧-	كيف تكون خطيباً	الشيخ عبد الرحمن خليل
٥٨-	الزواج بغير المسلمين ط (١٤٠٦هـ) ، ط ٢	
	(١٤٢١هـ)	الشيخ حسن خالد
٥٩-	نظرات في قصص القرآن (١)	أ. محمد قطب عبد العال
٦٠-	اللسان العربي والإسلام معاً في معركة المواجهة	د. السيد رزق الطويل
٦١-	بين علم آدم والعلم الحديث	أ. محمد شهاب الدين الندوي
٦٢-	المجتمع الإسلامي وحقوق الإنسان	د. محمد الصادق عفيفي
٦٣-	من التراث الاقتصادي للمسلمين (٢)	د. رفعت الموضي
٦٤-	تصحيح مفاهيم حول التوكل والجهاد	الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة

- ٦٥- لماذا وكيف أسلمت (١)
٦٦- أصلح الأديان للإنسانية عقيدة وشريعة
٦٧- العدل والتسامح الإسلامي
٦٨- القرآن كتاب أحكام وآياته (٤)
٦٩- الحريات والحقوق في الإسلام
٧٠- الإنسان الروح والعقل والنفس
٧١- موقف الجمهوريين من السنة النبوية
٧٢- الإسلام وغزو الفضاء
٧٣- تأملات قرآنية
٧٤- المأسونية سرطان الأمم
٧٥- المرأة بين الجاهلية والإسلام
٧٦- استخلاف آدم عليه السلام
٧٧- نظرات في قصص القرآن (٢)
٧٨- لماذا وكيف أسلمت (٢)
٧٩- كيف تُدرّس القرآن لأبنائنا
٨٠- الدعوة والدعاة .. مسؤولية وتاريخ
٨١- كيف بدأ الخلق
٨٢- خطوات على طريق الدعوة
٨٣- المرأة المسلمة بين نظرتين
٨٤- المبادئ الاجتماعية في الإسلام
٨٥- التآمر الصهيوني الصليبي على الإسلام
٨٦- الحقوق المتقابلة بين الزوجين في الشريعة الإسلامية
٨٧- من حديث القرآن عن الإنسان
٨٨- نور من القرآن في طريق الدعوة والدعاة
٨٩- أسلوب جديد في حرب الإسلام
٩٠- القضاء في الإسلام
٩١- دولة الباطل في فلسطين
٩٢- المنظور الإسلامي لمشكلة الغذاء وتحديد النسل
٩٣- التهجير الصيني في تركمستان الشرقية
٩٤- الفطرة وقيمة العمل في الإسلام
٩٥- أوصيكم بالشباب خيراً
٩٦- المسلمون في دوائر النسيان
٩٧- من خصائص الإعلام الإسلامي
٩٨- الحرية الاقتصادية في الإسلام
٩٩- من جماليات التصوير في القرآن الكريم
١. أحمد سامي عبد الله
١. أحمد عبد الغفور عطار
١. السيد أحمد المخزنجي
١. أحمد محمد جمال
١. محمد رجا، حفي عبد المتجلي
د. نبيه عبد الرحمن عثمان
د. شوقي بشير
الشيخ محمد سعيد
د. عصمة الدين كركر
١. أبو إسلام أحمد عبد الله
١. سعد صادق محمد
د. علي محمد نصر
١. محمد قطب عبد المال
١. أحمد سامي عبد الله
د. سراج محمد وزان
الشيخ أبو الحسن الندوي
١. عيسى المرزاوي
١. أحمد محمد جمال
١. صالح محمد جمال
١. محمد رجا، حفي عبد المتجلي
د. عاصم حمدان علي
د. عبد الله محمد سعيد
د. علي محمد حسن العماري
د. محمد الحسين أبو سم
١. جيمان علي، الزهراني
١. سليمان محمد الحميضي
الشيخ محمد سعيد
د. حلمي عبد المنعم صابر
١. رحمة الله رحمتي
١. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
١. أحمد محمد جمال
١. أسماء أبو بكر محمد
١. محمد خير رمضان يوسف
د. محمود محمد بابلي
١. محمد قطب عبد المال

- ١٠٠- مواقف من سيرة الرسول ﷺ . . . أ. الأمين الحاج محمد أحمد
- ١٠١- اللسان العربي بين الانتشار والانحسار . . . أ. عبد الرحمن خليل
- ١٠٢- أخطار حول الإسلام . . . السيد هاشم عقيل عزوز
- ١٠٣- صلاة الجماعة دراسة فقهية مقارنة . . . د. عبد الله محمد سعيد
- ١٠٤- المستشرقون والقرآن . . . د. اسماعيل سالم عبد العال
- ١٠٥- مستقبل الإسلام بعد سقوط الشيوعية . . . أ. أنور الجندي
- ١٠٦- الاقتصاد الإسلامي هو البديل الصالح . . . د. شوقي أحمد دنيا
- ١٠٧- توجيه وإرشاد الشباب المسلم نحو قضاء وقت الفراغ . . . د. عبد المجيد أحمد منصور
- ١٠٨- في ظلال سيرة الرسول ﷺ . . . أ. السيد أحمد المخزنجي
- ١٠٩- المخدرات مضارها على الدين والدنيا . . . د. ياسين الخطيب
- ١١٠- أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . . . أ. محمود محمد كمال عبد العال
- ١١١- زينة المرأة بين الإباحة والتحریم . . . د. حياة محمد علي خفاجي
- ١١٢- التربية الإسلامية كيف نرغبها لأبنائنا . . . د. سراج محمد وزان
- ١١٣- النموذج المصري للجهاد الإسلامي . . . أ. عبد رب الرسول سيف
- ١١٤- المسلمون حديث ذو شجون . . . أ. أحمد محمد جمال
- ١١٥- المسلمون في بورما .. التاريخ والتحديات . . . أ. نور الإسلام بن جعفر علي آل فايز
- ١١٦- آثار التبشير والاستشراق على الشباب المسلم . . . د. جابر المتولي قمبيزة
- ١١٧- اللباس في الإسلام . . . أ. أحمد بن محمد المهدي
- ١١٨- الترف وأثره في المجتمع من خلال القرآن الكريم . . . أ. ناصر عبد الله العمار
- ١١٩- أسس النظام المالي والاقتصادي في القرآن . . . أ. محمد أبو الليث خير آبادي
- ١٢٠- المستشرقون والقرآن (٢) . . . د. اسماعيل سالم عبد العال
- ١٢١- الإسلام هو الحل . . . أ. محمد سويد
- ١٢٢- نظرات في قصص القرآن (٣) . . . أ. محمد قطب عبد العال
- ١٢٣- من حصاد الفكر الإسلامي . . . د. محمد بهي الدين سالم
- ١٢٤- خواطر إسلامية . . . أ. ساري محمد الزهراني
- ١٢٥- الإسلام ومكافحة المخدرات . . . أ. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
- ١٢٦- دروس تربوية نبوية . . . أ. صالح أبو عراد الشهري
- ١٢٧- الشباب المسلم بين تجربة الماضي وآفاق المستقبل . . . د. عبد الحليم عويس
- ١٢٨- من سمات الأدب الإسلامي . . . د. مصطفى عبد الواحد
- ١٢٩- خطوات على طريق الدعوة (١) . . . أ. أحمد محمد جمال
- ١٣٠- خطوات على طريق الدعوة (٢) . . . أ. أحمد محمد جمال
- ١٣١- المسجد البائري قضية لا تنسى . . . أ. عبد الباسط عز الدين
- ١٣٢- التدريس في مدرسة النبوة . . . د. سراج محمد وزان
- ١٣٣- الإعلام الإسلامي ووسائل الاتصال الحديثة . . . أ. إبراهيم اسماعيل
- ١٣٤- تسخير العلم والعمل لمجد الإسلام . . . د. حسن محمد باجودة

١٢٥-	منهاج الداعية	أ. أحمد أبوزيد
١٢٦-	في جنوب الصين	الشيخ محمد بن ناصر العبودي
١٢٧-	التنمية والبيئة دراسة مقارنة	د. شوقي أحمد دينا
١٢٨-	الشريعة الإسلامية شريعة العدل والفضل	د. محمود محمد باجللي
١٢٩-	سقوط الأيديولوجيات وكيف يملأ الإسلام الفراغ	أ. أنور الجندي
١٤٠-	الطفل في الإسلام	أ. محمود الشرقي
١٤١-	التوحيد فطرة الله التي فطر الناس عليها	أ. فتحي بن عبد الفضيل بن علي
١٤٢-	لمحات من الطب الإسلامي	د. حياة محمد علي خفاجي
١٤٣-	الإسلام والمسلمون في ألبانيا	د. السيد محمد يونس
١٤٤-	أحمد محمد جمال (رحمه الله)	مجموعة من الأساتذة الكُتّاب
١٤٥-	الهجوم على الإسلام في الروايات الأدبية	أ. أحمد أبوزيد
١٤٦-	الإسلام والنظام العالمي الجديد	د. حاتم أحمد الرفاعي
١٤٧-	من جماليات التصوير في القرآن الكريم	أ. محمد قطب عبد العال
١٤٨-	الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي	أ. زيد بن محمد الرماني
١٤٩-	الماسونية والمرأة	أ. جمان بن عايش الزهراني
١٥٠-	جوانب من عظمة الإسلام	أ. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
١٥١-	الأسرة المسلمة في ضوء القرآن	د. حسن محمد باجودة
١٥٢-	حرب القوقاز الأولى	د. أحمد موسى الشيشاني
١٥٣-	المفاهيم الاستهلاكية في ضوء القرآن والسنة النبوية	أ. زيد بن محمد الرماني
١٥٤-	المسلمون في جمهورية الشاشان وجهادهم في مقاومة الغزو الروسي	د. السيد محمد يونس
١٥٥-	القدس في ضمير العالم الإسلامي	اعداد مجموعة من الباحثين
١٥٦-	الطريق إلى الوحدة الإسلامية	اعداد مجموعة من الباحثين
١٥٧-	المركز القانوني الدولي لمدينة القدس	د. جعفر عبد السلام
١٥٨-	الحوار النافع بين أصحاب الشرائع	د. عبد الرحمن العوراني
١٥٩-	الإنسان والبيئة	أ. علي راضي أبوزريق
١٦٠-	الإسلام وأثره في الثقافة العالمية	أ. محمود الشرقي
١٦١-	الموت .. ماذا أعدنا له ؟	أ. عبد الله أحمد خشيم
١٦٢-	زواج المسلمة بغير مسلم وحكمة تحريمه	د. محمود محمد باجللي
١٦٣-	عطاء الإسلام الحضاري	أ. أنور الجندي
١٦٤-	إحياء الأراضي الموات في الإسلام	أ. عاطف أبوزيد سليمان علي
١٦٥-	أهمية يوم الجمعة وخطب مختارة	أ. محمد بن سليمان الأهلل
١٦٦-	البوسنة والهرسك .. حقائق وأرقام	أ. خالد الأصمور
١٦٧-	المسلمون في لاوس وكمبوديا	أ. محمد بن ناصر العبودي

- ١٦٨- المشكلات التربوية والدينية عند المسلمين في المجتمع الهولندي
 أ. إبراهيم السرعاولي
 ١٦٩- مفاهيم يجب أن تصحح
 أ. بغداد سيدي محمد أمين
 ١٧٠- السنة النبوية المطهرة
 الشيخ محمد علي الصابوني
 ١٧١- نحو مشروع حضاري للإسلام
 د. أحمد القنديني
 ١٧٢- الإعلام الإسلامي رسالة وهدف
 أ. سمير بن جميل راضي
 ١٧٣- الشريعة والتشريع
 أ. فاطمة السيد علي سيالك
 ١٧٤- ترجمات معاني القرآن الكريم
 د. عبد الله عباس الندوي
 ١٧٥- خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام
 أ. زيد بن محمد الرماني
 ١٧٦- الرحمة المهداة محمد رسول الله ﷺ
 د. نزار بن عبد الكريم بن سلطان الحملائي
 ١٧٧- المعاهدات الدولية في فقه الإمام محمد الشيباني
 أ. عثمان بن جمعة ضميرية
 ١٧٨- التكامل وتقسيم العمل الإقليمي بين الأقطار الإسلامية
 د. محمد إبراهيم منصور
 ١٧٩- شقائق الرجال وحل مسألة المرأة في المنهج الإسلامي
 أ. حسني شيخ عثمان
 ١٨٠- في غرب الهند
 أ. محمد بن ناصر العبودي
 ١٨١- في بلاغة الدعاء النبوي
 د. عبد الرزاق محمد محمود فضل
 ١٨٢- الإعلام الغربي والمؤامرة على الإسلام في أفريقيا
 د. عبد العظيم عبد الرحمن خضر
 ١٨٣- منهجية البحث العلمي وضوابطه في الإسلام
 د. حلمي عبد للنعم صابر
 ١٨٤- معالم من الفكر التربوي عند علماء المسلمين
 أ. د. أحمد محمد الخراط
 ١٨٥- أهل الحل والعقد صفاتهم ووظائفهم
 د. عبد الله بن إبراهيم الطريقي حامد
 ١٨٦- التربية في عهد الرسول ﷺ نشأتها وتطورها
 سالم عليخ الحري
 ١٨٧- الزكاة وتعمية المجتمع
 السيد أحمد المخزنجي
 ١٨٨- بلاد التار والبلغار
 محمد بن ناصر العبودي
 ١٨٩- خطبة الجمعة
 د. نزار عبد الكريم سلطان الحملائي
 ١٩٠- عداوة الشيطان للإنسان كما جاء في القرآن
 د. عبد العزيز بن صالح العبيد
 ١٩١- السفارة والسفراء في الإسلام
 د. عثمان بن جمعة ضميرية
 ١٩٢- القدس الشريف حقائق التاريخ وأفاق المستقبل
 أ. د. محمد علي حلة
 ١٩٣- أعمال الحاج بعد النفر من منى
 د. ياسين بن ناصر الخطيب
 ١٩٤- التصريح بإثبات الأنجيل الأربعة
 د. عبد الشكور بن محمد أمين المريس
 الاعتقاد الصحيح في المسيح
 محمد نور علي عبد الله
 ١٩٥- تحليل مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق

- ١٩٦- المسيح عيسى بن مريم مصدق د. عبدالله بن عبدالعزيز الشيعبي
لما بين يديه في التوراة
- ١٩٧- من معوقات الدعوة على ضوء الكتاب د. عبدالمهيمن عبدالسلام طحان.
والسنة «ضعف الايمان»
- ١٩٨- معالم العلاقات الإنسانية في الإسلام د. أحمد عبدالرحيم السايح
١٩٩- لمحات في سورة الأحزاب أ. د. حسن بن محمد باجوبة
- ٢٠٠- جوانب التعارض بين عنصر الأنوثة في المرأة د. عثمان بن حسن بلحارث
واتصال السياسي من المنظور التربوي الإسلامي
- ٢٠١- منهج القرآن الكريم في إثبات عقيدة البعث بعد د. منظور بن محمد رمضان
الموت «تفسير موضوعي».
- ٢٠٢- تفسير القرآن الكريم مصادره واتجاهاته د. عبدالله بن الزبير بن عبدالرحمن
٢٠٣- الإسلام وعولمة الرأسمالية. د. عبدالحفيظ بن عبدالرحيم محجوب
- ٢٠٤- قصة أصحاب الجنة وقيمة النية د. ياسين بن ناصر الخطيب
في الشريعة الإسلامية
- ٢٠٥- دلالة الأسماء الحسنی على التَّزْهِ د. عيسى بن عبدالله السَّعْدِي
٢٠٦- الولاء والبراء بين الغلو والجفاء (في ضوء الكتاب والسنة) د. الشريف حاتم بن عارف العوني

ضوابط النشر في سلسلة دعوة الحق

- ١ - أن يقدم البحث خدمة للدعوة الإسلامية وقضايا المسلمين.
 - ٢ - أن يتناول البحث موضوعاً مهماً .
 - ٣ - أن يكون مكتوباً باللغة العربية بخط واضح مقروء . ويفضل أن يكون على قرص ممسط من أقراص الحاسوب.
 - ٤ - ألا يكون قد سبق نشره. أو مقدماً للنشر في أي جهة أخرى.
 - ٥ - أن تتوفر فيه جميع شروط ومنهجية البحث العلمي.
 - ٦ - أن يتناول جانباً من مستجدات الأمة وقضاياها المتنوعة الحاضرة.
 - ٧ - أن يكون البحث موضوعياً لا يستهدف به تجريح الهيئات والشخصيات.
 - ٨ - أن يرفق المؤلف سيرته الذاتية وقائمة بأهم مولفاته.
 - ٩ - ألا يقل البحث عن مائة وعشرين صفحة ولا يزيد عن مائتي صفحة من صفحات السلسلة.
 - ١٠ - أن يجاز من قبل اللجنة العلمية بالرابطة.
 - ١١ - إجازته من قبل المحكمين.
- (ملحوظة) : لا تلتزم الرابطة بإعادة البحث للمؤلف.
- والله ولي التوفيق.

في هذا الكتاب

في هذا الكتاب بيان لمذهب أهل السنة والجماعة في مسألة المحو والإثبات في المقادير: وهي مسألة كثر فيها الاضطراب بين أهل القبلة: فانكرها كلية طوائف من المتكلمين وغيرهم: بحجة أنها تناقض أدلة الفراغ من المقادير: ولهذا طعنوا فيما ورد فيها من الأدلة، مرة من حيث الثبوت، وأخرى من حيث الدلالة.

وفي المقابل توسع بعضهم حتى زعم أن كل ما كتبه الله وقدره يقبل المحو والإثبات والتغيير والتبديل! وانجر الأمر بطوائف إلى الطعن في العلم الأزلي، ووصف الله بالبداء، وعلى هذه القرية بنوا القول بالمحو والإثبات في المقادير! وبين غلو النفاة والمثبتة توسط أهل السنة: فقالوا بالمحو والإثبات في كلمات المقادير الأربع دون غيرهن، وقسموا عمومات المحو والإثبات بمعناها الحقيقي، ولم يروا في ذلك مناقضة لأدلة الفراغ من المقادير: لأنها محمولة على التقدير السابق، وأدلة المحو محمولة على التقدير اللاحق: فالمحو والإثبات مختص بما كتبه الملائكة في صحف التقدير الحولي والتقدير العمري دون ما في اللوح المحفوظ، ودون ما في علم الله من تقدير الأشياء، وأيضاً هو مختص بكلمات المقادير الأربع دون غيرهن، فلا يتطرق لسائر الأخبار والأحكام الكونية، كوعد الله ووعيده، وأشباه الساعة الساعة، وأخبار يوم القيامة، وما أخبر به الله ورسوله من الكوائن المستقبلية، وقد رأى بعض أهل السنة والجماعة أن المحو والإثبات لا يتطرق لبعض كلمات المقادير الأربع أيضاً، وهي الأرزاق والأجال: ولهذا لا يشرع الدعاء بتغييرها وإن كان الصحيح أن يتطرق لجميع كلمات المقادير الأربع دون استثناء: ولهذا ثبت الدعاء بطول العمر وكثرة الرزق في كثير من النصوص الصحيحة الصريحة كما هو مفصل مع باقي جوانب هذه المسألة في هذا الكتاب.

Bibliotheca Alexandrina



0572775

طبع بمطابع رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة ردمد ٢٤٣٤ . ١٢١٩ SSN